www.kassioun.org

1109

الاثنين 13 شباط 2023

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

# قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «1500» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «3120598 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

## الافتتاحية

# لماذا «زلزالنا» أشد فتكاً؟

يفتح الزلزال جرحاً عميقاً جديداً في الجسد السوري المثخن بجراحه. وتحت وطأة الألم المشترك، فإنّ الأشد بروزاً على السطح هو الأمور التالية:

**أولاً:** السوريون هم السوريون، ألمهم ومصابهم واحد، بغض النظر عن مناطق وجودهم، وعن «مناطق السيطرة». وحجم الترابط والرغبة الصادقة في المساعدة قد قطّعت كلّ «الحدود» و«الحواجز» التي طال استثمار أمراء الحرب بها من مختلف الجهات.

**ثانياً:** عموم الناس، وفي مسعاهم لتقديم المساعدة، يظهرون بشكل واضح عدم ثقتهم بأي من المؤسسات، الرسمية وغير الرسمية، السوريةً وغير السورية، ويبذلون قصارى جهدهم لضمان وصول مساعداتهم العينية والمالية باليد، وعبر أشخاص يثقون بهم من السوريين العاديين غير المنضوين تحت أية مؤسسة من أي نوع كان... ولهذه المسألة ومعها ما ذكرناه في الفقرة السابقة، معنىً عميقاً، يعكس من جهة حجم الترابط بين السوريين، ومن جهة ثانية مدى انفصال «النخب» و«المؤسسات» عنهم.

**ثالثاً:** يسود النفاق السياسي المشهد لدى «النخب»، المحلية والخارجية، والذين حفّت عليها لعنة السوريين الأبدية؛ بين من يسعى محلياً لتسييس وتوظيف الكارثة للاستثمار بها، عبر تحويلها إلى فرصة لمهاجمة الآخرين، أو فرصة للتربح من المساعدات، وبين من يسعى خارجياً، وفي الغرب والولايات المتحدة تحديداً، لادعاء «الإنسانية» وللكذب الصريح بأنّ العقوبات لا تأثير لها على الإغاثة الإنسانية.

من المعروف أنّ التعامل مع الكوارث الطبيعية الكبرى التي من طراز زلزال الاثنين، ليس بالأمر السهل بالنسبة لأية دولة من الدول، بما في ذلك الدول الأكثر استقراراً، فكيف الحال مع دولة وشعبٍ منهكين أشد الإنهاك؟

إنّ زلزالنا أشد فتكاً، وإنّ المساعدات أشدّ قصوراً، بسبب جملة من الأسباب، ربما أهمها:

**أولاً:** استمرار الأزمة السياسية الاقتصادية– الاجتماعية عبر أكثر من عشر سنوات، والتي أدت إلى تهتك شديد لكل المؤسسات، سواء منها الموجودة في مناطقً سيطرة النظام، أو في المناطق الأخرى من سورية.

**ثانياً:** بين نتائج هذه الأزمة الواضحة، ومعها الفساد الكبير المهيمن، هي أنّ السوريين يعيشون في منازل ليست موافقة للحد الأدنى المطلوب للتعامل مع الزلازل، حتى وإنْ كانت كذلك على الورق، فقد تبين أنها في الواقع ليست كذلك إطلاقاً.

**ثالثاً:** الفساد العميق المستمر منذ عقود، والذي تصاعد وتعمق خلال الأزمة، ومعه السياسات الليبرالية، قد قلّصت بشكل كبير قدرات جهاز الدولة على التدخل الإيجابي في أيّ مجال من مجالات حياة الناس، وجعلته عاجزاً عن حلّ أيةً مشكلة من مشكلات المجتمع، فما بالك بمصيبة بوزن الزلزال... ناهيك عن أنّ مختلف المؤشرات تقول: إنّ الإرادة الحقيقية لمعالجة أيّ من المشاكل، الصغيرة والكبيرة، ليست موجودة أساساً.

**رابعاً:** العقوبات الغربية، والأمريكية خصوصاً، ورغم كل النفاق الأمريكي حولها، هي مسبب أساسي في مضاعفة حجم الكارثة؛ ابتداءً بمساهمتها بأزمات الوقود والغذاء، ووصولاً إلى دورها في المسائل الطبية والصحية وغيرها.

إنّ أولئك الذين ارتضوا مقتل مئات الآلاف من السوريين، وعذابات الملايين منهم على مذبح شعاراتهم السياسية المتطرفة وغير الواقعية، وعلى مذبح مصالحهم الضيقة، لن يغصوا بالدماء الجديدة النازفة، ولن تؤرقهم آهات الوجع الحارقة الخارجة من صدور السوريين في طول الأرض وعرضها. كذلك، فإنّ الدول التي ترى أنّ «أمنها القومي» يتطلب تحويل سورية إلى «مستنقع»، سترى في الزلزال غوثاً لمصالحها وأهدافها، لا مصيبة إنسانية كبرى.

أصحاب المصلحة الحقيقية في إيقاف النزيف العام، وفي تضميد الجراح القديمة والمستجدة، هم عموم السوريين، هم الأغلبية الساحقة والمسحوقة بكل الأشكال المجازية والفعلية. وهؤلاء يحتاجون مساعدات إنسانية لا تعيقها عقوبات ولا توقفها «حواجز» من أي نوع كان، ويحتاجون فوق ذلك أن تكون مصلحتهم هي الحاكم الفعلي لشؤون السياسة والاقتصاد، ولذلك يحتاجون تغييراً جذرياً شاملاً، هو أداتهم الوحيدة كي يمسكوا بزمام حياتهم بأيدهم، وكي يتمكنوا من مواصلة الحياة دون خوف مستمر من الموت برداً وجوعاً وفقراً ومرضاً... وتحت أنقاض بيوتهم، وبلا مجيب لصرخاتهم!

# كي لا ندفع ثمن الزلزال مرتين.. اجتثاث الفساد » ضرورة كبرى [12]

شؤون عمالية

**شبح العمال يحوم في كل مكان**

02

ملف «سورية 2023»

**من يساعد السوريين إنسانياً متهمٌ عند أمريكا حتى تثبت براءته!**

06

شؤون محلية

**إضاءات مختصرة على الكارثة وما بعدها..**

08

شؤون عربية ودولية

**«صقور واشنطن» يحرقون السفن ويدفعون للمواجهة!**

17

## بصراحة

■ محمد عادل اللحام

### شبح العمال يحوم في كل مكان

مع تعمق الأزمة الاقتصادية والسياسية الاجتماعية للرأسمالية، وانعكاس نتائجها المباشرة والقاسية على الشعوب في بلدان المركز الرأسمالي والأطراف، بدأ حراك شعبي واسع تظهر في مقدمته الطبقة العاملة التي كانت المتضرر الرئيسي من الأزمة بكل أبعادها، حيث فقدت الكثير من المكاسب التي حصلت عليها في مرحلة توازن القوى التي سادت بعد الحرب العالمية الثانية بين المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفييتي والمعسكر الرأسمالي بقيادة الإمبريالية الأمريكية، وكانت وقتها الرأسمالية مضطرة لتقديم تنازلات للطبقة العاملة في مجرى صراعها الضاري مع المعسكر الاشتراكي، الذي كان يقدم قوة المثل للعمال في العالم..

ولكن هذا الدَّلال والرفاهية العالية التي عاشها العمال لم تستمر طويلاً، خاصةً بعد تبني الرأسمالية في المراكز للنظرية الليبرالية في الاقتصاد، وترافق ذلك مع هجوم واسع شنته على النقابات، متبعةً سياسة العصا والجزرة، ما أدى إلى اختراق واسع من جانب الرأسمالية للكثير من الاتحادات النقابية التي أخذت تساوم على مصالح الطبقة العاملة ومكاسبها، وهذا جعل الطبقة العاملة تخسر قوة رئيسية في مجابهتها ومقاومتها للسياسات الليبرالية التي تعمل على تجريد العمال من المكاسب، وخاصةً تلك المتعلقة بالعمل الدائم. فقد اعتمدت الليبرالية في سياستها تجاه العمال أنه «لا عمل دائماً ولا ضمانات دائمة» ما أدى إلى ازدياد كبير في نسب البطالة والمهمشين والمشردين الذين فقدوا فرص عملهم، وأصبحوا بلا مأوى يفترشون الأرض ويلتحفون السماء، يعيشون على ما يُقدَّم لهم من إعانات من الجمعيات الخيرية في اللباس والطعام وخلافه.

إن ما يجري من حراك شعبي وعمالي واسع يؤكد التنبؤ العلمي العام المستند إلى قاعدة معرفية واسعة في اكتشاف عمق الأزمة الرأسمالية وتطور متناقضاتها التي ستفضي إلى عودة الجماهير إلى الشارع، واتساع تأثيرها في الحياة السياسية والاجتماعية، إذ بدأت تطرح في شعاراتها ضرورة النضال ضد الرأسمالية وقوانينها المتوحشة التي أدت إلى إفقار الشعوب، بما فيها شعوبها، واغتناء وإعادة تمركز الثروة بيد ما نسبته 1% من السكان على حساب الأغلبية العظمى منهم.

إن حركة الطبقة العاملة من خلال الإضرابات والمظاهرات والاحتجاجات تُكسِب الحراك الشعبي جذريته في مواجهة النظام الرأسمالي، وذلك بسبب تناقض مصالحها العميقة مع الاستغلال الرأسمالي الذي يبدو أنه أبدي، أي التناقض الرئيسي بين «العمل ورأس المال»، والذي لن يُحَل إلا بالإطاحة الكاملة بعلاقات الإنتاج الرأسمالية، وتحقيق الاشتراكية التي ستؤمّن العدالة الاجتماعية، وتنفي الاستغلال والنهب لجهود وعرق الملايين من العمال العاملين في المجال الذهني والعضلي، وتحقيق الديمقراطية الحقيقية للمنتجين.

إن العصر الآن هو عصر الشعوب الثائرة من أجل حريتها وكرامتها وسلامة أوطانها..

# عمال ألمانيا وأمريكا

**تتصاعد تباعاً الإضرابات العمالية في أوروبا وأمريكا، ولم تعد تلك الإضرابات المتصاعدة تقتصر على العمال، بل أخذت بالانضمام إليها قطاعات أخرى مثل الجامعات والطلبة والممرضين، وهذه الإضرابات المتسعة في جغرافيتها وفي أعدادها تعطي رسائل مهمة لقوى رأس المال وللنخب الحاكمة بأن هذه الشعوب لم تعد تقبل بما يفرض عليها، ولم تعد تقبل بالفتات الذي يرمى إليها، وأن هذا الحراك الواسع سيتصاعد ويصعد أيضاً في مطالبه وشعاراته نحو الخلاص النهائي من آلة النهب المتوحشة ومن النخب الناهبة لهم، ليس في المراكز الرأسمالية فحسب، بل حتى في الأطراف أيضاً التي باتت تعيش أزمة حكم عميقة كما هو الحال في المراكز الإمبريالية الأساسية والطريقة الوحيدة المتبقية في هذه المراكز للحد من تأثير الحراك السياسي والاقتصادي هو القمع السافر الذي نشاهد صوره الآن في المظاهرات والإضرابات التي تجري في أمريكا وبريطانيا.**

■ محمد الفراتي

### إضراب الخريف التحذيري

في ألمانيا نفذّت أكبر النقابات الرئيسية إضراباً عاماً تحذيرياً حسب موقع بلومبيرغ من أجل زيادة الأجور بنسبة 8% نهاية في تشرين الأول والثاني الماضي، بعد أن دعت نقابات عمال التعدين والإلكترونيات إلى الإضراب في ظل التضخم، وشارك 900 ألف عامل في أكبر إضراب منذ عشرين عاماً حسب موقع اينجينيرينغ نيوز ريكورد.

شمل إضراب عمال البناء 30 ألف عامل في 1000 موقع. وكان الإضراب العام التحذيري في ألمانيا متزامناً مع الإضرابات العامة للنقابات الفرنسية. وقد نظمت النقابات الألمانية هذا الإضراب بعد وصول المفاوضات بشأن الأجور إلى طريق مسدود في ظل ارتفاع معدلات التضخم حسب النقابات.

### الحركة الإضرابية في ألمانيا

سجلت الحركة العمالية الألمانية تصاعداً متواصلاً حسب أرقام معهد النقابات الأوروبية، إذ جرى تصنيف العام 2015 عاماً نشطاً بشكل غير عادي للإضرابات العمالية، مسجلاً خسارة مليوني يوم عمل، مقارنة بـ 392 ألف يوم عمل في العام 2014. وحسب تقرير معهد الأبحاث الاقتصادية الاجتماعية، خسرت ألمانيا 590 ألف يوم عمل بمشاركة 917 ألف عامل في 221 إضراباً عام 2021، مقابل 342 ألف يوم عمل بمشاركة 276 ألف عامل في 157 إضراباً عام 2020.

وجرت أقوى الإضرابات في الأسابيع الأخيرة من عام 2022، في السكك الحديدية والمطارات ومرافق النقل العام وشركات البناء ومصانع التعدين والإلكترونيات والأخشاب ووسائل الإعلام والمتاجر الكبرى ومتاجر التجزئة.

### حق الإضراب في أمريكا

حق الإضراب في خطر، ففي قضية معقدة في ولاية واشنطن، ناقشت المحكمة العليا الأمريكية التي يهيمن عليها اليمين حق الإضراب، وما إذا كانت دعاوى الشركات ضد العمال يمكن أن توقفه.

وحذرت جريدة بيبلز وورد بأن القانون كان يحمي حق الإضراب في أمريكا من أجل تحسين أجور العمال وساعات وظروف عملهم. والآن يتعرض هذا الحق للتهديد من الشركات واليمين الراديكالي حسب وصف الجريدة. ويتضح من سلسلة طويلة من ملخصات أصدقاء المحكمة ومن مجموعات قانونية وجماعات ضغط سياسية محافظة. في هذه القضية، بأنهم يسعون إلى الحصول على سلاح آخر ضد النقابات.

استخدمت الشركات المحامين ضد حق الإضراب، وناقشت المحكمة ما إذا كان الإضراب قانونياً أم لا، وما إذا كان يمكن مقاضاة النقابة بعد ذلك للحصول على تعويضات. وصارت الشركات تقول إن هذا الإضراب قانوني وذاك الإضراب غير قانوني.

بدأت الشركات تتحد من أجل شل النقابات مالياً عبر رفع دعاوى على إضرابات غير قانونية. خاصة وأن المضربين يفقدون حماية القانون إذا فشلوا في اتخاذ الاحتياطات المعقولة لتجنب الضرر الشديد والوشيك والمتوقع لممتلكات صاحب العمل، وقد جاء ذلك بعد سلسلة الحوادث والحرائق التي جرت في أماكن العمل خلال الإضرابات. كما حذّرت الجريدة من مصادرة حق الإضراب وفتح الدعوى ضد النقابات في جميع الولايات.

**حذّرت جريدة بيبلز من مصادرة حق الإضراب وفتح الدعوى ضد النقابات في جميع الولايات**

# خوفاً على النقابات

**حالة الجمود والترهل التي تمر بها الحركة النقابية هي استمرار لمرحلة ما قبل انفجار الأزمة الوطنية، والتي ازداد تأثيرها على طريقة نضال وكفاح العمل النقابي في مواجهة الاستغلال التي تمارسه قوى النهب والاستغلال، والتي تعمل بالتنسيق مع أجهزة الدولة المختلفة.**

■ نبيك عكام

فهل هذا الجمود والترهل من داخل التنظيم النقابي أو من خارجه؟ وما هو الطريق للخروج منه. مع البدايات الجنينية للتنظيم النقابي للطبقة العاملة بدأ بخوض صراع مباشر مع مستغلي العمال. من أجل حقوقهم المشروعة من أجور عادلة وقوانين عمل منصفة للعمال وغيرها من القضايا المتعلقة بالعمل والحقوق، وشكّل تحالف الحركة النقابية– خلال الأربعينات والخمسينيات من القرن الماضي مع القوى الوطنية والتقدمية في فترة الاستعمار الفرنسي وما بعدها_ فرصة للحركة النقابية من أجل تعزيز تواجدها بين صفوف الطبقة العاملة، وأسهم في تحقيق العديد من المطالب والمصالح للطبقة العاملة والحد من استغلالها الاقتصادي والاجتماعي، إضافة إلى ظهورها كقوة مؤثرة في حياة البلاد، وخاصة في ظل حركة فاعلة من الإضرابات والاعتصامات وغيرها من أشكال الاحتجاج.

**إذا استمرت هذه الحالة والطريقة المتبعة التي أثبتت عدم جدواها بغية تحصيل حتى أقل الحقوق والمطالب العمالية فسوف يكون مصير الحركة النقابية في عتمة المجهول**

والسؤال اليوم، هل هناك إمكان لتجاوز الوضع الراهن الذي تعيشه الحركة النقابية؟ لتصحيح مسار الحركة النقابية وإعادة بنائها الكفاحي التي وجدت من أجله بالدفاع عن حقوق العمال وتحقيق مصالحها التي فقدتها خلال المرحلة السابقة وخاصة الأجر العادل الذي يحقق تلك الحياة الكريمة للعمال وكافة الكادحين.

هناك مهام ومسؤوليات ملقاة على عاتق كل النقابيين والقوى الوطنية، وهي مهام طبقية بامتياز. لذا لا بد من تثبيت مفهوم الصراع الطبقي في داخل الحركة النقابية، الذي يمكّن من ارتباطها في صفوف الطبقة العاملة، وعموم الجماهير الشعبية الكادحة والمهمشة. ورفع سطوة السلطة التنفيذية عنها. وفي هذا الصدد هناك العديد من المعارك النضالية، التي تدخل في صلب اهتمامات العمل النقابي، والجوهري والأساسي فيها على سبيل الذكر لا الحصر نضال الطبقة العاملة من أجل الحق في الحياة الكريمة والأجور العادلة لكافة الكادحين والعاملين بأجر، الكفاح من أجل الحق في السكن اللائق. ومواجهة مافيا الفساد والنهب، وتأمين فرص العمل لطالبي العمل ضمن تلك الأجور العادلة، تأمين بيئة عمل مناسبة لتشغيل المعامل والمنشآت سواء لقطاع الدولة أو القطاع الخاص.

إن النضال النقابي ينبغي أن يقوي ويعزز الارتباط بين عموم الطبقة العاملة والكادحة، والحركة النقابية. وما نريد قوله هو أن ترهل العمل النقابي ليس أزمة تقنية مرتبطة بضعف الانتساب إلى الحركة النقابية فقط، بل هو نتاج موضوعي لمرحلة تاريخية على مستوى العمل النقابي، وغياب الأسئلة الكفاحية لدى الكوادر الرئيسة في الحركة النقابية لماذا نمارس العمل النقابي؟ وماذا نريد من العمل النقابي؟ ومن هم أصدقاء العمال ومن حلفاؤهم، ومن هم أعداؤهم الطبقيون؟ والعمل النقابي تحت اليافطات الحزبية الضيقة.

والملحوظ من خلال المؤتمرات السنوية التي جرت في الفترة الأخيرة، والتي طالب أعضاء هذه المؤتمرات فيها بالعديد من القضايا الهامة والضرورية من الحقوق المفقودة للعمال، سواء في التشريعات من قوانين عمل نافذة وغيرها أو قضايا اقتصادية ومعيشية من أجور أحسنها لا تلبي الحد الأدنى للمعيشة وحوافز وطبيعة عمل، أو قضايا مهنية تتعلق بكل مهنة إن كانت شاقة أو خطرة أو أمن صناعي وصحة وسلامة مهنية، يتجاهلها أرباب العمل سواء الدولة أو القطاع الخاص.

تحولت النقابة إلى أداة تهادن طبقي واستبدلت النضال النقابي وأدواته المجربة والناجعة في تحصيل الحقوق بالرهان على المذكرات والكتب، مما نتج عنه من تغيير شامل لوظيفة النقابة ولأساليب النضال فيها، ولطبيعة العلاقة مع أرباب العمل المختلفة، وإذا استمرت هذه الحالة والطريقة المتبعة التي أثبتت عدم جدواها بغية تحصيل حتى أقل الحقوق والمطالب العمالية سواء بالأجور أو الصحة والسلامة المهنية أو الطبابة وحتى متممات الأجر من إضافي وطبيعة عمل وحوافز وغيرها من الحقوق، فسوف يكون مصير الحركة النقابية في عتمة المجهول.

## الطبقة العاملة

### ألمانيا إضراب عمال البريد

يواصل عمال شركة البريد الألمانية إضرابهم **على مستوى ألمانيا**، مطالبين بزيادة الأجور بنسبة 15 بالمئة، وبحسب نقابة عمال الخدمات فإن نحو 8000 عامل شاركوا في الإضراب يوم الاثنين السابع من الشهر الجاري، حيث تباطأ بسبب الإضراب، تسليم مئات الآلاف من الطرود البريدية. ويرفض مجلس إدارة الشركة الزيادة التي تطالب بها نقابة عمال الخدمات بزيادة الأجور لأكثر من 160 ألف عامل بنسبة 15 بالمئة. هذا ويطالب العمال بزيادة الأجور بنسبة 15% خلال المفاوضات الجماعية بشأن الأجور بين ممثلي العمال والشركة، وعقد جماعي جديد يستمر عاماً. وقال ممثل النقابة والمفاوض مع الشركة، إن الإضرابات تمثل «إشارة واضحة تماماً لأصحاب الأعمال، بأن العمال سيحاربون من أجل مطالبهم، وأنهم يتوقعون انتهاء جولة المفاوضات بزيادة كبيرة في الأجور.

### مصر إضراب عمال «النساجون الشرقيون»

قالت النقابة العمالية إن إضراب عمال مصنع موكيت ماك التابع لمجموعة النساجون الشرقيون في مصر مازال مستمراً مع عدم التوصل إلى اتفاق مع الإدارة بشأن قيمة الزيادة السنوية وآلية صرفها، ودخل عمال الشركة في إضراب عن العمل الأحد الماضي، احتجاجاً على تدني الزيادة التي أقرتها الإدارة للرواتب والتي بلغت 500 جنيه، مربوطة بحافز الإنتاج، بينما يطالب العمال بزيادة 1500 جنيه منفصلة عن حافز الإنتاج، وهذا ما رفضته الإدارة. وعقب إعلان العمال إضرابهم قررت إدارة الشركة اعتبار أيام الاضراب إجازة غير مدفوعة الأجر. وقالت النقابة في بيان لها، إن استمرت الإدارة في تجاهل الرد على مطالب العمال بالتفاوض مع مالك الشركة والعضو المنتدب حول الزيادة السنوية من حيث قيمتها وطريقة إدراجها فسوف تستمر أزمة عمال «النساجون الشرقيون» حتى إشعار آخر.

### سريلانكا العمال النقابيون ينظمون إضراباً على مستوى البلاد

دعا ائتلاف مؤلف من 40 نقابة عمالية في جميع أنحاء سريلانكا إلى إضراب عام يوم 8 شباط الجاري للتنديد بسياسة ضريبة الدخل المزمع فرضها على العمال. هذا ويشمل الإضراب العمال النقابيين من مختلف الصناعات، بما في ذلك الكهرباء والرعاية الصحية والموانئ والمياه والنفط. وقد يتم أيضاً إغلاق الشركات الأخرى ووسائل النقل الخاصة. من المرجح أن يقوم العمال بتنظيم احتجاجات أثناء العمل. وأن تكون المظاهرات الكبيرة بالقرب من المباني الحكومية البارزة والساحات العامة وعلى طول الطرق الرئيسية. تشمل مواقع الاحتجاج الشعبية في كولومبو، وقد تؤدي الاحتجاجات إلى اضطرابات محلية في النقل البري.

### البرتغال عمال السكك الحديدية في إضراب على مستوى البلاد

أعلنت نقابات عمال السكك الحديدية البرتغالية أن العمال سيضربون في كافة أنحاء البرتغال في الفترة الواقعة بين 8 إلى 21 شباط الجاري مما قد يؤدي إلى حدوث اضطرابات في خدمة السكك الحديدية. هذا وسوف يضرب عمال السكك الحديدية المنتسبون إلى نقابات مختلفة في البلاد، بما في ذلك الاتحاد الوطني لسائقي السكك الحديدية البرتغالية، من أجل المطالبة بزيادة مجزية على الأجور، تتناسب مع التضخم الجاري في البلاد. ومن المتوقع أن تتأثر خدمات سكك الحديد في البلاد، وحدوث اضطرابات شديدة في السكك الحديدية في القطارات بين المدن والقطارات الإقليمية وقطارات المسافات الطويلة.

# يعتبر حالو عم يتبرع بحق بيجامتين...

**حالفني الحظ هذه المرة بأن أكون مع زملاء هند في زيارتهم لها بعد نكسة صحية خطيرة جداً، ولكنني لا أعلم هل فعلاً حالفني الحظ بهذه الزيارة، أم أنه كان ضدي؟ وذلك بسبب ما رأيته وما سمعته خلال هذه الزيارة....**

■ مراسل قاسيون

نزحت هند مع أهلها من محافظة درعا هاربين من وحشية الحرب ومأساتها إلى منطقة صحنايا، لعلهم يجدون الأمان الذي كانوا يبحثون عنه طوال فترة إقامتهم في مسقط رأسهم في ظل القصف والقتل والتدمير. حاملين معهم الرعب والخوف والصدمات التي تعرضوا لها خلال تلك الفترة الكئيبة. لينجوا فعلاً من ويلات الحرب العسكرية ليصطدموا بخطورة الواقع الاقتصادي والمعيشي متعرضين في ذلك إلى موت من نوع آخر أشد فتكاً وألماً وعذاباً من الموت بسبب رصاصة طائشة أو قذيفة دبابة وإلخ.

تتألف عائلة هند من ثمانية أفراد نزحوا كاملهم ماعدا الأب الذي ظل في بيته خوفاً من السرقة والتعفيش وللحفاظ على ما تبقى من ممتلكاته وتعبه وشقاء عمره، وكما ذكرت سابقاً فهم الآن في مدينة صحنايا منذ قرابة خمس سنوات على حد قول هند. تسكن هند الآن مع أخواتها الأربعة بالإضافة إلى أخيهم الأكبر الذي اصطدم بواقع مخيف بسبب المسؤوليات الجديدة المترتبة عليه، فهو الآن مسؤول عن خمس إناث في ظل الأوضاع المعيشية المأساوية، وفعلاً ظل ما يقارب السنة وهو الوحيد الذي يعمل في البيت سعياً منه لتأمين ما يمكن تأمينه من تكاليف المعيشة، إلا أن الظروف كانت ضد هذه العائلة البائسة، فقد ازدادت الأوضاع سوءاً وازدادت تكاليف المعيشة ارتفاعاً وارتفاعاً، حتى اضطرت هند وأخواتها الأربعة للخروج إلى سوق العمل لمساعدة أخيهم قدر المستطاع فالحمل أصبح لا يمكن تحمله. وكغيرها من الفتيات تعمل هند براتب شهري يكاد يكون معدوماً بسبب الأفضلية للذكور في سوق العمل المحلي، ولكن ما يميزها عن معظم الفتيات هو أنها تعاني من سوء تغذية شديد، وفقر دم مزمن، وكان جسمها النحيل وتجاعيد وجهها وشحوبه تعبيراً عن كل ما عانته هند سابقاً بسبب مآسي الحرب وأشد تعبيراً عما زالت تعانيه بسبب العوز المعيشي والفقر المدقع الذي تعيش في ظله.

### لما يزيد الطين بلة...

منذ لحظات قدومها الأولى إلى مدينة صحنايا كانت هند بحاجة ضرورية ومستعجلة لإجراء عملية بسبب وضعها الصحي المؤسف، وظلت تؤجل هذه العملية إلى قرابة خمس سنوات معتمدة في ذلك على مدى قدرة تحمل جسدها من جهة، وعلى الأدوية باهظة الثمن والمعالجة المؤقتة التي لا تزيد الوضع إلا سوءاً مضاعفاً مع مرور الوقت بدون إجراء هذه العملية، وكيف لها أن تجريها؟ فتكلفة العملية تفوق قدرتها وقدرة العائلة بأكملها.

علماً أن هند تعمل بأحد المعامل المختصة بتصنيع الألبسة الموجودة في منطقة الكسوة، وتحديداً تعمل في قسم الأمبلاج والتغليف، براتب لا يتجاوز 225,000 ليرة شهرياً، 40% من هذه الليرات القليلة تذهب فوراً لتكاليف المواصلات، إضافة إلى ذلك توجد تكاليف الأدوية التي تقدر شهرياً بحوالي 90,000 ليرة بدون احتساب تكاليف التحاليل والفحوصات الدورية، ناهيك أيضاً عن المساهمة بالمصروف الشهري الذي يرسله الإخوة الخمسة إلى أبيهم الموجود في درعا، ولنا أن نتخيل لماذا عمدت هند إلى التأجيل القسري للعملية التي تقدر تكلفتها بما يزيد عن مليون ليرة، وإذا ما قررت هند أن تقوم بتجميع هذه التكلفة من راتبها الشهري، وبعد اقتطاع تكاليف المواصلات البالغة 90,000 ليرة فإنها بحاجة إلى ما يزيد عن سنة كاملة لتأمين تكلفة العملية وذلك بغض النظر عن تكاليف الأدوية وتكاليف الأكل والشرب ومصروف أبيها طوال هذه السنة...

### لو كنت مكنة ما تخلو عني...

لسوء حظ هند فإن الجسم البشري غير قادر على التحمل مدى الحياة، فمنذ قرابة أسبوع تعرضت لنكسة خطيرة، كان لا بد من التدخل الجراحي بأقصى سرعة ممكنة نظراً لخطورة الموقف ووصوله إلى تهديد حياة هند المهددة أساساً بكل شيء. وعند لجوئها إلى رب عملها من أجل التكفل بالعملية أو على الأقل المساهمة بجزء من تكاليفها، ما كان من رب العمل وبفطرته الربحية إلا أن التقط آلته الحاسبة لحساب ما سيترتب عليه هذا الأمر وبناء على نتائجه اتخذ القرار الحكيم من وجهة نظره، وهو صرف هند إلى المنزل ومنحها إجازة مرضية بدون راتب، ضارباً عرض الحائط كل ما يمكن ضربه من أخلاق إنسانية، وبعد رفضه القاطع بمنحها المبلغ أو جزء منه، طالبت هند بسلفة على راتبها تقوم بسدادها بشكل شهري، ليكون جوابه «راتبك كلو 225,000 ليرة، شلون بدك تعطيني هي المليون؟؟» لتقول لنا متعجبة من هول الموقف لو كنت مكنة ما تخلو عني، لك يعتبرني مكنة وعطلت وبدها قطعة غيار، يعتبر حالو اتبرع ببجامتين لوجه الله، كل يوم بحط الباركود ع البجامات والكنزات أقل بيجاما بسعروها 250,000 ألف أكتر من راتبي.

هذه العبارات التي تختزل حالة الطبقة العاملة بالمجمل، فرب العمل نرجسي وأناني بطبعه فهو حريص كل الحرص على مكناته وآلاته وأرباحه، أما العمال فيوجد بدل العامل ألف؟؟

**إن ما وصل إليه من أبناء الطبقة العاملة من وضع مأساوي هو بسبب تلك السياسات الليبرالية المتوحشة التي اتبعها المتحكمون والمتنفذون في هذا البلد**

### ما بحن ع العود إلا قشره...

لطالما كان ما يجمع العمال والكادحين على مر التاريخ ذاك الظرف الطبقي ذاك الرابط الذي يكاد يشبه رابط الدم والعائلة، فما يشترك به العمال في هذه الأيام من عوز وفقر وبؤس وصل إلى أشد مستوياته، ومشان هيك ما بحن ع العود إلا قشره.

فمن قام بمساعدة هند هم زملاؤها أنفسهم، عند سماعهم بما قاله وقرره رب العمل هبوا بدون تردد وقاموا بجمع المبلغ من عرقهم وتعبهم، منهم ما تبرع ب 50,000 ليرة مفضلاً هند عن ثمن علبتين دواء لأمه، وذلك الذي قدم 75,000 ليرة ناسياً علب الحليب لأطفاله، وذاك من قدم 100,000 ليرة كان يصمدها من أجل دفع قسط الروضة لابنته وغيرهم من تخلى عن أكله وشربه وأدويته ومصروف عائلته من أجل أن يقدم ويساهم في إنقاذ هند من هذه النكسة المهددة لحياتها.

### الخلاصة..

إن ما وصلت إليه هند وغيرها الكثير من أبناء الطبقة العاملة من وضع مأساوي بكل ما تحمله الكلمة من معنى هو بسبب تلك السياسات الليبرالية المتوحشة التي اتبعها المتحكمون والمتنفذون في هذا البلد، وما نتج عنها من تراكم ثروة مرعب بأيدي قلة قليلة على حساب 90% من الشعب المنهوب والمسروق الذي بات يعيش تحت خط الفقر المدقع. فتكاليف المعيشة اليوم تزيد في حدها الأدنى عن 2,500,000 ليرة شهرياً، بالمقابل الحد الأدنى للأجور لا يزال 92,790 ليرة فقط لا غير، إضافة إلى كل ذلك فإن سياسات إلغاء الدعم ورفع الأسعار مستمرة بسرعة لم تشهد البلاد مثلها إطلاقاً.

# واشنطن تعترف ضمنياً بإجرامية عقوباتها

**صدر منذ ساعات «يوم 9 شباط»، قرار عن وزارة الخزانة الأمريكية بتخفيف بعضٍ القيود التي تفرضها العقوبات الأمريكية على سورية لمدة 6 أشهر، ابتداءً من يوم إصدار القرار وحتى 8 آب القادم، وذلك تحت عنوان عام هو «تفويض المعاملات / الإجراءات المتعلقة بجهود التعامل مع تبعات الزلزال في سورية».**

■ سعد صائب

القرار يسمح بغض النظر الأمريكي عن تعاملات «أطراف ثالثة»، أي أية أطراف عدا الولايات المتحدة مع سورية ومع الحكومة السورية ضمناً، على أنْ تكون هذه التعاملات بغرض التعامل مع آثار الزلزال، والتحقق من هذه الأخيرة يعني أنّ «الأطراف الثالثة» ما تزال بحاجة للرجوع إلى واشنطن للحصول على الموافقات!

ليس واضحاً بعد مدى التأثير الفعلي الذي يمكن أن يكون لهذا القرار في التخفيف من أثر العقوبات، وفي تسهيل الجهود الإنسانية المتعلقة بآثار الزلزال، «خاصة وأنّ القرار يعتبر أنّ المحروقات والنفط غير مشمولة بالتسهيلات».

**الواضح بلا شك هو:**

**أولاً:** هذا القرار هو اعتراف واضح من الولايات المتحدة بأنّ عقوباتها تعيق الجهود الإنسانية المتعلقة بالتعامل مع آثار الزلزال.

**ثانياً:** وإذا كان الزلزال هو الكارثة المستجدة التي وقعت فوق رؤوس السوريين، فإنّ كوارثهم الأخرى كانت وما تزال مستمرة، وكانوا طوال السنوات الماضية بحاجة لمساعدات إنسانية من كل نوع، وبأحجامٍ كبيرة وبنوعيات عديدة، في المخيمات وفيٍ الأرياف وفي المدن الكبرى، وفي كل بقعة من سورية. وإذا كانت العقوبات الأمريكية تعيق التعامل مع آثار الزلزال «باعتراف الأمريكان»، فهي بلا شك تعيق التعامل مع مجمل الكوارث التي يعيشها السوريون عبر أكثر من عشر سنوات، وتعمقها وتزيد من ثقلها، ناهيك عن أنها السبب في قسم منها.

ومرة أخرى، رغم أنّه لا يمكن الوثوق بأنّ لدى الولايات المتحدة أية رغبة حقيقية في التخفيف من معاناة السوريين عبر هذا القرار، إلا أنّ المفيد فيه هو أنّه أول اعتراف رسمي واضح بأنّ العقوبات تؤذي عموم السوريين وتصعب حياتهم الصعبة أساساً.

وإضافة إلى ذلك، فإنّ هذا القرار يشكل صفعة مباشرة لوقاحة بعض السوريين من أتباع الأمريكان، الذين اجتهدوا، حتى والناس تحت الأنقاض، في الدفاع عن أمريكا وعن عقوباتها وعن «إنسانيتها..».

قسم الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية، الذي ترأسه باربارا ليف، كان قد نشر يوم 8 شباط، أي قبل يوم واحدٍ من قرار وزارة الخزانة، سلسلة تغريدات على حسابها على تويتر، ملخصها: «العقوبات الأمريكية لا تعيق جهود المساعدات الإنسانية بأي شكل من الأشكال».. وليس من المستغرب أن يكرر الببغاوات باربارا بكلامها وحججها نفسها. والآن سيكون هؤلاء في موقف محرج، حيث سيكون أمامهم أمران متناقضان عليهم أن يبرراهما معاً..

مرة أخرى، ورغم أن مساعدة السوريين المنكوبين يجب أن تكون الأولوية الأولى، وسيكون من الجيد جداً لو ساهم هذا القرار بتخفيف معاناتهم، إلا أنّ ذلك غير مؤكد بحكم خبرة السوريين، وخبرة شعوب العالم على العموم، بمدى «إنسانية» واشنطن. ولذا فإنّ التفكير في هدف أولئك الذين أصدروا القرار ينبغي أن ينصرف إلى أحد اتجاهين، أو كليهما:

الاتجاه الأول: الحرج الشديد للولايات المتحدة بالمعنى الدولي، لأنّ الكل يعلم أنّ عقوبات واشنطن هي وسائل قتل وإبادة جماعية، وخاصة في الظرف الراهن. وربما يكون صدور هكذا قرار هو بضغط مباشر من دول بعينها، بينها على الأغلب دول عربية.

الاتجاه الثاني: هو أنّ القرار لا علاقة له بأي شكل من الأشكال بالكارثة، وإنما يستغلها ليسير خطوة إضافية ضمن برنامج «خطوة مقابل خطوة» الذي يستهدف الالتفاف على الحل السياسي وعلى القرار 2254، نحو تثبيت تقسيم الأمر الواقع، وفي إطار التسلل للعمل ضد التسوية السورية– التركية، وضد جهود أستانا الأخيرة...

# نداء إنساني...

**ليس معروفاً بعد، عدد السوريين الذين ما يزالون تحت الأنقاض، وهم بالمئات وربما بالآلاف، وربما أكثر من ذلك. وليس معلوماً من منهم ما يزال على قيد الحياة، ولكن هنالك بالتأكيد من ينتظرون الغوث، ويأنّون حتى اللحظة تحت حطام منازلهم.**

المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية بدأت بتقديم العون بشكل متأخر، وما يزال العون بحده الأدنى مقارنة بالحاجة الحقيقية؛ فالسوريون المنكوبون أساساً مما قبل الزلزال، ليس لديهم أيّ شيء تقريباً يدافعون به عن أنفسهم وأطفالهم في وجه الموت والدمار؛ هم بحاجة كلّ شيء، من الإغاثة السريعة والإنقاذ من تحت الأنقاض، إلى وسائل التدفئة وضمناً المحروقات، وإلى الطعام، وخاصة حليب الأطفال ومستلزماتهم وأدويتهم، ووصولاً إلى أدوية الأمراض المزمنة وأماكن الإيواء. وفي هذه الأخيرة بالذات، أي مسألة أماكن الإيواء، وفي ظل البرد القارس، فإنّ المشاريع الإغاثية ينبغي أن تؤمّن للمنكوبين الذين باتوا في الشوارع عملياً، إقامةً مؤقّتة إنسانية لمدّة لا تقلّ عن ثلاثة إلى ستة أشهر، ريثما يتمّ البحث عن حلول أكثر استدامة.

نحن القوى السياسية والاجتماعية السورية الموقّعة على هذا النداء، نناشد ونطالب المجتمع الدولي بمختلف مؤسّساته أنْ يسارع إلى تكثيف الدعم والمساعدة للمنكوبين، وبكل أشكالها المطلوبة. وفي هذا السياق، لا ينبغي لأيّة عقوبات كانت، أنْ تقف في وجه الإغاثة، وهي قد وقفت في وجه الإغاثة حتى الآن بشكل واضح ومفضوح رغم كلّ الادّعاءات المخالفة لذلك. وإذْ نشكر من توجّه بالدعم والإغاثة منذ اللحظات الأولى، فإننا نؤكّدُ أنّ مجموع المساعدات ما يزال حتى اللحظة أقلّ بكثير من حجم الكارثة...

**الموقّعون:**

خالد المحاميد «النائب السابق لرئيس هيئة التفاوض»
عبيدة النحاس «حركة التجديد الوطني»
حسن الأطرش «عضو المبادرة الوطنية في جبل العرب»
محمد الشاكر «التجمع الديمقراطي العربي»
علاء عرفات «حزب الإرادة الشعبية»
قدري جميل «جبهة التغيير والتحرير»
**12 شباط 2023**

يجدر بالذكر أنّ موقعي النداء كانوا حاضرين خلال لقاء موسكو للمعارضة السورية الذي انعقد في أيلول 2022، وضم اللقاء في حينه كلاً من قدري جميل «منصة موسكو» وخالد المحاميد «نائب سابق لرئيس هيئة التفاوض/ منصة القاهرة» وعادل إسماعيل «هيئة التنسيق الوطنية» وسيهانوك ديبو «مجلس سوريا الديمقراطية» وحسن الأطرش «المبادرة الوطنية في جبل العرب» وعبيدة النحاس «حركة التجديد الوطني» وعلاء عرفات «حزب الإرادة الشعبية» وعلي العاصي «حزب سورية المستقبل».

# من يساعد السوريين إنسانياً متهم

**أصدر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في وزارة الخزانة الأمريكية قراراً في 9 شباط الجاري تحت عنوان «ترخيص المعاملات المتعلقة بجهود الإغاثة من الزلازل في سورية»، والذي ينص في مقدمته على السماح بترخيص «جميع المعاملات المتعلقة بجهود الإغاثة من الزلزال في سورية والتي كانت محظورة بموجب لوائح العقوبات السورية... حتى 8 آب 2023». وتباهت الولايات المتحدة بهذه الخطوة كدليل على «إنسانيتها» من خلال تقديمها «استثناءً إنسانياً» كاستجابة للكارثة التي حلّت بالشعب السوري نتيجة الزلزال الذي ضرب سورية وتركيا بعد الساعة 4 صباحاً بقليل يوم الإثنين الماضي، 6 شباط.**

■ ريم عيسى

هذا القرار يتطلب الوقوف عنده والنظر فيه من زوايا مختلفة، لا سيما أنه من المفترض أن العقوبات الأمريكية – والغربية بشكل عام – مصممة وفقاً لواضعيها بـ«طريقة ذكية» ولا تشمل أو تؤثر على الشعب السوري، وفيها استثناءات تضمن ذلك، متعلقة بالمساعدات الإنسانية والطبية والغذائية، إلخ. لذلك، السؤال الأول الذي يطرح نفسه هو لماذا هنالك حاجة إلى قرار منفصل مرتبط بكارثة إنسانية إضافية ويسمح بتعاملات مرتبطة بذلك إذا كان أساساً أي شيء مرتبط بالمساعدات الإنسانية مستثنىً من العقوبات؟

## مراجعة لـ «الاستثناءات الإنسانية من العقوبات»

نشرت قاسيون عدداً كبيراً من المقالات حول العقوبات على سورية منذ بداية الأزمة وبالأخص بعد بدء فرض العقوبات الغربية وبالأخص الأمريكية على سورية بشكل متزايد منذ 2011، والتي أتت إضافة إلى عقوبات أمريكية كانت أولها في 1979، والتي ما زالت سارية المفعول. وضّحت هذه المقالات جوانب عديدة من الآثار الكارثية لهذه العقوبات على كافة جوانب الحياة في سورية، وبالأخص الجانب الاقتصادي وكيفية استفادة القوى الناهبة وتجار الحرب منها، بينما دفع الشعب السوري الثمن وكان فعلياً هو المستهدف الوحيد من هذه العقوبات. في الوقت ذاته حاولت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة، أن تدّعي أن هذه العقوبات لا تستهدف الشعب السوري وتشمل استثناءات لضمان عدم التأثير على الشعب بما في ذلك استثناء المواد الغذائية والطبية والمساعدات الإنسانية. وبما أن هذه الكذبة تم تكرارها كثيراً من قبل أولئك الذين فرضوا العقوبات وأتباعهم من السوريين وكأن تكرارها بشكل مكثّف يجعلها حقيقة، كرّست قاسيون عدداً من المقالات للنظر في هذا الموضوع وكشف حقيقة ما سمّوه بالاستثناءات الإنسانية من العقوبات.

في مقالة نشرتها قاسيون قرابة شهرين بعد دخول «قانون قيصر» حيز التنفيذ، والذي كان أيضاً خلال الفترة الحرجة من جائحة «كورونا»، وضحت المقالة أن «قانون قيصر» – والذي يُعتبر من أشد العقوبات الخانقة التي فرضت على سورية – أن «الشيء الوحيد المذكور حول الإعفاء لأسباب إنسانية... يوفر للمنظمات ذات الصلة القليل من التوجيه فيما يتعلق بما إذا كان بإمكانها المضي في أنشطتها دون التعرض للعقاب» وبالرغم من أن القانون ظاهرياً «يوفر الكثير من التفاصيل فيما يتعلق بالأنشطة الخاضعة للعقوبات،... فإن أجزاء كثيرة منه تعطي قدراً كبيراً من السلطة التقديرية للرئيس الأمريكي والكيانات الأخرى داخل حكومة الولايات المتحدة لاتخاذ قرارات تستند إلى أشياء مثل مصالح الأمن القومي للولايات المتحدة».

وكان أحد الجوانب الذي تم تسليط الضوء عليه هو الجانب القانوني على أساس القاعدة القانونية المعروفة والمتبّعة – على الأقل نظرياً – في كل مكان، وهي أن «الشخص بريء حتى تثبت إدانته». إلا أن طريقة تطبيق «قانون قيصر» فعلياً تفترض أن الجهات التي تعمل في سورية أو مع سورية هي مذنبة حتى تثبت براءتها، وبالتحديد كان الكلام حول المساعدات الإنسانية التي من المفترض أنها مستثناة من العقوبات، إلا أن «الكيانات التي تحاول تقديم مساعدات إنسانية يجب أن تحصل على الإعفاءات الإنسانية من العقوبات» وهو الأمر الذي يستغرق وقتاً طويلاً عدا عن التكاليف العالية التي ترافقه، ما «يضع هذه الكيانات في موقف تحمل عبء إثبات أنها لا تنتهك العقوبات» قبل الشروع في تقديم أي عمل أو خدمة أو مساعدة إنسانية.

وكانت أهمية تسليط الضوء على هذا الموضوع آنذاك بالإضافة إلى توضيح التأثيرات السلبية على العمل الإنساني تحت وطأة «قانون قيصر»، أنها كانت في خضم جائحة «كورونا» أي في الوقت الذي كانت الدول في حاجة أكبر للتسهيلات لمواجهة الجائحة التي حصدت الملايين من الحيوات حول العالم. ومن المفيد التذكير هنا أن «قانون قيصر» دخل حيز التنفيذ مع هذه «الاستثناءات الإنسانية» والتي وضعت صعوبات وعوائق أكثر أمام العمل الإنساني في منتصف حزيران 2020، أي حوالي ثلاثة أشهر بعد أن شلّت الجائحة العالم بأسره. ومع تطبيق «قيصر» كانت واضحةً منذ البداية تأثيراته الكارثية على القدرة على الاستجابة للجائحة في سورية، وكان واضحاً أن تأثيره كان غير إنساني وأيضاً غير قانوني.

**لماذا هنالك حاجة إلى قرار منفصل مرتبط بكارثة إنسانية إضافية ويسمح بتعاملات مرتبطة بذلك إذا كان أساساً أي شيء مرتبط بالمساعدات الإنسانية مستثنىً من العقوبات؟**

وفي مقالة لاحقة نشرتها قاسيون في نهاية عام 2020، عندما كانت لا تزال الجائحة قائمة وتعيق الكثير من جوانب الحياة، بما في ذلك التعليم، ما دفع معظم دول العالم إلى اللجوء إلى «التعليم عن بعد»، وتم تقديم خدمات التعليم افتراضياً من قبل الحكومات القادرة على ذلك أو عن طريق البرامج التعليمية عبر المنصات الإلكترونية، رأينا أن العقوبات التي من المفترض أن تستثني كل ما يمكن أن يؤثر سلباً على المدنيين بحكم «الاستثناءات الإنسانية»، رأينا أن هذه العقوبات كانت سبباً في حرمان قسم من الطلاب السوريين من التعلم. وعلى هذا الأساس كان الاستنتاج أنه إما لا يوجد فعلاً «استثناءات إنسانية» في هذه العقوبات... أو أن التعليم ليس قضية إنسانية!

## القرار الأخير وما وراءه

كما ورد في بداية هذه المقالة، القرار الذي صدر قبل عدة أيام على أنه استثناءات تسمح بإجراء «جميع المعاملات المتعلقة بجهود الإغاثة من الزلزال في سورية والتي كانت محظورة بموجب لوائح العقوبات

# عند أمريكا... حتى تثبت براءتها!

السورية»، وكما أوضح القرار المقتضب هذا يشمل «التعامل أو تحويل الأموال نيابة عن أشخاص من دول أخرى من وإلى سورية» وأن «المؤسسات المالية الأمريكية وشركات تحويل الأموال المسجلة في الولايات المتحدة يمكن أن تعتمد على منشأ تحويل الأموال» فيما يتعلق بجهود الإغاثة من الزلزال. ويستثني القرار «استيراد النفط أو المنتجات البترولية ذات المنشأ السوري إلى الولايات المتحدة» وكذلك «أية معاملات تنطوي على أي شخص تمّ حظر ممتلكاته ومصالحه في الممتلكات بموجب لوائح العقوبات السورية، بخلاف الأشخاص الذين يستوفون تعريف مصطلح الحكومة السورية، ما لم يتم التصريح بذلك بشكل منفصل».

ما هو غير واضح هو أنه إذا كان هناك أساساً «استثناءات إنسانية» من العقوبات التي فرضتها أمريكا على سورية، والتي لأكثر من عقد وبالأخص خلال السنتين والنصف الأخيرتين منذ دخول «قانون قيصر» حيز التنفيذ كررت أنها وُضعت لضمان عدم تأثر الشعب السوري بالعقوبات وأن المستهدف هو النظام السوري، ورفضت على هذا الأساس تخفيف العقوبات، بل شددتها بشكل أكبر من خلال «قيصر» الذي شرّع للأمريكي استهداف أي طرف آخر في حال مخالفة هذه العقوبات، في ضوء كل ذلك، لماذا هناك حاجة لاستثناءات للاستجابة لكارثة إنسانية بحتة مثل تلك التي حصلت يوم الإثنين الماضي؟

الجواب الأبسط لهذا السؤال أنه اعتراف واضح بأنه فعلاً وكما ورد في عدد من مقالات سابقة في قاسيون أنه لا يوجد فعلياً ما يسمى بـ «الاستثناءات الإنسانية» في العقوبات الأمريكية.

ما هو غريب، هو أن المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، نيد برايس، قال في مؤتمر صحفي في ذات اليوم الذي صدر فيه القرار أن «هناك العديد من العقبات التي يجب التغلب عليها عند تقديم المساعدة الإنسانية في سورية وخاصة بعد الزلازل المدمرة هذا الأسبوع، لكن سياسة العقوبات السورية لدينا ليست من بينها». وليس واضحاً ما إذا كان هذا الكلام قبل أو بعد صدور القرار، ولكن في ذات المؤتمر الصحفي، قال برايس: «في سورية، الشركاء العاملون في المجال الإنساني الذين تمولهم الولايات المتحدة يستجيبون، بما في ذلك باستخدام الموارد الأمريكية، منذ لحظة وقوع الزلزال»، ما يعني أنه منذ وقوع الزلزال فإن التمويل الأمريكي كان يدعم الاستجابة للزلزال، وهو ما يوحي بأنه وفق كلام برايس أنه لم تكن هناك حاجة للقرار، بما أنه قال أيضاً أن سياسة العقوبات السورية لا تعيق المساعدات.

وعندما سأله أحد الصحفيين «العقوبات المفروضة ستوقف وصول الحكومة السورية إلى المعدات التي قد تحتاجها. وأمر آخر، بموجب هذه القوانين أيضاً، لا يستطيع السوريون إرسال الأموال إلى عائلاتهم... هل سترفع الحكومة الأمريكية القيود أو تنشئ شيئاً مؤقتاً مثلاً ليتمكن السوريون من إرسال أموال إلى عائلاتهم بمبالغ أكثر من 400 دولار من خلال النظام المصرفي الأمريكي؟» وكان ضمن ما ورد في جواب برايس: «لقد عملنا بشكل وثيق للغاية في حكومتنا، وفي منظومة الأمم المتحدة، ومع المؤسسات المالية على مدار برنامج عقوباتنا على سورية لتحديثها، وعند الضرورة، لتوضيح التراخيص الموجودة، وفي بعض الحالات منح تصاريح إضافية، للتوضيح للجميع أننا لا نعيق بأية حال من الأحوال تدفق المساعدات الإنسانية إلى الشعب السوري». وكرر لاحقاً في رد على سؤال آخر: «ليست لدينا عقوبات على المساعدات الإنسانية».

ومن السياق، وبالتحديد بسبب عدم ذكر أي شيء حول قرار الخزانة الأمريكية الذي صدر في ذات اليوم، يبدو أن هذا المؤتمر الصحفي أتى قبل صدور القرار، أو ربما لم تصل بعد الرسالة التي تحمل في طياتها القرار من مبنى الخزانة الأمريكية إلى مبنى وزارة الخارجية، واللذين تفصل بينهما مسافة أقل من 2 كم في واشنطن. وبرايس يقول بوضوح إنه لا توجد أية عوائق بموجب العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة على سورية وأنها لم تحل دون الاستجابة للزلزال، على الأقل في أول ثلاثة أيام بعد حصوله.

إذاً، يمكننا القول إن الدافع «الإنساني» فيما يتعلق بالاستجابة للزلزال لم يكن هو المبرر الحقيقي لقرار الخزانة الأمريكية وهذه «الاستثناءات الإنسانية» الإضافية.

علاوة على ذلك، ورد في بيان صحفي لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية حول القرار: «وفق هذا القرار، يجب أن يكون لدى المؤسسات المالية الأمريكية والوسيطة كل ما تحتاجه لمعالجة جميع معاملات الإغاثة من الزلزال على الفور. إذا كان الأشخاص، بما في ذلك المؤسسات المالية، منخرطين في أنشطة الاستجابة للكوارث في سورية، لكنهم يعتقدون أن أنشطتهم غير مشمولة بالتراخيص أو الإعفاءات الحالية، نحث أولئك الأشخاص على الاتصال بمكتب مراقبة الأصول الأجنبية مباشرة للحصول على تراخيص أو إرشادات محددة»... وهو ما يعني وضوحاً أنّ الولايات المتحدة تمنح نفسها الحق الحصري في إسباغ الصفة «الإنسانية» على أي نوع من المساعدات، وأيضاً على نزع تلك الصفة؛ أي إنّ أية مساعدة إنسانية يمكن أن تصل إلى سورية ينبغي أن تكون بعلم الولايات المتحدة وبموافقتها، ما يعني أيضاً أنّ تسييس المساعدات والتحكم بما يخدم السياسة الأمريكية في سورية هو على رأس أولويات واشنطن، ولم تكن الإغاثة الإنسانية ذاتها، وليست الآن، محل اهتمام واشنطن.

اللافت للنظر هو أنّ قسماً من المتشددين ضمن النظام، وكذلك بعض الأبواق الاقتصادية المعروفة بارتباطها المباشر بفاسدين كبار، بدأوا مباشرة بالتهليل للولايات المتحدة الأمريكية، وبإطلاق الوعود ورفع سقف الأحلام حول ما يمكن أن يتدفق من خيارات على سورية نتيجة هذا القرار الأمريكي... وهذا ليس بمستغرب بطبيعة الحال، فبالنسبة لهؤلاء، فإنّ ما يجري بين سورية وأمريكا هو عبارة عن سوء تفاهم مؤقت يمنون النفس بأن يتم حله بأقرب وقت، وهؤلاء أنفسهم يرون في التحالف مع روسيا وإيران والصين، تحالفاً مؤقتاً يمنون النفس بسرعة التخلص منه...

**إن الدافع «الإنساني» فيما يتعلق بالاستجابة للزلزال لم يكن هو المبرر الحقيقي لقرار الخزانة الأمريكية وهذه «الاستثناءات الإنسانية» الإضافية**

# إضاءات مختصرة على الكارثة وما بعدها..

**وقعت الكارثة وزلزلت الأرض، وانهارت المئات من المباني وحصدت الآلاف من الضحايا والمصابين، وخلفت عشرات الآلاف من المنكوبين والمشردين، وتضررت آلاف المباني السكنية الأخرى، وأصبح بعضها متصدعاً ويشكل خطراً على ساكنيها، أي عشرات الآلاف الإضافيين من فاقدي المأوى، بالإضافة إلى الأضرار التي لحقت ببعض المباني والمنشآت الحكومية، وبالبنى التحتية المتهتكة أصلاً في المناطق التي ضربها الزلزال، كما غيرها من المناطق!**

■ عاصي إسماعيل

الكارثة كبيرة بنتائجها وتداعياتها، وبآثارها الحالية والمستقبلية المفتوحة على مزيد من المآسي، وهي تشكل إضافة نوعية جديدة على الكارثة المستمرة التي يعيشها السوريون منذ تفجر الأزمة وحتى الآن، حرباً ودماراً وتهتكاً وتقسيماً، بتفاصيلها الكارثية المرعبة على كافة المستويات، الاقتصادية والمعيشية والخدمية، وبضحاياها ومصابيها ومنكوبيها، وبمشرديها بين نازحين داخلاً ولاجئين في أصقاع الأرض!

### فماذا بعد؟

وهل يكفي التذرع بالطبيعة كمسبب للكارثة الحالية للتحلل من المسؤوليات والواجبات، كما هي الحال بالتذرع بالحرب الكونية والعقوبات والحصار، طيلة سني الحرب والأزمة وحتى الآن، لتبرير ما لا يمكن تبريره من الموبقات، نهباً واستغلالاً وفساداً وإفساداً، ولاستمرار الوضع على ما هو عليه، بل لزيادة الأزمات والكوارث على السوريين؟!

### التكاتف الأهلي والمجتمعي بأبهى صوره رغم مساعي الإجهاض!

بدأت الجهود الأهلية والمجتمعية، بإمكاناتها المحدودة والمتواضعة بالمقارنة مع حجم الكارثة الكبير، ومنذ اللحظة الأولى للكارثة، بتقديم المؤازرة والمساعدة للمتضررين والمنكوبين، وفي عمليات إزالة الأنقاض، بالأيدي وببعض المعدات البسيطة، بحثاً عن ناجين يمكن إنقاذهم، وفي تأمين مساكن إيواء مؤقتة للبعض ممن شردتهم الكارثة بحسب المتاح والمتواضع، وفي جمع التبرعات العينية والنقدية للتخفيف قدر الإمكان من حجم الكارثة على المنكوبين.

وقد امتلأت جميع مراكز استقبال المساعدات الأهلية في جميع المحافظات والمدن السورية بكل ما هو متاح ومتوفر وقابل للتبرع من السوريين، الأغذية بمختلف أنواعها، والأدوية بمختلف أصنافها، والألبسة بتنوعها ولمختلف الأعمار، والحرامات والأغطية والفراش، والمنظفات والمعقمات، وغيرها الكثير مما يندرج ضمن إطار المساعدات العينية.

وقد تم تسيير الشاحنات التي تنقل هذه المساعدات إلى المناطق المنكوبة، بعد فرزها وتبويبها، من أجل سهولة توزيعها على المتضررين عند وصولها.

ليس ذلك فقط، بل امتدت حملات التبرع إلى الدم، وصولاً إلى الاكتفاء والفائض من كل الزمر، بما في ذلك الزمر النادرة.

وكذلك فقد كانت المساعدات النقدية حاضرة، من الداخل والخارج، عبر البوابات الفردية المباشرة، ومن خلال العمل الأهلي والمجتمعي المنظم.

وقد تعرضت بعض الجهود الأهلية والمجتمعية للكثير من المعيقات والصعوبات، على الرغم من أن بعضها ذو طابع منظم، وله خبرات متراكمة في المجال الإغاثي طيلة سني الحرب والأزمة، وكأن هناك مساعي إجهاض لهذه المبادرات الأهلية والمجتمعية كي لا تصل إلى مبتغاها وغايتها، بل والتشكيك بها والتقليل من أهميتها والتبخيس بها، لكن وعلى الرغم من كل ذلك ما زالت الجهود الأهلية والمجتمعية مستمرة وغير عابئة بمساعي التيئيس والإحباط!

**أثبتت المبادرات الأهلية والمجتمعية في المساعدة وعمليات الإغاثة وجمع التبرعات وتوزيعها أهميتها وجدارتها تاركة أثراً إيجابياً كبيراً لدى عموم السوريين الذين أنهكتهم سنوات الحرب والأزمة وكوارثها المستمرة**

فقد أثبتت المبادرات الأهلية والمجتمعية في المساعدة وعمليات الإغاثة وجمع التبرعات وتوزيعها أهميتها وجدارتها، تاركة أثراً إيجابياً كبيراً لدى عموم السوريين الذين أنهكتهم سنوات الحرب والأزمة وكوارثها المستمرة، لتظهر مجدداً، وعلى السطح وفي العلن هذه المرة، وعلى طول الرقعة الجغرافية لسورية، ومن السوريين خارج سورية أيضاً، عناصر الوحدة والتكاتف الاجتماعي بين كل السوريين بأبهى صورها، مسقطة كل ثنائيات الصراع والتقسيم الوهمية التي عكفت على تكريسها القوى المتشددة والمستفيدة من الأزمة، داخلاً وخارجاً، لمصلحتها!

### الثقة المعدومة بين المجتمع الأهلي والحكومة

ولعل أمر انعدام الثقة بين الجهات الأهلية والحكومية كان له انعكاس سلبي على إيصال المساعدات الى المتضررين، خاصة بعد الإعلان الرسمي عن حصر استلام المساعدات وتوزيعها عبر اللجنة العليا للإغاثة، التي تقوم بدورها بتوزيعها على المحافظات المتضررة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض زخم العمل الأهلي مع كل أسف، والأسوأ هو عامل الزمن الثقيل على المتضررين المحتاجين للمساعدات الفورية، والمستهلك بالروتين وفقاً لهذه الآلية، على العكس من مرونة العمل الأهلي!

مع العلم أن اللجنة العليا للإغاثة سبق أن اختبر المجتمع الأهلي دورها بما يخص متضرري ومنكوبي الحرب، ممن فقدوا بيوتهم وممتلكاتهم ومقتنياتهم، فلا تعويضات حصلوا عليها، ولا سكناً بديل آواهم، بالرغم مما تم تخصيصه من اعتمادات لهذه اللجنة وباسم المتضررين، وما قيل عن تعويضات يمكن صرفها من خلالها للمستحقين، لكن بقي كل ذلك حبراً على ورق، وللتسويق والترويج الإعلامي فقط لا غير!

أما على مستوى المساعدات عبر الأقنية الحكومية المباشرة وغير المباشرة فحدث بلا حرج عما أصابها من نهب وفساد ومحسوبيات، وقد سبق أن تم تسليط الضوء على بعض أوجه الفساد فيها من خلال الكثير من وسائل الإعلام، الرسمية وغير الرسمية، في السنوات الماضية!

فكيف من الممكن إعادة الثقة بالحكومة وباللجنة العليا للإغاثة بعد كل ذلك؟!

وكيف للمتضررين أنفسهم أن يثقوا بأن بعض حقوقهم من المساعدات ستصلهم بإنصاف، بعيداً عن عوامل النهب والمحسوبية والفساد؟!

### جيل الأزمة الذي ينتظر فرصته!

أما اللافت فقد كان بحملات التطوع التي انخرط بها جيل الشباب، هذا الجيل الذي تفتح وعيه خلال سني الحرب والأزمة، وقد سدت الأبواب أمامه مغلقة عليه الأفق، مع مساعي تيئيسه من إمكاناته ومن مستقبله، لتفجر الكارثة الجديدة طاقاته الإيجابية المكبوتة، ولتظهر للعلن أن هذا الجيل بانتظار فرصته ليثبت من خلالها ما يمتلك من إمكانات، سواء على المستوى الفردي أو من خلال أشكال التنظيم الجماعي للعمل الذي انخرطوا فيه، مع بروز الحدود القصوى من نكران الذات أمام الهم المجتمعي العام، بمهامه ومسؤولياته وواجباته.

ولعلنا لا نبالغ بالقول إن ذلك شكل صفعة لقوى التقسيم والتذرير المجتمعي، التي عكفت منذ ما قبل تفجر الأزمة، وطيلة سني الحرب وحتى الآن، على تكريس النموذج الفردي المشوه بالخلاص، مع تعميق كل ظواهر التفسيخ المجتمعي السلبية، مستهدفة جيل الشباب تحديداً، تحطيماً وتيئيساً وإحباطاً، ليُسقط هذا الجيل الشاب كل ذلك في غمضة عين عندما اتيحت له الفرصة لذلك.

فهل من الممكن القول رب ضارة نافعة بهذا المجال؟!

### الجهود الرسمية والحكومية دون

# بين الدور الأهلي والمجتمعي والدور الحكومي!

**المستوى المطلوب!**

استنفرت الجهات الحكومية والرسمية إمكاناتها على إثر الكارثة، وهو أمر مفروغ منه افتراضاً، حيث عقدت الحكومة اجتماعاتها العادية والاستثنائية التي خصصتها لبحث الكارثة بنتائجها وتداعياتها، مع التوجيهات بزج الإمكانات لإزالة الأنقاض ولعمليات الإنقاذ ولمساعدة المنكوبين ولتحديد أماكن لإيواء المشردين، مع القيام ببعض الجولات الميدانية على المناطق المنكوبة، وأخيراً من خلال «اعتبار المناطق المتضررة في محافظات حلب واللاذقية وحماة وإدلب نتيجة الزلزال الذي أصابها مناطق منكوبة وبما يترتب على ذلك من آثار».

وكذلك تم إقرار «إحداث صندوق وطني لإعادة تأهيل المناطق المنكوبة وتقديم كل الدعم الممكن للمتضررين، وتسهيل دخول كافة التبرعات والمبادرات الإغاثية بكل الوسائل وتفويض الوزراء المعنيين بموضوع التعاطي مع هذه المساعدات عن طريق اللجنة العليا للإغاثة».

وكذلك جرى التشديد على: «وضع خارطة لتنظيم العمل في المناطق المنكوبة وتحديد الأدوار المطلوبة من كل جهة في مجال إحصاء الأضرار وتحديد الأبنية المدمرة والأبنية القابلة للتدعيم والأبنية الآيلة للسقوط ليتم التعامل معها وتسريع عودة العائلات إلى الأبنية القابلة للسكن، وتوجيه المحافظين باتخاذ القرارات اللازمة للتعامل مع الأبنية الآيلة للسقوط من خلال لجان السلامة الإنشائية ونقابة المهندسين والشركة العامة للدراسات الهندسية وضرورة وضع إشارات دلالة واضحة على الأبنية الآيلة للسقوط ريثما يتم التعامل معها».

مما لا شك فيه أن حجم الكارثة أكبر من الإمكانات المتاحة حكومياً، لكن ومع كل أسف لم ترق الإجراءات والجهود الحكومية «الاستثنائية» لحدود زرع الطمأنينة في نفوس المتضررين والمنكوبين من الكارثة بشكل مباشر، ناهيك عن الثقة المفقودة أصلاً بالإجراءات والسياسات الحكومية عموماً!

فبعد عمليات إحصاء الأضرار التي تم التوجيه بها لم يتم التعهد مثلاً بتأمين سكن بديل لمن تهدم مسكنه، أو لمن اضطر أو سيضطر للإخلاء بسبب التصدع، سواء بشكل عاجل أو على مراحل، على أقل تقدير!

بل تم ترك الأمر بالنسبة لهؤلاء للمحافظين وبعهدتهم، أي تخلي الحكومة عن دورها وواجبها تجاههم رسمياً، ما يعني أن هؤلاء المتضررين المباشرين من الكارثة سيتركون كما ترك مئات الآلاف قبلهم ممن فقد بيته وخسر ممتلكاته خلال سني الحرب!

## العين الساهرة.. تطالب بالشفافية!

من اللافت أيضاً أن بعض المواطنين من المهتمين بدأوا بتوثيق وجمع ما يتم الإعلان عنه من تبرعات ومساعدات من قبل بعض الجهات المجتمعية والشخصيات غير الرسمية والمبادرات الأهلية، بالإضافة إلى ما يتم الإعلان عنه من تبرعات من جهات رسمية ودولية ومنظمات أممية، وخاصة النقدية منها.

وهي بحسب بعض هؤلاء المهتمين، وبعد إسقاط ما يشك به من معلومات متداولة فيسبوكياً، بلغت مئات المليارات من الليرات السورية، بالإضافة إلى عشرات الملايين من الدولارات، وآلاف الأطنان من المساعدات العينية.

والغاية من ذلك الجهد وتلك المتابعة هي المطالبة بالشفافية بما يخص معرفة كيفية التصرف بهذه المساعدات والتبرعات وأوجه صرفها، وهل وصلت إلى مستحقيها من المتضررين؟!

ولعل الإجابة عن ذلك ستبقى في عهدة الحكومة، واللجنة العليا للإغاثة، بانتظار ما سترشح عنه الشفافية الرسمية، بحال وجدت، بهذا الصدد!

## ماذا بعد؟!

بحسب الأمم المتحدة فإن أعداد المتضررين من الكارثة تجاوز 5 ملايين سوري، وهي إضافة عددية كبيرة على أعداد منكوبي الحرب والأزمة السابقين، والحال كذلك فإن غالبية السوريين أصبحوا في عداد المنكوبين والمتضررين من جملة الكوارث المستمرة منذ تفجر الأزمة وحتى الآن، ضحايا ومصابين ومشردين و..

وهؤلاء لا تقتصر احتياجاتهم على العمليات الإغاثية المتمثلة بسلال المساعدات الغذائية فقط، على أهميتها طبعاً، بل هناك الكثير من الاحتياجات الضرورية الأخرى، اعتباراً من تأمين المأوى والسكن، مروراً بمقومات الحياة على المستوى المعيشي والخدمي والتعليمي والصحي والنفسي و.. وليس آخراً بفرص العمل التي تقيهم شرور الحاجة والعوز، مع عدم تغييب أهمية عوامل الاستقرار والأمان طبعاً!

فهل من الممكن أن تؤمن كل تلك الاحتياجات والضرورات للمنكوبين من السوريين على طول الخارطة السورية في ظل استمرار نفس الظروف القائمة المولدة للمزيد من الكوارث والأزمات، وفي ظل استمرار تقسيم الأمر الواقع، والمستفيدين منه نفوذاً وتسلطاً في مناطق التقسيم، من أمراء الحرب وتجار أزمة وحيتان النهب والفساد؟!

فلعله من الاستحالة استمرار الوضع على ما هو عليه، كما يريد ويرغب هؤلاء المستفيدون، المتغولون على حساب استمرار الكوارث التي يدفع ضريبتها عموم السوريين، لكن ذلك مشروط، وبكل اختصار، بالبدء بالحل السياسي عبر القرار الدولي 2254 كبوابة عبور نحو التغيير الجذري والعميق والشامل، ليس للخلاص من البنى المتهتكة التي تعيش على أنقاض سورية والسوريين نهباً وفساداً وتقويضاً للإمكانات، بل لفسح المجال أمام السوريين أنفسهم لتقرير مصيرهم بأنفسهم!

**لم يتم التعهد بتأمين سكن بديل لمن تهدم مسكنه أو لمن اضطر أو سيضطر للإخلاء بسبب التصدع سواء بشكل عاجل أو على مراحل على أقل تقدير!**

## تعليمات السلامة وصكوك البراءة!

الكارثة التي تعامل معها الرسميون على أنها مفاجأة لم تكن كذلك، فالحديث عن الزلازل وتأثيرها المدمر بحال حدوثها ليس مستجداً، وربما بهذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن المركز الوطني للزلازل كان قد رصد 935 هزة خلال الربع الأول من عام 2020 فقط، توزعت بشكل عام على الصفيحة العربية والمحيطة بها.

وكانت سورية قد شهدت بحينه عدة هزات أرضية متفاوتة الشدة، كانت أقواها بتاريخ 2020/4/15 بحسب المركز الوطني للزلازل بشدة قدرها 4,7 درجات على مقياس ريختر، وعمق 10 كم، تبعد مسافة 38 كم عن مدينة اللاذقية، وتم الشعور بها في معظم المدن السورية، إضافة إلى العديد من الهزات الارتدادية.

وقد أصدرت الحكومة بوقتها تعليمات بما يخص التعامل مع الهزات الأرضية بحال حدوثها، مع التأكيد على التقيد ببعض تعليمات السلامة العامة الصادرة رسمياً بما يخص الأبنية!

وفي مادة لقاسيون بعنوان: «عشرات الهزات الأرضية خلال أقل من شهر.. هل الخشية مشروعة؟» بتاريخ 2020/4/20 تساءلنا: هل يعتبر إصدار بعض تعليمات السلامة بما يخص الهزات والزلازل، كافياً للتحلل من المسؤوليات؟

ومما ورد فيها نقتطع التالي: «واقع الحال يقول: إن مناطق الخطر المحددة أعلاه «الفوالق والصدوع» معروفة ومدروسة ومراقبة ومرصودة رسمياً منذ عقود، ومع ذلك كان وما زال هناك الكثير من اللامبالاة تجاه تزايد الكثافة السكانية فيها، مع غض الطرف عن المخالفات وانتشار العشوائيات، مع كل المخاطر المترتبة على ذلك.. فإذا كانت الهزات والزلازل ظاهرة طبيعية لا يمكن التنبؤ بوقت حدوثها الدقيق، فإن السياسات المعمول بها والقائمين عليها والمستفيدين منها يتحملون ما يخصهم من مسؤوليات بما يتعلق بدرء المخاطر الناجمة عن الهزات والزلازل، ليس في حال حدوثها، بل واستباقاً عليها، ولا صكوك براءة تمنح بهذا المجال.. إنّ الأخطار قائمة، ولا أمان ولا سلامة ولا عدالة ولا.. في ظل الاستمرار بالسياسات الليبرالية، الطبقية والمجحفة والتمييزية نفسها، التي لا تُعير المواطن والوطن أي اهتمام، وعلى كافة المستويات».

ولعله من المفترض الآن، وبعد حدوث الكارثة، أن نتساءل عن المساهمين في زيادة سلبية نتائجها وآثارها، من الرسميين وغير الرسميين، وعن كيفية تحميلهم لمسؤولياتهم، وبالحد الأدنى عما يترتب عليهم من غرامات وتعويضات لمصلحة المتضررين، بدلاً من استمرار منح هؤلاء صكوك البراءة والغفران الرسمية؟!

# «ريختر» نهب البلاد والعباد أشد قسوة من ريختر الزلازل بأشواط

**بالتزامن مع «كارثة القرن» يلي حلت ببلدين سورية وتركيا والأضرار الرهيبة يلي حلت بهل البلدين إن كان ع الصعيد خسارة أرواح الناس وإن كان ع صعيد الخسارة المادية والأبنية... إلخ**

■ دعاء دادو

يلي صار بهل الدقايق القليلة كان متل ما تم وصفها بـ «كارثة القرن»...
بس الكارثة الحقيقية كانت ما بعد «كارثة القرن»...
الكارثة يلي عم نحكي عنها هي التأكيد ع «موتة ضمير البعض».. بعكس البعض التاني يلي همو واشتغلو وحاولوا يساعدوا الكتار من المنكوبين.. مشكورة جهودن...
كتار من الناس كانت عم تحاول بقدر المستطاع إعانة المتضررين.. بالمقابل كان في ناس عم تستغل هل الفاجعة يلي حلت ع كل السوريين.. مو بس ع المتضررين جراء هل الزلزال...
بما إنو كان في كتار من هل الناس حاولت جمع تبرعات مالية أو مواد طبية أو غذائية، فما كانت هل الإعانة الأهلية إلا عبارة عن طريق نهب واستغلال جديد ع حساب وجع ناس كتير...
فضمن حملة «سلل غذائية للمتضررين» ما كان بمقابلها إلا زيادة أسعار المواد الغذائية ككل... يعني مثلاً كيلو الرز وصل لـ 18 ألف ليرة، كيلو البرغل الناعم أو الخشن بـ 6500 ليرة، كيلو العدس الأبيض والأسود بيتراوح بين الـ 10 آلاف والـ 14 ألف حسب كمية الجشع بهل الوضع الكارثي، كيلو السكر 7500 ليرة، علبة مرتديلا سعة 200 غ صارت بـ 5900 ليرة، وإذا فتنا ع الخضرة فبورصة البصل سكرت ليلة السبت بـ 14 ألف ليرة وببعض المناطق سكرت البورصة 12 ألف يعني أرخص بألفين، أي خير إنشاء لله
يعني يلي أعد ببيتو ويا دوب قدران يطعمي ولادو بالحد الأدنى... هلق من ورا جشع وطمع الناهبين صار بلا بيت وبلا مأوى وبلا أكل كمان!!!
وهاد لسا ما ذكرنا يا عالم سيرة اللحوم بشكل عام قديش ارتفعت.. لأنو المعونات عم تكون بالمواد الأساسية يعني النواشف أو المعلبات..
في بعض الأصناف باللحوم البيضا متل كيلو الوردات يلي دوبل حقو بهل يومين كان بـ 12000 صار بـ 24 ألف....
والأنكى من هاد كلو هيه نشرات السعرية الصادرة عن مديرية التموين يلي لا تمس الواقع النهبوي بصلة...
ليش؟؟ أو شو السبب؟؟
طالما حجة «سعر الصرف» بالسوق السودا تلاشت.. هيك يفترض يعني.. وسعر الصرف عم يهبط بالسوق السودا والبيضا كمان..
بالتزامن مع حجم المساعدات اللي عم تجي؟؟!!
لك إذا سعر الصرف استقر... وناس متضررة راح كلشي عندا وخسرت بيتا وحدا من أهلها إذا مو كل أهلها هيك بتكون النتيجة؟؟؟
ليش؟؟؟ ولك ليششششش؟؟؟
لك وجعنا كبير ومستمر.. والكارثة الجديدة ما كانت إلا فرصة جديدة لحيتان النهب والفساد بالبلد.. اللي لسا عم يسخروا الكوارث والمآسي لمصلحتهم بكل وقاحة.. والأكيد ما فينا ننكر إنو هل الـ «7,8 ريختر» كان كارثة كبيرة ع ملايين من الناس.. ويمكن يكون الغالبية منن من المعترين يلي عايشين من قلة الموت متلنا...
يعني هل الـ «ريختر» كان فرصة جديدة لنهب البلاد والعباد كمان... وكان أشد قسوة من «ريختر» الزلازل بأشواط كبيرة...
بقي بدنا ريختر الحل السياسي اللي إلنا ولمصلحتنا.. مشان نخلص من كل هالأوبة.. وصار وقتو أكيييييييد..

# خبر عام وتعليق هام.. حجم الخسائر بقطاع الكهرباء أكثر من 10 مليارات ليرة»

**يقول الخبر: «كشف وزير الكهرباء عن حجم الخسائر التي تعرض لها قطاع الكهرباء في سورية نتيجة الزلزال، حيث تقدر بأكثر من 10 مليارات ليرة، منوها إلى أن الرقم قابل للزيادة إلى حد الضعف».**

تعليق: شو هالسرعة هي.. ما شاء الله والله أكبر كمان... ضرر وعطل حقو مليارات ع قطاع مو لامسين منو غير تجميع حروفوا!!! بس يلا في مساعدات بلاوي فاتت ع البلد، بلا ما تنحط بجيوب الناس المتضررة بتنحط بجيوب مستغلي الكوارث الطبيعة والمفتعلة للكسب من وراها بجيوب الحيتان الكبار...
يقول الخبر: «وزارة التجارة الداخلية توضح: إلى العائلات التي اضطرت للخروج من منازلها إثر الزلزال الكارثي، الذي أدى إلى عدم صلاحيه بيوتها للسكن، بسبب تصدعها، وذهبت إلى أقاربها في مناطق أخرى، وتحتاج إلى مواد غذائية أو إنسانية، الاتصال بوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك».
تعليق: عزيزي المواطن المنكوب بسبب عدم فضاوة وزارة التجارة الداخلية لتسأل عنكن أنتو اسألو عنها لتاخدو معونات لحالكن... بالمناسبة الناس المتضررين وغير المتضررين بالزلزال زاد جوعن وفقرن وحاجتن الماسة لأبسط مقومات الحياة.. بما فيها مادة «الخبز المدعوم» بسبب حيتان الأسواق والذي منو... لك ما قصروا معنا ومع المنكوبين.. كلو حلّق بالعالي....
يقول الخبر: «ضمن خطة التحرك الطارئة على المستوى الوطني لمواجهة آثار الزلزال المدمر، الذي تسبب بوقوع عدد كبير من الضحايا والمصابين وانهيار وتصدع المئات من الأبنية السكنية، مجلس الوزراء: اعتبار المناطق المتضررة في حلب واللاذقية وحماة وإدلب مناطق منكوبة.. وإحداث صندوق وطني لإعادة تأهيلها».
تعليق: بكير من عمركن... ما بين معكن حبيباتي من أول يوم أنها فعلياً مناطق منكوبة؟؟؟ يعني متل ما بيقول المتل: أن تصل متأخراً خير من ألا تصل.. منيح اللي وصلتوا لهل النتيجة بعد ستة أيام من الكارثية... طيب هلأ شو ح تعملوا بعد ما أعلنتوا إنهن مناطق منكوبة... وايمت ح تأمنو المشردين ببيوت بديلة.. لأن ما جبتو سيرة عن الموضوع أبداً.. شو عدا ما بدا وطنشتو ع هيك سيرة أهم من كل شي تاني!!
يقول الخبر: «حددت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك رقم هاتف خاص بالإغاثة، كما حددت رقماً للشكاوى على الفعاليات التجارية التي تقوم باستغلال الكارثة، ورفع أسعار المواد بشكل كبير.. علما أن العقوبة في فترة الكوارث تضاعف مدة السجن فيها لتصل إلى 13 سنة».
تعليق: مشكورة جهودكن إنو تحركتوا بعد ما انفضح اللي انفضح ع مواقع التواصل الاجتماعي من الأهالي... ومشكورة جهود كل مواطن كان قلبو ع المكنوبين لحتى ما سكت عن حقن يلي عم ينتهب، وهنن أشد اضطراراً لهل المعونات هي... وبالمناسبة المأساوية هَيْ حابين نخبركن بما إنكن بعاد كتير عن الأسواق، وعن المواطنين: إنو لهل اللحظة تم استغلال هالكارثة والفاجعة والأسعار ارتفعت بشكل جنوني، ومع مضاعفة لسعر بعض الأصناف... هي نكشناكن متل ما نكشانكن ع موضوع سرقة المعونات... يلا تحركوا لنشوف...

# في غمرة الكارثة هناك من لا تغيب عنه فرص الربح المضمونة!

**بغفلة من الزمن، وفي ظل الانهماك بالكارثة، تمر بعض الصفقات مرور الكرام، بكل سلاسة وبدون صخب!**

■ عادل ابراهيم

فآخر ما حرر بما يخص استخدام التقانات الذكية وأجهزة الـ GPS هو ما نقل عن «مصدر» في شركة محروقات، بحسب صحيفة الوطن بتاريخ 2023/2/5، كاشفاً عن «دراسة لاعتماد أجهزة GPS تعمل على الاهتزاز وتركب على المولدات في المنشآت الصناعية والسياحية لاحتساب ساعات العمل».

وبناء على ذلك بحسب المصدر «يتم تحديد مخصصاتها من المحروقات، وبما يضمن حصول المنشآت على مخصصاتها الفعلية، ويحد من الاتجار في المادة في السوق السوداء».

حديث المصدر أعلاه، وبغض النظر عن أهمية وضرورة استخدام مثل هذا الجهاز، يعني أن هناك مستورداً محظياً سينتفع من بيع مستورداته من هذه الأجهزة الذكية، عبر الطرق الرسمية وبالإلزام للمنشآت المستهدفة، مع هوامش الربح المضمونة منه طبعاً!

فبحسب الصحيفة «في حال تطبيق الدراسة سيتم تحميل ثمن الجهاز لصاحب المنشأة، مع توقع أن يكون بداية التطبيق في محافظة ريف دمشق»!

ولكم أن تقوموا بالعمليات الحسابية اللازمة لإحصاء أعداد المنشآت المستهدفة لبيعها هذا الجهاز في ريف دمشق حالياً، والمقدرة بعشرات الآلاف من المنشآت، ثم استكمال ذلك على كل المنشآت في بقية المحافظات، سواء على مستوى القيمة الإجمالية الكبيرة للصفقة، أو على مستوى هوامش الربح الكبيرة التي سيحصدها المستورد المحظي للأجهزة الذكية الجديدة!

أما الشق الآخر من حديث المصدر أعلاه فهو الغاية من استخدام هذا الجهاز الذي يعمل على الاهتزاز، لتحديد المخصصات وفقاً لساعات العمل الفعلي، وللحد من الاتجار بالمادة في السوق السوداء، ما يتضمن اتهاماً مباشراً لأصحاب المنشآت الصناعية والسياحية بذلك!

وبعيداً عن إصدار صكوك البراءة المسبقة لهؤلاء، لكن بالمقابل فإن الجميع يعلم، بما في ذلك الجهات الرسمية، أن غالبية المنشآت تضطر لشراء المحروقات من السوق السوداء، وبأسعارها الاحتكارية المرتفعة، من أجل الاستمرار بعملها، على اعتبار أن مخصصاتها غير كافية، ناهيك عن فترات توزيعها المقترنة أصلاً بما هو متاح من كميات للتوزيع، وليس بما تفرضه الحاجة الفعلية للمنشأة، وهو ما أكده «المصدر» بأن «تحديد نسبة توزيع المحروقات على المنشآت الصناعية والسياحية والحرفية يعود إلى لجان المحروقات في المحافظات، ويتم وفق المتاح من المادة في المحافظة من مخصصات المنشأة المحددة وفقاً للكشف الحسي».

وبمعنى أكثر مباشرة فإن الإلزام بتركيب الجهاز الذكي الجديد أعلاه لن يضمن للمنشآت المستهدفة الحصول على حاجتها من المحروقات، ما يعني استمرار اضطرارها للاستعانة بالسوق السوداء بكل اختصار، ما يسقط أهمية هذا الجهاز الذكي بالنسبة لأصحاب هذه المنشآت، ومع ذلك سيتم فرضه عليهم، أي إن المضمون الفعلي من كل ما سبق هو ضمان الأرباح التي سيحصل عليها المستورد المحظي فقط لا غير، فذكاء اقتناص الفرص من قبل البعض يسخر ذكاء التقانات الحديثة لمصلحته، بغض النظر عن إمكانية الاستفادة من هذا الذكاء ومن الغايات المرجوة منه افتراضاً، والتي تسقط أمام اللهاث للحصول على الربح المضمون والسريع!

بالمقابل تجدر الإشارة إلى أن أصحاب المنشآت المستهدفة، وخاصة الصناعية، من مصلحتها الحصول على احتياجاتها الفعلية من المحروقات بما يتناسب مع ساعات عملها الفعلية المقترنة بالإنتاج، وهي لا تمانع مقابل ذلك تسديد قيمة أي جهاز، ومهما كانت درجة ذكائه، على أن يضمن تلك الغاية والنتيجة، أما أن يتم فرض شراء الجهاز دون تحقيق الغاية منه فهو بالنسبة لهم تكلفة إضافية غير مبررة، أي هي خسارة، ولو كان سعر الجهاز بخساً!

# وزارة التربية قرارات دون أية خطة!

**لم يشهد التاريخ السوري منذ عقود طويلة ترهلاً في التعليم كما نشهده الآن!**

■ عمار سليم

فالأمية تتسع بين الأطفال والطلاب، وأوضاع المدارس تزداد سوءاً يوماً بعد يوم، إلى أن وصلت إلى مرحلة التعليم الشكلي، حيث يتواجد الطلاب والمعلمون، على قلتهم، في الصفوف الدراسية دون أية نتيجة، وصولاً إلى اعتماد الطلاب على الدروس الخاصة والتعليم الخاص عموماً، بديلاً عن التعليم الحكومي المتآكل إلى درجة التداعي قبل إعلان الانهيار.

ما ذكر أعلاه اختصاراً عن الواقع دفع الكثير من الطلاب والأهالي إلى الاستهتار بحضور أولادهم إلى المدارس والالتزام بأيام الدوام، فليس لدى وزارة التربية أية مشجعات على هذا الحضور، ولا قانون صارم يلزم الطلاب بأيام الدوام ومنع الاستهتار به، فكل الطلاب بالنتيجة، إن لم يكونوا متسربين، سوف ينتقلون إلى الصفوف الأعلى حتى الصف التاسع بسهولة وسلاسة منقطعة النظير!

### تناقص أيام الدوام المتناقصة!

بعد حساب أيام العطل الرسمية والجمعة والسبت من كل أسبوع يتبقى للطلاب 95 يوماً دواماً فعلياً في الفصل الأول، و82 يوماً دواماً فعلياً في الفصل الثاني.

وهذه الأيام بالكاد ينهي بها المدرسون ما هو مقرر في المناهج الدراسية، وإذا ما تعرض أحدهم لوعكة صحية أو ظرف طارئ اضطر بسببه إلى إجازة، فسوف يحمله ذلك أعباء تدارك العجز في الدروس، وذلك في ظل عدم وجود البديل!

فكيف إذا كانت وزارة التربية هي أيضاً من تقتطع من هذه الأيام عطلاً دون أية خطط تعوض على الطلاب ما فاتهم، أو تخفف الأعباء فيها عن المعلم!

فقد ورد على صفحة مجلس الوزراء الرسمية ما يلي: «بعد توقف الدوام المدرسي في جميع المحافظات خلال الأسبوع الفائت جراء تداعيات الزلزال الذي تعرضت له سورية الاثنين الماضي، عاد الدوام اليوم «أي الأحد 2023/2/12» لجميع رياض الأطفال والمدارس المهنية والعامة والشرعية في جميع المحافظات، باستثناء المناطق المنكوبة المتضررة في محافظات «حلب واللاذقية وحماة وإدلب»، حيث يترك لمديري التربية التنسيق مع المحافظين لتقييم الأوضاع في محافظاتهم، والعمل تدريجياً على إعادة الدوام فيها وفق الوضع الراهن».

والجدير بالذكر هنا أن قرارات العطلة الصادرة عن وزارة التربية لم تقتصر على الكارثة المتمثلة بالزلال الذي شهدته الأراضي السورية، فقد سبق وأن أصدرت قرارات عطل طارئة بسبب سوء الأحوال الجوية، علماً أن المعاهد الخاصة لم تعطل في حينه!

ولعله من الجميل أن تحرص وزارة التربية على سلامة الطلاب من البرد والكوارث، ولكن السؤال الهام في هذا الصدد ماهي خطط الوزارة واستعداداتها لمثل هذه الظروف من ناحية الدروس والمنهاج واستكمالها، ومن ناحية تأهيل المدارس لظروف البرد القارس؟

فإلى الآن لم تصدر الوزارة أي تعميم بخصوص طلاب الشهادات ومصيرهم، بما في ذلك الطلاب المتضررين من الكارثة في ظل فوات التعليم عليهم، وعدم وجود برامج تعويضية لهم، وهم أصلاً باتوا منكوبين ومشردين!

مع العلم أنه من المعروف أن طلاب الشهادات يتوقفون عن الدوام قبل نهاية العام الدراسي بحوالي 15 يوماً!

كل هذا يتحمل تبعاته الطلاب والأهالي والمعلمون منفردين، فيما تقف الجهات الرسمية ووزارة التربية لتصدر القرارات والتعليمات فقط، دون أية نية للتخطيط المسبق والجدي والعملي، وبلا اكتراث لما يتعرض له التعليم في سورية بالمحصلة!

# كي لا ندفع ثمن الزلزال مرتين..

**حتى اللحظة، يصعب حصر الخسائر الاقتصادية التي خلّفها الزلزال المدمّر الذي ضرب مناطق جنوبي تركيا وشمال سورية فجر يوم الإثنين 2023/2/6. فعدا عن الخسائر البشرية السورية التي قاربت 5000 حالة وفاة وأكثر من 7 آلاف إصابة «حتى ساعة كتابة هذه السطور»، تكبدت سورية خسائر اقتصادية مباشرة لم يتم الكشف عنها رسمياً ولو بشكلٍ تقريبي بعد، وخسائر اقتصادية غير مباشرة ستؤثر بشكلٍ مؤكد على الاقتصاد الوطني لسنواتٍ قادمة.**

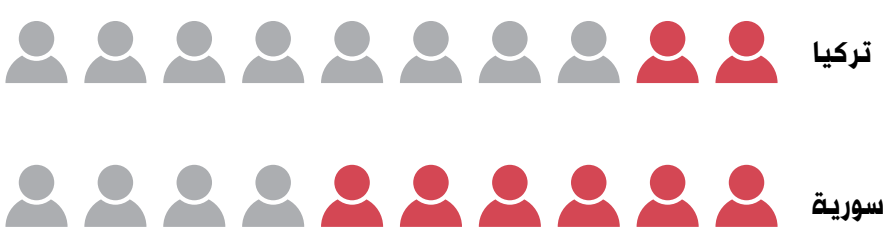


■قاسيون

ساد اعتقاد لدى بعض السوريين أن تعرُّض البلاد لهذه الكارثة الجديدة من شأنه أن يدفع الاقتصاد السوري إلى الأمام قليلاً كنتيجة لتدفق أموال المساعدات واجتذاب كتلة دولارية جديدة من الخارج، ولا سيما بعد إعلان وزارة الخزانة الأمريكية عن تخفيف بعض القيود التي تفرضها العقوبات الأمريكية على سورية لمدة 6 أشهر «رغم كل المزاعم السابقة حول أن العقوبات الغربية لا تؤثر على وصول المساعدات الإنسانية إلى سورية»، وذهب بعضهم إلى حدّ انتظار تحسن كبير ودائم في سعر صرف الليرة السورية كنتيجة لذلك. فهل هنالك ما يدعم هذا الاعتقاد؟ وأي دور يمكن أن يلعبه الفساد السوري فيما سيلي من أيام الكارثة.

## دور الفساد الكبير في تضخيم آثار الكارثة

كما سبق لنا أن ذكرنا، فإن نسبة الوفيات إلى المصابين ملفتة للنظر عند مقارنة سورية بتركيا، ففي حين بلغت النسبة في تركيا «وفقاً لإحصاءات الأحد 2023/02/12» أن ضحيتين فارقتا الحياة مقابل كل 10 إصابات، وصلت النسبة في سورية إلى 6 مقابل كل 10 إصابات! وهو ما يعكس بشكلٍ مباشر الخلل العام في الأبنية المنهارة، وبطء الاستجابة الضرورية، وضعف إمكانات الإغاثة...

بهذا المعنى، دفع السوريون المنكوبون في هذه الكارثة ثمناً باهظاً لفاتورة الفساد الكبير ونهبه المستمر للدولة خلال عقود من الزمن، الأمر الذي ترك البلاد في وضع شديد الهشاشة إزاء أية كارثة إنسانية حدثت أو ستحدث لاحقاً.

وفوق ذلك، فإن استمرار تقسيم الأمر الواقع للبلاد إلى «مناطق نفوذ» – وهو ما يتحمل مسؤوليته الفساد الكبير الذي عطّل الحل السياسي واستعادة وحدة البلاد على مدار سنوات – قد فاقم بشكل ملموس من آثار الكارثة الحالية. هذا إن لم ندخل في التفاصيل ونتحدث عن دور هذا الفساد في السماح لعدد كبير من المتعهدين بإنشاء أبنية غير مطابقة للمواصفات، «منذ عام 1995، كان يجب أن يكون كل بناء يتجاوز الأربع طوابق مدروساً ومقاوماً للزلازل، لكن لم يكن هنالك التزام فعلي بذلك، علماً أنه وفقاً للباحث في جامعة البعث السورية، وعضو لجنة الكود السوري لتصميم المباني، عصام ملحم، فإن الفرق في التكلفة بين بناء مقاوم للزلازل وآخر غير مقاوم لها ليس كبيراً، حيث تصل الزيادة إلى 10% فقط. لكن منظومة الفساد الموجودة سمحت بأن تكون الأمور مدروسة وقانونية على الورق، لكن في التنفيذ لا يتم الالتزام بالمواصفات الضرورية».

**أي مبلغ أو مساعدة تصل إلى سورية ومهما كانت كبيرة بإمكانها أن تتبخر وتختفي في أقنية الفساد الكبير**

## فاجعتنا فرصة لهم.. المزيد من النهب آتٍ في الطريق!

تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن أكثر من 6,1 مليون مواطن سوري تضرروا من الزلزال، بينهم ما يقارب 400 ألف شخص اضطروا لمغادرة منازلهم، بينما تؤكد تقديرات منظمة الصحة العالمية أن عدد من تضرروا من الزلزال قد ارتفع إلى حوالي 11 مليون في سورية، وتضرر عدد كبير من المنازل لم يتم الانتهاء من إحصائه بشكل كامل بعد، بينما أعلنت وزارة التربية السورية تضرر ما لا يقل عن 600 مدرسة حكومية.

في هذا الصدد، ثمة بعض الأوساط الأكاديمية والإعلامية التي سارعت إلى تقدير حجم الخسائر الأولية بما يقارب 1,1 مليار دولار، وإلى تقدير التكلفة الاقتصادية للزلزال بما يقارب 1,6% من الناتج المحلي الإجمالي للفرد، لمدة قد تصل إلى 8 سنوات. بينما تشير تقديرات أخرى، إلى أن الخسائر ممكن أن تصل إلى 20 مليار دولار في تركيا، و3 مليارات في سورية، لكن في كل الحالات، فإن الخسائر غير المباشرة في البلدين قد تتجاوز هذه الأرقام.

هذه التقديرات – وما سيتبعها من تدقيق في قادم الأيام – تشير إلى أن البلاد بحاجة فعلية إلى إنفاق الموارد لتجاوز آثار الكارثة. وبطبيعة الحال، ليس لدى الفساد الكبير في البلاد «الذي يكدس ثروات قادرة على انتشال البلاد من كوارث عدّة» سوى استجداء المساعدات من الخارج. لكن، وكما يتيقن السوريون من تجارب السنوات السابقة، فإن أي مبلغ أو مساعدة تصل إلى سورية، ومهما كانت كبيرة، بإمكانها أن تتبخر وتختفي في أقنية الفساد الكبير الممتدة إلى جميع شرايين الدولة والمجتمع. وهو ما تثبته ليس التجربة السورية فحسب، بل وكذلك تجارب دول أخرى تحولت مصائبها إلى مصادر إضافية لكبار الفاسدين فيها.

## الأرباح للفساد الكبير والكارثة للمنكوبين

تزخر الأبحاث وصفحات الكتب بالأمثلة على أموال المساعدات التي تبخرت بعد الكوارث في العالم: بعد تعرضها لزلزال مدوي في 2010، حصلت هاييتي على مساعدات خارجية تقدّر بـ13,5 مليار دولار، أي ما يكافئ ضعف ناتجها

# «اجتثاث الفساد» ضرورة كبرى!

**6,1 مليون**

تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن أكثر من 6,1 مليون مواطن سوري تضرروا من الزلزال والرقم قابل للزيادة خلال الأيام.

**600**

أعلنت وزارة التربية السورية أن ما لا يقل عن 600 مدرسة حكومية تعرضت للأضرار جراء آثار الزلزال في المحافظات الأربعة.

**400،000**

تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن ما يقارب 400 ألف مواطن سوري اضطروا لمغادرة منازلهم بعد الزلزال، إما لأن مساكنهم تدمرت أو خوفاً من الهزات

**مساهمة المحافظات السورية المتضررة بالزلزال في الناتج المحلي الإجمالي السوري - 2019**

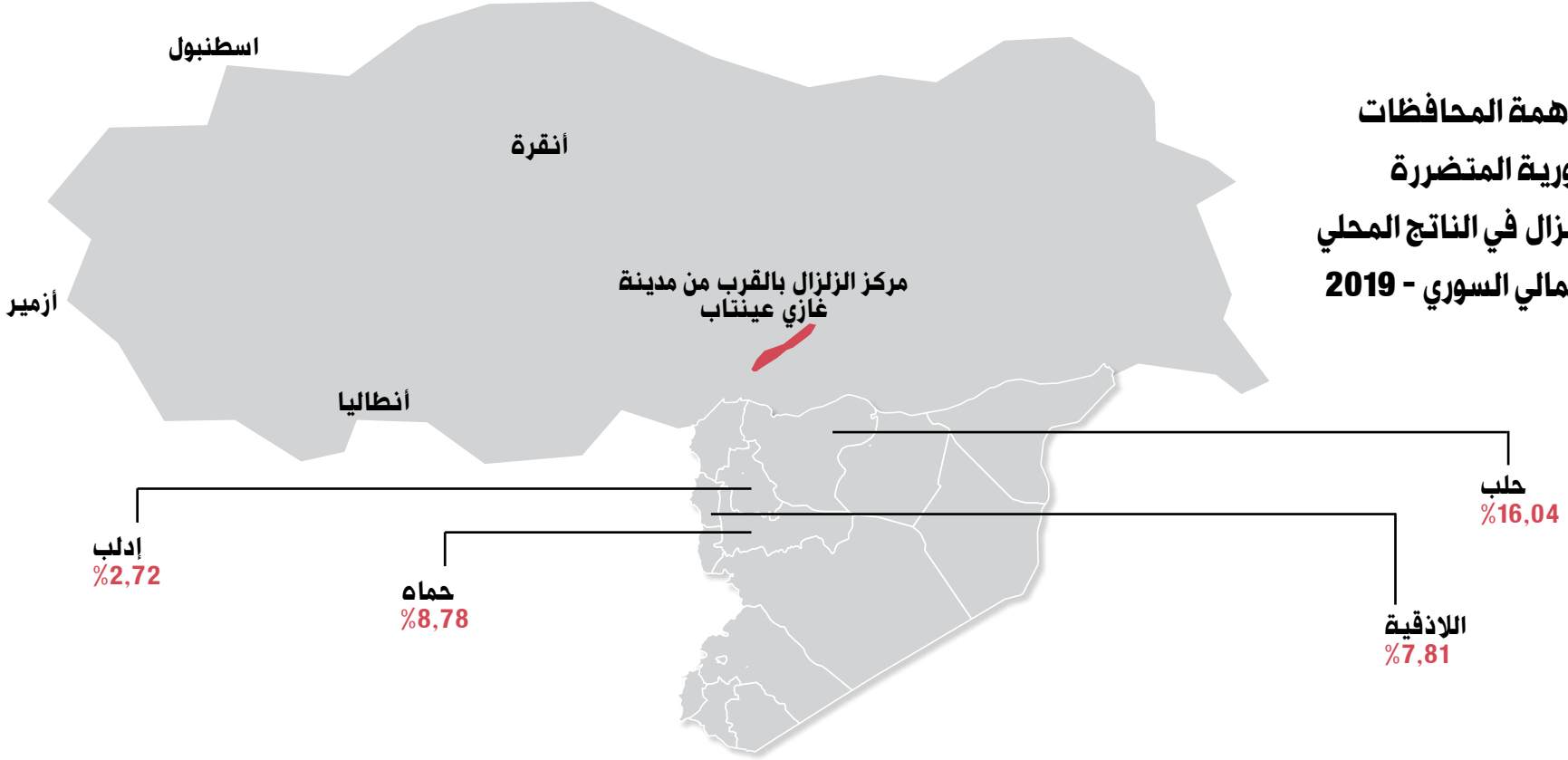


المحلي الإجمالي آنذاك، لكنها تبددت في أقنية الفساد، وزاد وضع المنكوبين سوءاً منذ ذلك الحين. وكذلك الحال في بويرتوريكو، التي ضربها إعصار ماريا عام 2017، ثم وصلتها أموال تقدر بـ3,8 مليار دولار لإصلاح الشبكة الكهربائية، بينما لا يزال المواطنون هناك دون كهرباء.

وصل الأمر في بعض الحالات إلى حدود تثير السخرية، في هاييتي ذاتها مثلاً، حصلت الحكومة على 1% فقط من المساعدات التي وصلت إلى البلاد، بينما تبددت 99% منها في الجمعيات غير الحكومية NGOs دون أن يُعرف مصيرها «في كثيرٍ من الحالات حول العالم، تمثل الجمعيات غير الحكومية غطاءً «إنسانياً» للفساد المحلي كي يستطيع شفط الأموال المخصصة لإغاثة المحتاجين، ويجري ذلك في أغلب الأحيان بتواطئ غير معلن بين الفساد المحلي والمانحين الدوليين».

لهذا، فإن مصير أية مساعدات ستدخل سورية، في ظل منظومة الفساد الكبير المستشرية والمتحكمة في جميع مجالات الحياة، ستكون عرضة هي الأخرى للنهب والضياع كما ضاعت جميع المساعدات والمعونات الاقتصادية التي قدمتها الدول الصديقة لسورية سابقاً.

### هل حقاً ليس هنالك حل للنهب؟

في الحديث الدائر بكثافة عن المساعدات في سورية هذه الأيام، ثمة من يكرر الترويج لفكرة أن «الفساد موجود في كل مكان في العالم» وأنه ليس هنالك من مناص لعكس هذه الحالة في سورية. وعدا عن أنه من الواضح أن هذا الترويج هدفه الإبقاء على الوضع الحالي، فإن هذه الفكرة تغيّب أبسط البديهيات التي لا يمكن نكرانها: ليس هنالك أسهل من ضبط عمليات الفساد لو كان هنالك قرار سياسي بمحاربتها.

وقد يبدو السؤال ساذجاً لشدة بساطته: ما الذي يمنع أصحاب القرار الفعلي في البلاد من الكشف عن كامل المبالغ المالية والسلع التي تم التبرع بها داخلياً وخارجياً، وضمناً وجهات الإنفاق والمستفيدين «حيث لا يحتاج هذا إلى أكثر من موقع إلكتروني يستطيع أياً كان مراقبة مدخلاته ومخرجاته». الإجابة البسيطة هي أن هؤلاء هم المستفيدون الفعليون من عمليات النهب هذه، وهم السبب في اعتكاف الناس عن التعامل مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ومبادرتهم في هذه الكارثة لتنظيم بعض عمليات توزيع المساعدات وعمليات الإغاثة بأيديهم، الأمر الذي ساهم في رفع خبرة الناس في تنظيم أنفسهم، هذه الخبرة التي تصقلها الظروف التي أجبروا على العيش في ظلها خلال سنوات الأزمة كما هم مجبرون عليها اليوم.

تثبت الكارثة المستجدة مرة أخرى ما أثبتته الكوارث السابقة في درب الآلام السوري، وهو أن أية خطوة نحو الأمام في معيشة السوريين وأوضاعهم مرهونة باجتثاث الفساد الكبير الذي يمصّ دماء المنهوبين ويتربح من أوجاعهم المتراكمة كل يوم.

**أية خطوة نحو الأمام في معيشة السوريين مرهونة باجتثاث الفساد الكبير الذي يمصّ دماء المنهوبين**

# ساعد الأسهم على «السقوط» بتقرير مالي!

**ماذا علينا أن نتوقع من «رأس المال المالي»؟ أن يطوّر الاقتصاد الحقيقي؟ أن يؤدي إلى اختراقات مبتكرة في التكنولوجيا؟ على المستوى المحلي وعدنا أصحاب «السوق الاجتماعية» كما وعد مدراؤهم العالميون بقية العالم بأن المنافسة ستقوم بتحسين إنتاجية السلع والخدمات، وبأسعار تضاهي جيوب معظم المواطنين، ولكن لا نجد اليوم إلّا احتكار وخلق الأزمات وضرب الإنتاج لصالح أرباح الاستيراد. إنّ النهب الدولاري المحلي من قبل «الليبراليين المحليين الأعزاء» هو جزء من الدولرة ورأس المال المالي المدمر في جميع أنحاء العالم، والذي تمكن من السيطرة عبر أدوات التمويل وأسواق الأسهم حتى على أرباح رأس المال الحقيقي. قصة اليوم هي حول قدرة شركة «تحليل مالي» بالتعاون مع شركة «صحافة مالية» على تحقيق أرباح خيالية من العدم عبر نشر «تقارير مالية» مدمرة في الوقت الصحيح.**

■ أوديت الحسين

في نهاية الشهر الماضي كانون الثاني 2023 فجّر تقرير تمّ نشره في صحيفة الإيكونوميست، الصحيفة المملوكة بجزء منها لعائلة روتشيلد والناطقة بإخلاص باسم رأس المال المالي العالمي، قنبلة «تحليل مالي» عن إمبراطورية الملياردير الهندي غوتام أداني. خلال يومي عمل من صدور التقرير، انخفضت القيمة السوقية لمجموعة أداني بقرابة الثُلث بمقدار 47 مليار دولار، وتهاوت ثروة أداني الشخصية من 122 مليار دولار في نهاية العام الماضي إلى 93 مليار دولار في نهاية الشهر الأول من هذا العام 2023.

لكن ما الذي يعمل به أداني ويجعله عرضة لهذه السقطة بعد تقرير منشور في صحيفة أجنبية؟ أداني الذي يحبّ أن ينشر عن نفسه على الدوام بأنّ عبقرياً بدأ بيع الألماس والمعادن والقمح قبل أن ينهي المدرسة حتّى، تعمل شركاته اليوم في عدد من الموانئ الكبرى في الهند، وتخزن 30% من قمح الهند في صوامعها، وتدير خُمس خطوط الطاقة في الهند، وتدير رُبع النقل التجاري في الهند، وتنتج خُمس الخرسانة المستخدمة في البلاد، ولديها استثمارات في موانئ خارجية في أستراليا وسريلانكا وحتّى «إسرائيل». حققت مجموعة أداني العام الماضي عائدات بقيمة 25 مليار دولار، وربحاً صافياً بقيمة 1,8 مليار دولار. ووفقاً للإعلام فإنّ مجموعة أداني تتجهز في الأعوام الخمسة القادمة لإنفاق 50 ملياراً على الاستثمار في الطاقة المتجددة والهيدروجين.

بهذه السطور المختصرة يمكننا أن ندرك بأنّ أداني هو «عبقري» الرأسمالية الهندية، فما الذي حدث وأدّى إلى هذه السقطة؟

قبل التحدث عن السقطة، من المهم أن نذكر بأنّ هذا المقال ليس مخصصاً لدراسة أعمال مجموعة أداني ولا اتخاذ موقف تحليلي منها، بل مهمته التركيز على «السقطة» غير المبررة في سياق الأعمال للشركة. الذي حدث أنّ شركة تحليل مالي واستثمار صغيرة موجودة في نيويورك، تُدعى «هندنبرغ للأبحاث Hindenburg Research»، نشرت تقريراً تتهم فيه مجموعة أداني بالتضخيم المصطنع لقيمة أسهمها، وأطلقت عليها اسم «الحيلة الأكبر في تاريخ الشركات».

ظهر هذا التقرير تماماً في الأمسية التي تمّ فيها الطرح الثانوي لأسهم الشركة الرائدة في المجموعة: أداني إنتربرايس، وجاء فيه: «نحن قلقون بشكل كبير من هذه المحاولة المتهورة والمتعمدة من قبل منظمة أجنبية لتضليل مجتمع الاستثمار والجمهور العام». ورغم مسارعة أداني والمسؤولين في الشركة لإنكار هذه التهم، لم يمنع الإنكار الهلع وحدوث عمليات بيع أصول من قبل من يريدون التخلّص منها، ما أدّى إلى تهاوٍ في الأسعار. لكن هل هناك حقاً أمر ما حدث للشركة التي تعتبر واحدة من محركات النمو الاقتصادي في الهند؟

## مساعدة الأسهم على «السقوط»

لنجيب عن السؤال علينا الآن أن نلقي نظرة على «هندنبرغ للأبحاث» التي مقرها في نيويورك. تمّ تأسيسها في عام 2017 من قبل خريج من جامعة كونيتكت في إدارة الأعمال يدعى ناثان أندرسون. على أيّة حال، لم يكن تعليمه الجامعي هو مصدر براعته، بل كما ذكر بنفسه على صفحته على وسيلة تواصل الأعمال الاجتماعية لينكدن: وظيفته كسائق سيارة إسعاف في «إسرائيل». فكما يقول منحه ذلك «خبرة التفكير والتصرف تحت ضغط شديد». وهو الآن يعمل في مجال «تحليل رأس المال والائتمان وسوق البيع الآجل والبحث عن المخالفات المحاسبية وسوء الإدارة والمعاملات غير المفصح عنها بين الأطراف».

لكن المعلن ليس أكثر من مجرّد واجهة إعلامية، فالحقيقة أنّ شركة هندنبرغ شركة مالية تعيش على هامش البيع على المكشوف للسندات والأسهم وغيرها من الأدوات المالية. لكن كيف تفعل ذلك؟

لنبدأ بالقول بأنّ مثل هذا النوع من التجارة هو شراء سلعة ما بمبلغ أكبر ممّا لديك، أو حتّى دون إنفاق أموالك على الإطلاق. يمكنك بيع أصول شخص آخر وتحقيق أرباحك كمضارب. وعندما يكون لدى البائع على المكشوف سبب ليعتقد بأنّ تكلفة السندات التي تمّ الاقتراض على أساسها ستنخفض، سيسمح له هذا بإعادة شرائها بأسعار مخفضة! باختصار: الفارق بين مبيع السندات بأسعار أعلى وشرائها بأسعار أدنى هو الربح. الأمر الهام هنا بالنسبة لهؤلاء المضاربين هو مساعدة الأسهم والسندات التي يشترونها على «السقوط».

هذا هو ما تفعله شركة «هندنبرغ للأبحاث». أثار تقريرها الذي نشرته الإيكونومست مخاوف بشأن إدارة مجموعة أداني ومواردها المالية غير الشفافة. يصف التقرير شبكة معقدة من صناديق التمويل والشركات الوهمية التي يقع معظمها في موريشيوس، كما يتحدث عن 578 شركة تابعة موزعة على سبع شركات مدرجة في البورصة. وفقاً لتقرير هندنبرغ أجرت هذه المنظمات العام الماضي 6025 عملية تحويل مالي مع أطراف قريبة. يزعم التقرير أن مجموعة أداني تتلاعب بالأسهم وتحتال محاسبياً، وكذلك في أسعار أسهم الشركات المدرجة وتحرك الأموال إلى ميزانيتها «للحفاظ على مظهرها بأنّها قوية مالياً وذات ملاءة نقدية»، ويذهب للقول بأنّ المخالفات المحاسبية الواضحة والمعاملات المشكوك فيها للمجموعة كانت ناجمة عن «عدم وجود ضوابط مالية تقريباً»، وأنّه قد تمّ التحقق من سجلاتها المحاسبية التي تمّ تصديقها من «شركة محاسبة صغيرة توظف محاسبين في أوائل العشرينات في عمرهم». يتضمن التقرير أيضاً مزاعم غسيل أموال وسرقة أموال دافعي ضرائب وفساد وإنشاء شركات وهمية خارجية. لكن الأمر الذي أورده التقرير وأخاف المساهمين أنّه تمّ تضخيم أسعار أسهم المجموعة بشكل مصطنع بنسبة 85%، ما أدّى إلى ردود فعل كبيرة جعلت الطرح الثاني للأسهم في 31 كانون الثاني لا يجذب الكثير من الاستثمارات كما هو متوقع.

**تقريراً «تحليلياً» تصدره شركة «تحليل مالي» موجودة في نيويورك وتنشره صحيفة مالية مشهورة بارتباطها برأس المال المالي في بريطانيا قادرة على تحقيق أرباح هائلة من شركة لديها أصول حقيقية**

لكن ما مدى عمق وكفاية تقرير هندنبرغ؟ لم يدقق أحد في نيويورك في ذلك، رغم أنّ المحكمة العليا في الهند قد تفحصت جميع التهم ورفضتها. لكن الأهم هنا ما لاحظه كثيرون لدرجة أنّه نُشر في تقرير لصحيفة فوربس: هذه ليست المرة الأولى التي تنتظر شركة هندنبرغ حتى ذروة رسملة شركة كبيرة بطرح أسهمها للبيع، لتنشر تقريراً مدمراً عنها. في 2020 تعرضت الشركة الصانعة للشاحنات الكهربائية «نيكولا» للأمر ذاته. لكن ما الذي استفادته هندنبرغ في حينه؟ ببساطة، حققت أكثر من 263 مليار دولار من تقريرها الفضائحي.

كما قلنا من قبل، ليس مهماً لهذا المقال مدى التزام شركة أداني بالقوانين الهندية أو عدمه، أو إن كانت سترفع دعوى قضائية في الولايات المتحدة ضدّ شركة هندنبرغ للإساءة لسمعتها، بل المهم أنّ تقريراً «تحليلياً» تصدره شركة «تحليل مالي» موجودة في نيويورك، وتنشره صحيفة مالية مشهورة بارتباطها برأس المال المالي في بريطانيا، قادرة على تحقيق أرباح هائلة من شركة لديها أصول حقيقية دون أن تفعل أكثر من نشر تقرير وانتظار الأسهم لتسقط.

# مهمة وزارية للتهرب من الاستحقاقات والدعاية لشركات التأمين!

**خلال جولة لوزير الزراعة والإصلاح الزراعي إلى محافظة طرطوس بتاريخ 2023/2/9 من أجل الاطلاع على الضرر الذي لحق بالبيوت البلاستيكية نتيجة التنين البحري والعواصف والأمطار التي حصلت خلال الفترة الماضية، أكد على: «أهمية نشر ثقافة التأمين الزراعي على البيوت المحمية لدى الفلاحين لحمايتهم من أية خسارة عند حدوث أي ضرر»!**

■ سمير علي

وبحسب مدير زراعة طرطوس، أن «عدد البيوت المتضررة بلغ حوالي 1520 بيتاً تعود لحوالي 420 مزارعاً 60% منها مزروعة بالبندورة، والباقي خياراً وباذنجاناً وفليفلة وكوسا وفريزاً، ونسبة الضرر تتراوح من 10 – 100 %».

وقد تضمنت مطالب الفلاحين «التعويض عن الأضرار الحاصلة لهذا العام من صندوق الجفاف».

### تحلل من المسؤولية!

تأكيد الوزير أعلاه حول نشر ثقافة التأمين بجانبها العملي، تعني التأكيد على تحلل الوزارة من مسؤولياتها حيال التعويضات، التي من المفترض أن يحصل عليها المتضررون ليس إلا!

فالحماية من الخسائر عند حدوث الأضرار، وخاصة الطبيعية منها، تعتبر من مهام صندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية، المحدث لدى الوزارة بموجب المرسوم التشريعي 114 لعام 2011.

ففي التعريفات ورد التالي: «الكوارث الطبيعية: حوادث لا يمكن منعها أو تفاديها، تنجم عن انحراف العوامل المناخية والبيئية أو الحيوية عن معدلاتها الطبيعية، وتؤدي إلى خسائر في الإنتاج الزراعي «الحيواني والنباتي».

وفي المادة 3 منه ورد التالي: «يتولى الصندوق التعويض على المتضررين عن الخسائر المادية والأضرار التي تصيب إنتاجهم بسبب الجفاف والكوارث الطبيعية، أو الأحوال المناخية.. البيئية.. الحيوية/ صقيع.. موجات حرارة مرتفعة.. سيول.. عواصف ترابية.. برد.. رياح شديدة.. شدّات مطرية.. إصابات حشرية.. جوائح مرضية على الزراعات أو الثروة الحيوانية/ وينجم عنها خسائر تزيد على 50% في الإنتاج الزراعي إضافة إلى تجاوز المساحة المتضررة 10% من مساحة الوحدة الإدارية بالنسبة للإنتاج النباتي، ويحسب التعويض من تكلفة الإنتاج فقط، ولا يشمل ذلك المناطق المعلنة أضراراً عامة».

فالتنين البحري والعواصف والأمطار التي حصلت خلال الفترة الماضية، تعتبر من الكوارث الطبيعية المشمولة بالتعريف أعلاه، والتعويضات جراء الخسائر بسببها تعتبر من ضمن مسؤوليات الصندوق، وبعهدة وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، ليس افتراضاً، بل تنفيذاً لنص قانوني ساري المفعول!

ما يعني، أن حديث الوزير أعلاه ليس تهرباً من مسؤوليات الوزارة والصندوق فقط، بل فيه امتناعٌ عن منح الحقوق لأصحابها، والمقصود هنا تعويض المتضررين من المزارعين!

وهذا لا شك يدخل من ضمن آليات تخفيض الإنفاق على الزراعة، وإجراءات إلغاء الدّعم عنها، وبما يتناسب مع السياسات الحكومية العامة بهذا الصدد!

وليذهب أصحاب البيوت المتضررة في طرطوس– البالغ عددها 1520 بيتاً، وبنسبة ضرر في زراعاتهم من 10–100%– إلى الجحيم بكل بساطة!

### وزير أم وكيل ومروج لشركات التأمين؟!

حديث الوزير خلال جولته لم يشمل غض الطرف عن النصوص القانونية التي تضمن التعويضات للمزارعين، بل كان فيه المزيد من جرعات الدعاية والترويج للتأمين على البيوت البلاستكية، وكأنه وكيل دعاية وإعلان لشركات التأمين!

فقد لفت إلى: «ضرورة إقامة ندوات وورشات متكررة على مستوى كل منطقة تنتشر فيها البيوت البلاستيكية للتعريف بأهمية التأمين».

وكذلك قدم ما يشبه «التسهيلات» من أجل الحصول على وثيقة التأمين بقوله: «سيتم معالجة موضوع التنظيم الزراعي من خلال منح الفلاحين الذين لا يملكون تنظيماً، كشفاً حسياً يستطيعون من خلاله الحصول على وثيقة التأمين».

ولم يغب عن الوزير معرفة عدد البيوت البلاستيكية المؤمنة حتى تاريخه، بالمقارنة مع العدد الكلي لهذه البيوت، حيث قال: «عدد البيوت المحمية التي تم تأمينها في المحافظة بلغ حتى الآن حوالي 17 ألف بيت، وهذا الرقم لا يزال متواضعاً بالنسبة للعدد الكلي للبيوت في المحافظة البالغة 136 ألف بيت».

أما عن الهدف من الجولة فقد قال بأنه: «لتقصي واقع الأضرار الحاصلة ومتابعة عمل اللجان المكلفة بحصرها، والتحدث مع الفلاحين حول المشاكل والصعوبات التي تواجههم في عملية الإنتاج، أو التي تعيق موضوع التأمين كونه يطبق لأول مرة هذا العام».

فجُل الغايات الرسمية من الجولة تمثلت بالترويج والتسويق للتأمين على البيوت البلاستيكية على ما يبدو!

فلا تعويضات ستمنح للمتضررين من التنين، والعين مفتوحة على من لم يؤمن على ما لديه من بيوت بلاستيكية حتى الآن، بأعدادها الكبيرة والمغرية حكماً في سوق التأمين، بغض النظر عن مصلحة المزارع!

والزراعة والإنتاج الزراعي ليسا بخير، ولن يتحسن واقعهما بظل الاستمرار بالسياسات المطبقة نفسها، الزراعية، وغيرها من السياسات الأخرى، والتي يغلب عليها عقلية الناهب والفاسد والمرابي والمُستغِل، وبما يصب في مصلحة حيتان السوق وناهبيه قولاً واحداً!

# الاتصالات الخليوية في أسوأ حالاتها!

**تراجعت التغطية الخليوية بشكل كبير في البلاد بشكل عام، على الرغم من كل الوعود الرسمية وغير الرسمية عن تحسين جودة الخدمات الخليوية، والتي ترافقت مع زيادات أسعار الخدمات المقدمة عبر شركات الخليوي خلال السنوات السابقة وحتى فترة قريبة!**

■ سوسن عجيب

فالكثير من المناطق والأحياء داخل كل مدينة، وخاصة مناطق المخالفات والعشوائيات، تغيب عنها التغطية بشكل شبه كلي، فيما تتوفر هذه التغطية بشكل متقطع في بعضها، وليس لكل الأوقات، أما في الأرياف فحدث بلا حرج عن الغياب الكلي للتغطية الخليوية فيها!

والأمر على ذلك لا يقتصر على الاتصالات فقط، رغم أهميتها طبعاً، بل على خدمات الإنترنت أيضاً، وهي الأهم بالنسبة للمشتركين، وعلى الرغم من كل ذلك ما زالت الشركات تتقاضى رسومها كاملة، والعروض المقدمة من هذه شركات على حالها، وكأن التغطية مستقرة وموجودة، والبنية التحتية للاتصالات الخليوية تعمل على أكمل وجه!

تردي وسوء الاتصالات الخليوية كانت نتائجه أكثر سوءاً خلال الأيام القليلة الماضية على إثر الزلزال الكارثة، والاضطرار لاستخدام شبكات الخليوي بشكل أكبر خلالها من قبل المواطنين، سواء في المناطق المنكوبة، أو في بقية المناطق على طول البلاد!

فالحاجة للاتصالات خلال الكارثة كانت على أشدها من قبل المواطنين، بينما واقع التغطية كان في أسوأ حال، وزاد السوء بنتيجة الضغط المتزايد على الشبكة، ليُظهر كل ذلك عُري شركات الخليوي وعجزها وسوء إدارتها لشبكتها ولبنيتها التحتية!

أما الأكثر عُرياً بهذا الصدد، فهو الدور المفترض للهيئة الناظمة للاتصالات، والتي من مسؤوليتها وبعهدتها كجهة رسمية متابعة حسن وجودة الخدمات المقدمة من شركات الخليوي، وبما يضمن حقوق مشتركيها، ومن خلفها المسؤولية الملقاة على وزارة الاتصالات طبعاً!

فإذا كانت شركات الخليوي تعمد على تخفيض إنفاقها من خلال تقاعسها في تأهيل بنيتها التحتية، مقابل استمرار جنيها للأرباح المليارية سنوياً من جيوب المشتركين، وعلى حساب الدولة، فإن من واجب ومسؤوليات الهيئة الناظمة ووزارة الاتصالات أن تفرض على هذه الشركات ما يجب أن تفرضه من أجل تحسين خدماتها، أما الصمت الرسمي عن كل هذا السوء والتردي فلا يندرج إلّا ضمن اللامبالاة والاستهتار غير المبرر من كل بد!

برسم الهيئة الناظمة للاتصالات ووزارة الاتصالات والتقانة!

# هل تستطيع أمريكا افتعال زلازل مدمّرة؟

**قبل وقوع الزلزال بثوانٍ قليلة، قال كثير من الناس في تركيا: إنهم رأوا ومضاتٍ تشبه أضواء «الأورورا» التي تشاهد عادةً في المناطق القطبية الشمالية. وتجدّدت في تركيا وخارجها أحاديث تربط بين الزلزال وبين مشروع HAARP الأمريكي، أو استخدام واشنطن لـ«أسلحة تكتونية». نناقش في المادة التالية تفسير «الفلاشات» الغامضة، وبعض حجج كلٍّ من أنصار ورافضي رواية إمكانية استحداث الزلازل عمداً بتكنولوجيا عسكريّة.**

■ د. اسامة دليقان

لعلّ أشهر ما جرى تداوله حول الموضوع خلال الأسبوع الأول عقب الزلزال، المقال الذي نشره أحد الصحفيين الأتراك، في صحيفة تركية اسمها **dikGAZETE** وخلاصته: أنه ذكر سلسلة من الأحداث السياسية والعسكرية السابقة للزلزال، وربطها بالأقاويل التي دافع عنها بشأن أنّ أمريكا هي التي حرّضت بطريقة «تكنولوجية» عسكرية ما.. حدوث الزلزال، وخاصة عبر برنامجها العسكري السرّي لدراسة تشتت الأيونوسفير لموجات الراديو العالية التردد **HAARP**. وفي الحقيقة، توجد منذ زمن اتهامات أخرى.. بالمقابل، بأنّ محاولات استحداث الزلازل تعود لمشاريع «سوفييتية» وبالاسم مشروعان «عطارد» و«بركان». وفي 28 نيسان عام 1997 قال وزير الحرب الأمريكي ويليام كوهين في مؤتمر عن «الإرهاب» وأسلحة الدمار الشامل في جامعة جورجيا: «الآخرون منخرطون حتى في إرهاب بيئيّ النمط، حيث يستطيعون تعديل المناخ، وإطلاق الزلازل، والبراكين، عن بعد عبر استخدام الأمواج الكهرطيسية».

وفي عام 1978 تم توقيع اتفاقية دولية «لحظر الاستخدام العسكري أو العدائي لتقنيات تعديل البيئة» من قبل 75 دولة ثم 17 دولة أخرى، تحظر استعمال هذه التقنيات «للتسبب بزلازل أو تسونامي من بين ظواهر أخرى».

الأحداث التي سبقت الزلزال، والتي سميت «مصادفات غريبة في تركيا» وذكر بعضها هذا الصحفي وغيره، كان من أبرزها: التحذير الأمني الذي أصدرته السفارة الأمريكية في تركيا يوم 27 كانون الثاني 2023 «قبل حوالي 10 أيام من الزلزال». وجملة التحذيرات التي أعقبت ذلك «28 كانون الثاني» من عدد من الدول الأوروبية لمواطنيها بشأن هجوم إرهابي محتمل. وقيام واشنطن ولندن وألمانيا وفرنسا وإيطاليا والدنمارك وهولندا وسويسرا والسويد وبلجيكا بإغلاق قنصلياتها في إسطنبول يومي 1 و2 شباط. ثم دخول السفينة الأمريكية **USS Nitze** إلى إسطنبول في 4 شباط. أنّ «سفينة مماثلة كانت موجودة في تركيا قبل زلزال 1999» بحسب المتداول، وأنّ «السفن جزء من البرنامج السرّي الأمريكي لدراسة تشتت الأيونوسفير لموجات الراديو العالية التردد **HAARP**» وفقاً لأقوالهم، وتصريح وزير الداخلية التركي للسفير الأمريكي في مؤتمر صحفي في اليوم نفسه: «ارفعوا أيديكم القذرة عن تركيا». ثم وقوع زلزال كهرمان مرعش فجر السادس من شباط. كذلك جرى التذكير بمحاولة الانقلاب في تركيا عام 2016 وأصابع الاتهام إلى الـ **CIA**. والبعض يضيف على ذلك أيضاً التذكير بزلزال هايتي المدمّر عام 2010 بقوة 7 ريختر الذي أوقع أكثر من 230 ألف قتيل وحوالي 220 ألف مصاب، وتوجيه الرئيس الفنزويلي آنذاك، هوغو تشافيز، الاتهام لواشنطن بافتعال الزلزال باستخدام تكنولوجيا **HAARP**.

## «نظرية مؤامرة»؟

لا شكّ بأنّ الرواية يسهل تصنيفها ضمن ما يسمى «نظريات المؤامرة» بذلك المعنى الذي يسبغ فيه كثيرون صفة «اللا علمية» المطلقة عليها. وبالمناسبة استغل أحد المواقع الأوروبية «للتحقق من الحقائق» الزلزال الأخير لإشاعة أنّ أيّة مناقشة للأمر هي «نظرية مؤامرة روسية». ولكن ينبغي لنا هنا إبداء مجموعة من الملاحظات والأسئلة:

أولاً: قبل أيّة مناقشة لمدى «علمية» أو «خُرافيّة» الحديث عن إمكانية استحداث الزلازل عمداً بتكنولوجيا بشرية، لا بدّ من التأكيد على أنّ ما لا يرقى إليه الشك من وجهة نظر علم السياسة والاقتصاد– السياسي العلمي، هو أنّ واشنطن عدوّة لدودة لشعوب العالَم قاطبة، بما فيها شعوب منطقتنا والشعب التركي ضمناً، وحتى للشعب الأمريكي نفسه، بوصفها واشنطن التكثيف السياسي– الاقتصادي– العسكري للإمبريالية. وتاريخها وحروبها المدمّرة وعقوباتها الإجرامية ودعمها للكيان الصهيوني، ومحاولاتها عرقلة تطوّر العالَم متعدد الأقطاب الوليد والمسعى اليائس من جانبها لإنقاذ هيمنتها العالَمية ودولارها بأيّ ثمن، كلها تعتبر أدلّةً قاطعة على هذه الحقيقة العلمية السياسية المثبتة.

ثانياً: الإقرار بالحقيقة المذكورة للتو أعلاه، رغم أنّه يسمح بتوقّع محقّ للشرّ من أيّة تحركات أمريكية وفي منطقتنا خصوصاً، لكن هذا لا يعتبر بحد ذاته دليلاً كافياً أو تلقائياً على فرضية «زلزال صنع في واشنطن».

ثالثاً: ما ورد في «أولاً» و «ثانياً» أعلاه، لا يعني بأنّ فكرة توصّل العلم والتكنولوجيا البشرية لاستحداث زلازل على الأرض بشكل عام، وزلازل مدمّرة بشكل خاص، أو التحكم بشدتها ربما زيادةً أو نقصاناً، يجب أنْ تصنّف ضمن «المستحيل المطلق إلى الأبد»، بل يبدو أنّ ما هو معروف من معلومات «مفتوحة المصدر» حتى الآن، هو أنّ هذه الفكرة قد تكون «مستحيلة نسبياً» ولكن قد تكون «إمكانية واقعية» في المستقبل بشرط أنْ يصل تطوّر علم الزلازل وما يحتاجه من علوم وثيقة الصلة به إلى مرحلة متقدّمة جداً، لأنّ البعض يصنّفه حتى أنه ليس علماً بعد، أو ما زال «علماً يحبو»، وربما يشهد على ذلك أنّه لم ينتقل بعد من مرحلة «التوصيف» إلى مرحلة «التنبّؤ». وبرز هذا كثيراً مؤخراً على لسان عدد من علمائه أنفسهم، بالقول: إنهم لا يستطيعون بعد التنبّؤ الدقيق بالزلازل، أو على الأقلّ غير قادرين على التنبّؤ قبل فترة زمنية كافية بـ«زلزال مثبت الوقوع والشدة والجغرافيا» بحيث يمكن إخلاء السكان استباقياً مثلاً...

**ما زال علم الزلازل في بداية تطوّره ولم ينتقل فعلياً من المرحلة «الوصفية» إلى «التنبّؤية»**

## ما هو HAARP؟

المصطلح، هو اختصار لعبارة «برنامج أبحاث الأورورا «الهالة الضوئية» الفعالة ذات التواتر العالي». وبرنامج **HAARP** الأمريكي بدأ عام 1993، وبخلاف ما يوحي اسم المشروع، كان هدفه الأصلي ليس دراسة الأضواء القطبية الشمالية على الإطلاق. بل هو مشروع عسكري ممول من الجيش الأمريكي، وبنته شركة مرتبطة بمجمّعه الصناعي العسكري. وهدفه استخدام الطبقة الشاردية من الغلاف الجوي «الأيونوسفير» من أجل إثبات القابلية العسكرية لنقل إشارات الجيش الأمريكي، وفي الوقت نفسه القدرة على اعتراض إشارات الخصوم والأعداء.

المعترضون على فكرة الربط بين مشروع **HAARP** الأمريكي والزلازل، يقدمون الحجة التالية، كما ذكرها الكاتب ألكسندر بيريزين بمقال له في 10 شباط 2023 في موقع «العلم المجرَّد» **naked science** «الأمواج الراديوية لا تستطيع التسبب بزلازل لأن هذه الأخيرة تحتاج طاقة هائلة لا تستطيع تكنولوجيا الأمواج الراديوية الحالية تقديمها». ويستشهد الكاتب بعالم الجيوفيزياء فيكتور بوكوف حيث يقول: «من أجل ضمان إطلاق اندفاع يجب أن نفهم بالضبط كيف تحدث أمواج الصدم من انفجارات نووية انتشاراً في الطبقات العليا من معطف الأرض وإلى أين تذهب بالضبط»، ولكن ما هو معروف أن البشرية غير قادرة اليوم على القيام بالحسابات الضرورية لذلك، فعلم الزلازل ما يزال «طفلاً في القماط». ويتابع بريزين: نعلم أنه عام 1975 حدث زلزال على حدود حديقة «يلوستون» بطاقة تعادل تفجير 2 ميغاطن من الـ **TNT**. وبالمقارنة فإنّ أقوى قنبلة نووية في ترسانات البشرية اليوم، وهي **B83** قوتها أقل من ذلك، حيث تصل إلى 1,2 ميغاطن، أضف إلى ذلك أنّ أي تفجير نووي حراري على مستوى سطح الأرض لن ينتج أكثر من 20 كيلوطن من الطاقة على عمق 10 كيلومترات «وهو العمق الذي عنده انفجرت فقاعة «الماغما» المنصهرة المسببة لزلزال يلوستون».

أما مشروع **HAARP** فهو أقل بكثير تقنيا من مستوى الطاقة القادر على قدح زناد زلازل أو اندفاعات بركانية. حيث إنّ صدمة زلزال عام 1975 كانت بطاقة 2,3 مليار كيلوواط ساعي تحررت في غضون ثوان. وبالمقارنة تكون طاقة المشروع الأمريكي هزيلة للغاية لا تتجاوز 3600 كيلوواط.

ما تفسير «وميض الأضواء» قبل الزلازل؟

بالنسبة للوميض الذي تم تشبيهه بالهالات الضوئية القطبية، توجد شهادات عيان، ومقاطع فيديو متداولة، على رؤيتها قبل الزلزال الأخير في السادس من شباط الجاري في تركيا. وفي عام 1999، حدث زلزال قوي في تركيا ظهرت في أعقابه أيضاً شهادات عيان كثيرة تصف «سيف الضوء الذي تدفّق من بحر مرمرة»، بلون أزرق، وآخرون تحدّثوا عن أضواء بلون أبيض، أو أصفر أو أحمر، قبل الزلزال مباشرة.

وطرحت على الأقل فرضيتان لتفسير هذه الأضواء: الأولى تقول: إنّ السبب قد يكون تحرّر الأوكسجين المرتبط ضمن مركبات كيميائية التي في الصخور في طبقات الأرض المتزلزلة، حيث يتحرر بشكل شوارد أوكسجين سالبة الشحنة ويتحوّل إلى «بلازما باردة جداً» في الجو، والتي لها فعالية كهرومغناطيسية فتضيء وتومض، بطريقة تشبه البرق ولكن بطاقة أقل من طاقة الصواعق.

أما الفرضية الثانية التي قد تكون أقوى احتمالاً من الأولى، فتقول: إنّ سبب الأضواء قبيل الزلازل هو احتكاك الصخور ببعضها بشدة بحيث تطحن شظايا صخور أخرى بينها وتولد «كهرباء احتكاكية».

# «صقور واشنطن» يحرقون السفن ويدفعون للمواجهة!

**الصدام الجاري في أوكرانيا، وما يعنيه من مواجهة شاملة بين معسكرين في حدود تمتد أبعد من خطوط جبهة القتال، يُولّد مستوى متزايداً من الضغط، إذ ظهرت في الأيام القليلة الماضية مؤشرات جديدة على حجم المأزق الغربي، وتحديداً في واشنطن، التي دفعت طوال السنوات الماضية لتفجير أوروبا، وخلق بؤرة تسمح بإنهاك منافسيها هناك.**

■ علاء أبوفرّاج

التقدم الذي حققته القوات الروسية على عدد من المحاور في أوكرانيا، نبّه مجدداً إلى أن مجريات المعارك لا تسير كما روّج الغرب في الأشهر الماضية، وترافق التقدم الروسي بارتفاع أصوات الكثير من العسكريين الغربيين، الذين شكّكوا بقدرة الجيش الأوكراني– حتى بعد الحصول على الأسلحة الجديدة المنتظرة– في تحقيق نجاحات نوعية ضمن الإحداثيات الحالية، لا بل إن إعلان نائب رئيس مكتب الرئاسة الأوكرانية إيغور جوفكفا بأن مخزونات الذخيرة في بلاده تقترب من الصفر، مع ما رافق ذلك من آمال منخفضة لتأمين الأسلحة الجديدة والمقاتلات الحربية التي طلبها زيلينسكي في جولته الأوروبية الأخيرة، كل هذا تعد مؤشرات جدّية على أن فرص الجيش الأوكراني في تحقيق نجاحات تتبدد بسرعة.

## الارتدادات في الغرب

لا شك أن مجريات المعركة تطرح الكثير من التساؤلات في الأوساط الغربية، فإذا اعتبرنا أن قدرات الغرب لا تزال تسمح بتقديم الدعم لكييف لفترة أطول، فهذا لا يعني ألا تعيد هذه الأوساط النظر في جدوى خوض الصراع في شكله الحالي، وتحديداً دون نتائج ملموسة على الأرض. أما إذا تعاملنا بشكل جدي مع التقارير التي تتحدث عن حجم الاستنزاف في مخزونات الغرب الاستراتيجية، والتي باتت بمستويات لا تسمح له بمزيد من التصعيد، وخصوصاً، أنه ربما يؤدي إلى توسيع المواجهة مع روسيا، فهذا يعني أن أصحاب القرار في الدول الغربية قد بدأوا البحث فعلاً في إمكانية عقد مفاوضات. وهنا وفي هذه اللحظة بالذات تكشف وسائل الإعلام، ونقلاً عن «مصادر مطلعة» جملة من المسائل التي تزيد من ضريبة التراجع.

## واشنطن.. العقل المدبر لتفجير الأنابيب

فجّر الصحفي الأمريكي الشهير سيمور هيرش– في مقال مطول نشره على موقعه الإلكتروني– قنبلة من العيار الثقيل، بعد أن وجّه أصابع الاتهام إلى وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية بالوقوف وراء تفجير خطوط أنابيب السيل الشمالي. فضح هيرش سابقاً، وفي لحظات شديدة الحساسية أوراقاً مخفية من جرائم الولايات المتحدة حول المجزرة التي قامت بها القوات الأمريكية في فيتنام بحق مدنيين عام 1969، وفضح في ملف آخر التعذيب الذي مارسته قوات الاحتلال الأمريكي في سجن أبو غريب العراقي. وكما هو معروف، لا يستطيع صحفي مهما كان ماهراً الوصول إلى معلومات حساسة إلى هذه الدرجة دون «مصدر» ما، له مصلحة في لحظة معينة بكشف هذه الأوراق، فمقال هيرش المنشور تحت عنوان «كيف أسقطت أمريكا خط أنابيب نورد ستريم» يستند إلى معلومات سرّبها مصدر مشارك بالتخطيط وتنفيذ العملية، والذي قدّم للصحفي كل ما يلزم للوصول إلى هذا «السبق الصحفي» فالمقال مثير للانتباه لما يحمله من تفاصيل عن العملية، فقد كشف أن غرفة عمليات خاصة اشترك فيها مستشار الأمن القومي الأمريكي جيك سوليفان، ووزير الخارجية أنتوني بلينكن، ونائبته فيكتوريا نولاند، مع رجال استخبارات في CIA قاموا بتحضير خطة نجح فيها غواصون بزرع ألغام على الأنابيب، متسترين تحت مناورة نفذها حلف الناتو قبل أشهر من التفجير، ويتحدث هيرش استناداً لمصدره: أن الولايات المتحدة لم تتحرك بشكل منفرد، وخص بالذكر الدور المساعد الذي لعبته النرويج في هذه العملية، إذ كانت مسؤولة عن تفجير هذه الألغام عن بعد، وذلك استناداً للضوء الأخضر الذي أعطاه الرئيس الأمريكي جو بايدن لتنفيذ العملية.

**المشترك في هذه المعلومات المسرّبة هي أنها تكشف حجم التورط الأمريكي ما يجعل أي تراجع بمثابة هزيمة مدوية للولايات المتحدة**

## ضربة موجعة أخرى!

في سياق مشابه نشرت جريدة واشنطن بوست مقالاً نقلت فيه عن «مصادر مطّلعة» أيضاً: أن القوات الأوكرانية كانت تتلقى إحداثيات الأهداف الروسية من غرفة عمليات للجيش الأمريكي في مكان ما في أوروبا. نقل المقال عن 3 مسؤولين أوكرانيين وآخر أمريكي لم يكشفوا عن أسمائهم، أن القوات الأمريكية شاركت بشكل مباشر إما بتحديد الأهداف أو بتأكيد الهدف قبل ضربه، وحسب أحد المصادر، فإن عناصر الجيش الأوكراني كانوا «يحددون الأهداف التي يريدون ضربها، وفي أي موقع، ثم يتم إرسال هذه المعلومات إلى كبار القادة، الذين ينقلون الطلب بعد ذلك إلى شركاء في الولايات المتحدة، للحصول على إحداثيات أكثر دقة. وقال المسؤول: إن الأمريكيين لا يقدمون دائماً الإحداثيات المطلوبة، وفي هذه الحالة لا تطلق القوات الأوكرانية النار».

يؤكد المقال في سطوره الأولى، أن المعلومات الواردة فيه تشير بوضوح إلى «دور أكبر للبنتاغون مما كان متوقعاً» ما يعني أن الجيش الأمريكي لم يقدم السلاح فقط.. بل قدّم خريطة أهداف روسية دقيقة للجيش الأوكراني الذي استخدم صواريخ أمريكية عالية الدقة لتدمير هذه الأهداف.

في الحقيقة، لا يعتبر ما كتبه هيرش في مقاله المطول، أو حتى ما جاء في مقال واشنطن بوست، معلومات صادمة، فحجم التورط الأمريكي كان واضحاً، ولم يكن من الصعب التنبؤ بأن الأداء العالي للقوات الأوكرانية لا يمكن أن يتم دون دعم لوجستي واستخباراتي عال، وهذا ما ينطبق على تفجير خط الأنابيب أيضاً، الذي تم دون أن يخلّف أثراً واضحاً حول هوية الفاعل، بالرغم من الرصد الروسي المستمر لبحر البلطيق. ما يضع أمامنا سؤالاً جدياً حول دوافع كل هذه المصادر– إن كانت متعددة فعلاً– من تسريب هذه المعلومات للصحافة في هذه اللحظة بالذات، ومدعمة بتفاصيل يصعب إنكارها. المشترك في هذه المعلومات المسرّبة هي أنها تكشف حجم التورط الأمريكي، ما يجعل أي تراجع بمثابة هزيمة مدوية للولايات المتحدة، ستضعف أوراقها في أية مفاوضات قادمة، فقد نقل هيرش عن مصدره، أن كل المشاركين في هذه العملية أدركوا خطورة الموقف وبأن ما يجري «ليس لعب أطفال» ولا يجب أن ينجح أحد بتعقب آثار الأمريكيين المتورطين، لأن عملية كهذه تعتبر «عملاً من أعمال الحرب» وهو تماماً ما قام به هذا المصدر المجهول!

### احراق سفن أمام نية التراجع

كل هذا يضعنا أمام التصعيد مجدداً، فمن أعطى الضوء الأخضر لتسريب هذه المعلومات، وقدّم كل المعلومات التي تشير إلى حجم التورط الأمريكي، وعلى مستويات رفيعة، مثل: الرئيس، ومستشار الأمن القومي، ووزير الخارجية والاستخبارات المركزية، كان يقصد إغراق السفن، وإعاقة التراجع الذي بدأ ينضج داخل دوائر صنع القرار الأمريكي، أي إنها محاولة جديدة لانخراط أكبر في مواجهة مع روسيا، ولا يرى هؤلاء مشكلة من تحويل هذه المواجهة إلى معركة مكشوفة، تلعب فيها واشنطن دوراً مباشراً بعد محاولاتها التستر واللعب في الظل.

# خيارات الكيان محدودة ومستقبله بقبضة الفلسطينيين

**تتواصل الأنباء المتعلقة بالمواجهات بين الفلسطينيين والصهاينة بالصدور تباعاً وبشكلٍ يومي، من عمليات طعن ودهس إلى اغتيالات واقتحامات وتهديدات وصلت حد إيعاز بن غفير للشرطة «الاسرائيلية» بالاستعداد لعملية السور الواقي 2، وفي ثنايا ذلك جاء وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن إلى فلسطين المحتلة ليلتقي بمسؤولين صهاينة وفلسطينيين تحت يافطة التهدئة.**

■ يزن بوظو

### مواجهات وعمليات متفرقة

في الثالث والرابع من الشهر الجاري قامت قوات الاحتلال الصهيونية باقتحام مخيم عقبة جبر في أريحا مرتين بحجة استهداف خلية تابعة لحركة حماس، وذلك بعد حصار عسكري دام أسبوعاً، متمثلاً بإقامة الحواجز على جميع مخارج المدينة، بغية إيجاد منفذ عملية إطلاق النار قرب مستوطنة الموغ جنوب المدينة. لم تجر عمليتا الاقتحام دون مواجهة فلسطينية بطبيعة الحال، حيث اندلعت اشتباكات مسلحة استشهد خلالها 5 فلسطينيين وجرح آخرين واعتقل 3.

في يوم الاقتحام الأول نفسه، أفادت وكالات الأنباء باستشهاد شاب فلسطيني قرب حاجز حوارة جنوب مدينة نابلس، برصاص جنود الاحتلال الصهيوني. وفي السادس من الشهر نفذ الصهاينة محاولة اغتيال فاشلة لمجموعة من المقاومين في مخيم جنين، إلا أن السيارة التي تم تفخيخها بعبوة ناسفة كانت فارغة لحظة تفجيرها ولا يوجد ضحايا جراء الانفجار.

وفي اليوم التالي، أعلنت وزارة الصحة الفلسطينية عن مقتل فتى برصاص الاحتلال الإسرائيلي في مدينة نابلس شمال الضفة الغربية، خلال عملية اقتحام لمدينتي نابلس وجنين، والتي لم تجر دون مقاومة أيضاً حيث وقعت اشتباكات مسلحة بين المقاومين والصهاينة.

في التاسع من الشهر الجاري، استشهد شاب فلسطيني آخر برصاص الاحتلال في مدينة الخليل بذريعة محاولته تنفيذ عملية طعن أثناء مروره على حاجز عسكري قرب مخيم الفوار، وفي اليوم التالي منه، نُفذت عملية دهس في مدينة القدس قتل خلالها مستوطنان «اسرائيليان» وأصيب 7 آخرون.

إثر عملية الدهس وما سبقها، قام أحد المستوطنين في بلدة قراوة بني حسان غرب سلفيت بقتل شاب فلسطيني بطلق ناري في الرأس في 11 من الشهر الجاري، ومع التصعيد الجاري أطلق المقاومون الفلسطينيون صاروخاً من قطاع غزة صوب مستوطنات الغلاف.

تشكل الأخبار السابقة حالة يومية يعيشها الفلسطينيون من صد ورد مع قوات الاحتلال، إلا أن الأخيرة المتأزمة سياسياً وأمنياً واقتصادياً لا تمتلك أية خيارات سوى التصعيد، والذي لا يحدث بدوره سوى المزيد من ردود الأفعال والأزمات الداخلية.

### بن غفير وعملية السور الواقي 2

خلال تجمع للمستوطنين وقوات الحرب الصهيونية في القدس بعد عملية الدهس السابقة، وصل وزير الأمن الصهيوني المتطرف أيتمار بن غفير إلى مكان الحادث، وسط أصوات مناهضة ومهينة له، ومن بين ما قيل كان «أكبر الهجمات تحدث في عهدك».

في اليوم التالي، أصدر بن غفير تعليماته إلى الشرطة «الإسرائيلية» بالاستعداد لتنفيذ عملية السور الواقي 2 في القدس الشرقية، بدلالة إلى عملية السور الواقي التي نفذتها قوات الاحتلال الصهيوني في شهر آذار من عام 2002 في جميع أنحاء الضفة الغربية، وراح ضحيتها عشرات الفلسطينيين.

وقوبل إعلان بن غفير بالسخط من قبل المعارضة، منها ما قاله يائير لابيد: «وزير التيك توك والتطوير أصدر تعليمات لعملية سور واق 2، دون الكابينيت ودون تقدير موقف، ولا تنسيق بين الأجهزة الأمنية» وقال أحد المسؤولين الصهيونيين: إن «القرارات بشأن عملية السور الواقي 1 أو 2 أو 3 أو 4 لا تتخذ على الرصيف في مكان الهجوم.. لم يكن هناك نقاش شمل التشاور مع جميع المسؤولين الأمنيين حول هذه المسألة».

تشكل هذه الخلافات بين بن غفير والمعارضة وأطراف حكومة العدو الأخرى، غيضاً من فيض الخلافات والـردود الداخلية على المشكلات والخروقات الأمنية الجارية، كما أنها تحدث بالتوازي مع التظاهرات الحاشدة المناهضة لحكومة بنيامين نتنياهو، والمطالبة بتنحيته في القدس وتل أبيب، والتي ترسم بمجموعها صورة الانقسام الجاري لدى العدو الصهيوني، وتخبطه بكيفية التعامل مع الأحداث والمجريات بتنوعها داخلياً أو خارجياً، سياسياً أو أمنياً.

لم يتضح بعد ما إذا كان هناك مشروع جدي متفق عليه لتنفيذ عملية السور الواقي 2، لكن الحد الأدنى الواضح، والذي يجري التعامل معه بجدية، هو تهديد بن غفير بذلك. إن القيام بمثل هكذا عملية يعد تصعيداً عسكرياً كبيراً سيجلب بدوره ردود فعل قاسية من جانب المقاومة الفلسطينية، وبلحظة يظهر فيها الأمن «الإسرائيلي» أكثر هشاشةً من أي وقت مضى، وهو ما يدركه قادة الحرب الصهاينةً في الحكومة والمعارضة على حد سواء.

ليكون الكيان الصهيوني برمته أمام أزمة مضاعفة، فكلا الخيارين، من الرد عبر التصعيد العسكري بعملية السور الواقي 2 أو عدم التصعيد، يفتح الباب أمام عمليات مقاومة أكثر قوةً وتنوعاً مستقبلاً.

**تفيد جميع المؤشرات والتطورات على انسداد الأفق تماماً أمام العدو الصهيوني وحلفائه والمتواطئين معه، دون وجود أية حلول أو خيارات سوى التصعيد والمواجهات العسكرية**

### بلينكن ومحاولات إنقاذ ما تبقى من أوسلو

خلال زيارة وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن إلى فلسطين المحتلة، ولقائه مسؤولين فلسطينيين و«إسرائيليين» في الأول من الشهر الجاري، برز عنوانان عريضان وملفتان، الأول: أن بلينكن ضغط على الرئيس الفلسطيني محمود عباس لـ «قبول خطة أمنية تعيد سيطرة السلطة على جنين ونابلس»، والثاني: يفيد بوجود خطة أمريكية لـ «تدريب قوة فلسطينية خاصة لمواجهة المسلحين».

جاءت زيارة بلينكن هذه تحت يافطة التهدئة في فلسطين المحتلة، الأمر الذي يعكس الرؤية الأمريكية للتطورات الداخلية في البلاد، إلا أن هذه التهدئة المزعومة، ومما تبين من التصريحات خلال الزيارة، تهدف إلى محاولات نقل الصراع الميداني بين الفلسطينيين و«الإسرائيليين» إلى الفلسطينيين فيما بينهم، أي تهدئة لصالح طرف واحد.

الخبران السابقان يعنيان محاولة لدفع سلطة أوسلو بعد كل الصدع الذي أصابها خلال العامين الماضيين إلى اتفاق أمني جديد، وتمكينها عبر تدريب قوات خاصة جديدة لإعاقة عمل ونشاط فرق المقاومة الفلسطينية، الأمران اللذان يزيدان من درجة السخط الفلسطيني على حكومة أوسلو، ويدفع نحو مواجهات أكبر بينها وبين الفلسطينيين شعباً ومقاومة.

وعلى غرار أزمة الكيان الصهيوني، تدرك حكومة عباس حجم أزمتها والخيارات المتاحة أمامها، فدون الدعم الأمريكي والـ «إسرائيلي» لها قد تسقط تماماً بين ليلة وضحاها بأية لحظة، لكن وبالوقت نفسه، فإن أي دعم آخر مقدم لها وأية تنازلات تُقدم على منحها، يعني شراء بعض الوقت قبل الوصول للنتيجة نفسها وبشكل أكثر حدة.

تفيد جميع المؤشرات والتطورات على انسداد الأفق تماماً أمام العدو الصهيوني وحلفائه والمتواطئين معه، دون وجود أية حلول أو خيارات سوى التصعيد والمواجهات العسكرية، الأمر الذي عايشه وتدرب عليه الفلسطينيون لعقود خلت، وباتوا مستعدين له في جيناتهم بأية لحظة، وفي المقابل، بات الفلسطينيون يمتلكون مفاتيح وخيارات المستقبل بأيديهم، من التحكم بالتصعيد والمواجهات، أو التهدئة في هذه المنطقة أو تلك، ومع هذا الطرف أو ذاك، وصولاً لنتيجةٍ واحدة مفادها نهاية الكيان الصهيوني.

# إخراج القوات الأجنبية من ليبيا.. هل يُستكمل هذه المرة؟

**عقدت اللجنة العسكرية الليبية المشتركة 5+5 عدة اجتماعات لها مؤخراً في سرت والقاهرة، من أجل دعم العملية السياسية، ومتابعة تنفيذ وقف إطلاق النار، وإخراج القوى الأجنبية من البلاد، بالتوازي مع ذلك أُجريت عدة لقاءات بين مختلف القوى السياسية الليبية لحل الأزمة.**

■ ملاذ سعد

عـاودت اللجنة الليبية المشتركة عقد اجتماعاتها في منتصف الشهر الماضي، ولمدة يومين، في مدينة سرت الليبية، وبحضور ممثل الأمين العام للأمم المتحدة إلى ليبيا عبدالله باثيلي، ناقشت خلالها ما توصلت إليه اللجنة في الاجتماعات السابقة، وخروج المرتزقة والأجانب من البلاد، وصرح باثيلي عقب الاجتماعات: أن عمل اللجنة يؤكد أن القوات المسلحة مستعدة لدعم العملية السياسية، وقال: «التقينا المراقبين الدوليين والمحليين، وبحثنا إمكانية استكمالهم لأعمالهم من سرت، كما ناقشنا القضايا المتعلقة بدول الجوار والقوات الأجنبية والمرتزقة الأجانب في ليبيا، واتخذنا قرارات هامة مع دول الجوار، وتحديدا السودان، وتشاد، والنيجر، لبحث سبل إخراجهم وعودتهم إلى بلدانهم، ونتوقع التزام السياسيين بما يقوم به العسكريون لإخراج البلاد من الأزمة الحالية». ووفقاً لمدير إدارة التوجيه المعنوي في قوات القيادة العامة الليبية خالد المحجوب، فإن الاجتماعات ناقشت بنود: عمل المراقبين الدوليين والمحليين، وتوحيد المؤسسة العسكرية، وإخراج المرتزقة والقوات الأجنبية.

ثم استضافت العاصمة المصرية القاهرة في السابع من الشهر الجاري، اجتماعات على مدار يومين للجنة العسكرية المشتركة، وبحضور باثيلي، بُحثت خلالها خطة لإخراج المرتزقة والقوات الأجنبية من البلاد، وقال باثيلي تعليقاً على الاجتماع الأخير: «لقد حضرت اجتماعاً مثمراً مع سفراء السودان والنيجر وتشاد الأسبوع الماضي، حيث أعربوا عن استعدادهم ورغبتهم في دعم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والفاعلين الليبيين؛ لإيجاد حلول دائمة للتحديات المثارة».

لم تجد اجتماعات اللجنة المشتركة صدى كبيراً لها في الداخل الليبي، خاصة وأن المرتزقة والقوات الأجنبية التي يجري الحديث حولها تتعلق بالسودان والنيجر وتشاد، دون التطرق لبقية القوى الأجنبية الأخرى، وتحديداً منها التركية، التي يعتبرها الليبيون العقبة والذريعة الأكبر التي تدور معظم الخلافات حولها. لكن وبنفس الوقت يرى بعض الليبيين ضرورة تنفيذ هذا الأمر، مما يفتح باباً للحديث عن إخراج بقية المرتزقة والقوى الأجنبية من البلاد.

وبالتوازي مع ذلك، استضافت القاهرة- منتصف الشهر الماضي أيضاً- اجتماعاً شمل رئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد المنفي، والقائد العام للقوات المسلحة الليبية خليفة حفتر، ورئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح، ناقشوا خلاله بنود المسارين العسكري والسياسي بوساطة مصرية، تهدف لمعالجة الانسداد السياسي في البلاد وتوحيد المؤسسة العسكرية الليبية شرقاً وغرباً، وإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية بأقرب وقت، ورغم أنه لم تصدر أية اتفاقات عقب الاجتماع المذكور، إلا أن الليبيين اعتبروه تقدماً طفيفاً باتجاه الحوار السياسي، وأملوا أن يجري توسيعه ليشمل بقية القوى السياسية، وتحديداً منها حكومتي الدبيبة وباشاغا.

لا توجد مؤشرات جدية باستئناف العملية السياسية في ليبيا حتى الآن، إلا أن إعادة تسليط الضوء على موضوع إخراج المرتزقة والقوات الأجنبية من البلاد يعد أمراً رئيسياً يدعو الليبيين لاستكماله، فحل هذا الأمر كفيل بإزالة العديد من العقبات والذرائع التي يتحجج بها المتشددون من مختلف الأطراف.

# هل تخضع البرازيل للضغوط الأمريكية فعلاً؟

**أنهى الرئيس البرازيلي المنتخب حديثاً لولا دا سيلفا زيارته الأولى إلى واشنطن، والتي التقى فيها نظيره الأمريكي جو بايدن، في 11 من شهر شباط الجاري، وأعادت الزيارة التركيز مجدداً على العلاقة بين البلدين، وطرحت الأسئلة حول السياسة الخارجية التي سيتبناها الرئيس الجديد.**

■ عتاب منصور

مـا أثـار الانـتـبـاه، أن السلطات البرازيلية منعت سفناً حربية إيرانية من الرسو في ريو دي جانيرو، مـا عبّر عنه البعض، وتحديداً في واشنطن، بوصفه «رضوخاً برازيلياً للمطالب الأمريكية» فعلى الرغم من الرئيس البرازيلي لم يمض الوقت الكافي بعد للحكم على طبيعة توجهاته وتحديداً في السياسة الخارجية، إلا أن الحدث المشار إليه لا يعتبر كافياً لبناء هذه الاستنتاجات.

## تأجيل لا إلغاء!

رغم تصريحات المتحدث باسم وزارة الخارجية البرازيلية التي قال فيها: إن «من الخطأ افتراض» أن واشنطن مارست ضغوطاً على البرازيل. رفع القرار البرازيلي وتوقيته بعض الأسئلة، وخصوصاً أن واشنطن لم تكن راضية عن هذا التسهيلات التي قدمتها البرازيل للسفن العسكرية الإيرانية، لكن المعلومات التي قدمتها البرازيل في هذا السياق أشارت إلى أن ما جرى هو تأجيل رسو السفن، بما جعلها لا تتزامن مع زيارة الرئيس إلى الولايات المتحدة، وأشارت وزارة الخارجية البرازيلية بأنه يسمح للسفن بأن ترسو في الميناء من تاريخ 26 شباط الجاري إلى 3 آذار المقبل.

أوكرانيا وضرورة البدء بالمفاوضات

نقلت وسائل الإعلام بعد زيارة المستشار الألماني أولاف شولتس، أن الرئيس البرازيلي رفض طلباً ألمانياً بنقل الذخائر التي تملكها بلاده إلى الجيش الأوكراني، و»غرّد» دي سيلفا على موقع تويتر، بأن «البرازيل غير معنية بإرسال الذخيرة لاستخدامها في الحرب بين أوكرانيا وروسيا. البرازيل بلد السلام وفي الوقت الراهن من الضروري أن نجد من يريدون السلام، وهذه الكلمة استخدمت قليلاً جداً حتى الآن». ما شكّل ضربة متوقعة للمحاولات الأمريكية في تأمين الذخائر المطلوبة من مخزونات دول أمريكا اللاتينية، التي تفضل ألا تنخرط في الصراع بهذا الشكل، وفي مواجهة روسيا التي تتمتع بعلاقات جيدة مع معظم دول القارة.

من جهة ثانية، أكد دي سيلفا عقب لقائه مع الرئيس الأمريكي بأنه شعر بوجود رغبة عند نظيره الأمريكي بإيجاد مخرج من الحرب الدائرة في أوكرانيا، وأضاف دي سيلفا: «أخبرت الرئيس بايدن بما سبق أن قلته للرئيس الفرنسي والمستشار الألماني حول الحاجة إلى إنشاء مجموعة من الدول، التي لا تشارك بشكل مباشر أو غير مباشر في حرب روسيا ضد أوكرانيا، حتى نتمكن من إيجاد طريق لتحقيق السلام» في إشارة واضحة إلى قراره بإبقاء البرازيل بعيدة عن الانخراط في هذه المواجهة، أملاً في أن تلعب دوراً في مفاوضات قادمة متوقعة.

تدل المؤشرات الأولية حتى اللحظة، أن البرازيل لن تقبل الأدوار التي تفرضها عليها الولايات المتحدة، قد لا يعني هذا تطابقاً تاماً في مواقفها مع المعسكر المقابل، لكنها نزعة للعب دور مستقل عن الولايات المتحدة مع إدراك حجم الآفاق التي يفتحها تحالف دول بريكس أمامها مستقبلاً، وهو ما يبدو أنه سيكون موضوعاً لزيارة الرئيس الجديد إلى الصين في الشهر القادم، برفقة رئيسة البلاد السابقة ديلما روسيف، التي سوف تترأس بنك التنمية الجديد الذي أطلقته المجموعة.

# حقائق جديدة: كيف دمرت الولايات المتحدة خطوط السيل الشمالي

**كتب صحفي التحقيقات والكاتب السياسي الأمريكي سيمور هيرش مقالاً تحقيقياً طويلاً، بالاعتماد على مصدر «لديه معرفة مباشرة بالتخطيط لعملية نسف خطوط أنابيب السيل الشمالي 1 و2» التي تمّت في تشرين الثاني العام الماضي 2022، ووجّه أسئلة لجميع الجهات التي ادعى المصدر اشتراكها في العملية، فردّ بعضها بالنفي، وامتنع بعضها الآخر عن الرد. إليكم مختصر لأبرز ما جاء في التحقيق الصحفي.**

■ **سيمور هيرش**

**ترجمة: قاسيون**

في حزيران الماضي قام غواصو المخابرات المركزية الأمريكية تحت غطاء تدريبات الناتو بزرع المتفجرات، وبعد ثلاثة أشهر دمرت هذه المتفجرات ثلاثة من أصل أربعة خطوط أنابيب من التي كانت تزود أوروبا بالغاز الطبيعي الروسي زهيد الثمن. كان هناك عدّة أسباب منها بيروقراطية للاعتماد على الغواصين، فهؤلاء تابعون للبحرية فقط، وليسوا أعضاء في قيادة العمليات الخاصة الأمريكية التي يجب أن تبلغ عن عملياتها للكونغرس ومجلس النواب، فإدارة بايدن كانت تفعل كلّ ما بوسعها لتفادي التسريبات.

في كانون الثاني 2021، أي قبل شهرين من دخول الدبابات الروسية إلى أوكرانيا، عقد مستشار الأمن القومي الأمريكي، جيك سوليفان، لقاء جمع فيه رؤساء القوات الخاصة والمخابرات المركزية ووزارتي الخارجية والخزينة، وطلب منهم إعداد الاقتراحات لكيفية الاستجابة لعمل روسي في أوكرانيا. كان هذا الاجتماع هو الأول في سلسلة اجتماعات سرية للغاية، حيث أدّت الأحاديث المعتادة في النهاية إلى خروج المجموعة بخطة لتدمير خطوط أنابيب السيل الشمالي.

اقترحت البحرية استخدام الغواصات الحديثة لمهاجمة الخطوط مباشرة، وناقشت القوى الجوية إلقاء القنابل ذات الانفجار المتأخر لأداء المهمة. لكنّ المخابرات المركزية فهمت أنّ على العملية أن تكون سرية، فالجميع كانوا مدركين: «ليس هذا بمثابة لعبة، فإن كان بالإمكان تتبّع الفعل ليصل إلى الولايات المتحدة سيعدّ بمثابة: عمل حرب».

في ذلك الوقت، كان بيرنز الذي عمل سفيراً معتدل السلوك في روسيا وكوزير خارجية في إدارة أوباما، هو من يدير المخابرات المركزية. في المجموعة الخاصة ببيرنز كان هناك من يعرف بقدرات الغواصين التابعين للبحرية المتموضعين في مدينة بنما، وبدأ خلال أسابيع قليلة بصياغة خطة لعملية سرية يقوم فيها الغواصون بتفجير الأنابيب.

لكن المجموعة المشتركة ورغم تأكيد المخابرات المركزية والبحرية على خبرتهما في هذا النوع من العمليات من قبل، كانوا متشككين في القدرة على تنفيذ هجوم سري في أعماق البحار. كان هناك الكثير من الأسئلة التي لم تتم الإجابة عنها، فمياه بحر البلطيق عميقة وتتمّ مراقبتها بدوريات مكثفة من البحرية الروسية، وليس هناك منصات نفطية يمكن استخدامها كغطاء لعمليات الغوص، ولهذا كان البعض في وزارة الخارجية يقولون: هذه خطة غبية وإن خرجت للعلن سيكون الأمر بمثابة كابوس سياسي.

لكن في 7 شباط بات واضحاً بأنّ هناك شخص آخر، رغم بعض المواقف المتذبذبة، قد انضمّ للفريق الأمريكي: المستشار الألماني أولاف شولتز. في المؤتمر الصحفي الذي تلا لقاءه مع الرئيس الأمريكي بايدن في واشنطن، قال بايدن بشكل واضح: «إن قامت روسيا بالغزو... لن يكون هناك سيل شمالي 2. سنقوم بإنهائه». وقبل ذلك بعشرين يوماً أوصلت مساعدة وزير الخارجية نولاند الرسالة ذاتها بتغطية إعلامية أقل: «أريد أن أكون واضحة معكم جداً اليوم. إن غزت روسيا أوكرانيا، فبطريقة أو بأخرى لن يمضي السيل الشمالي 2 قدماً».

انتقلت الخطة لنسف السيل الشمالي 1 و2 فجأة من كونها عملية سرية تتطلب إبلاغ الكونغرس إلى عملية استخباراتية سرية للغاية بدعم عسكري. لم يعد من الناحية القانونية هناك واجب لإبلاغ الكونغرس، لكن كان يجب إبقاء العملية سرية، «فالروس لديهم مراقبة فائقة لبحر البلطيق».

**وكان ينبغي تمويه أجهزة التفجير الأمريكية بحيث تبدو جزءاً من المكونات الطبيعية في المياه للأجهزة الروسية الأمر الآخر هو استخدام توقيت تدريبات الناتو الدورية كتغطية للقيام بعملية زرع المتفجرات**

## العملية

علم الجميع أنّ النرويج هي المكان المثالي لإطلاق المهمة: في السنوات الماضية ومع اشتداد أزمة الشرق–غرب، وسّع الجيش الأمريكي حضوره بشكل كبير داخل النرويج. خلق البنتاغون في النرويج وظائف وعقود بقيمة ملايين الدولارات وسط جدل محلي، ووسّع منشآت البحرية والقوى الجوية الأمريكية في النرويج. بات بإمكان قاعدة الغواصات الأمريكية التي أنشئت على طول أعوام أن تعمل مع الغواصات النرويجية للمراقبة والتجسس على معقل الغواصات النووية الروسية على بعد 250 ميلاً إلى الشرق، ووضع الأمريكيون أسطولاً من طائرات بوسايدون لتعزيز قدراتهم على التجسس على روسيا. بالمقابل أغضبت الحكومة النرويجية عدداً كبيراً من البرلمانيين لديها عبر تمرير اتفاقية تعاون دفاعي مع الولايات المتحدة، حيث يتمّ بموجبها تطبيق الاختصاص القضائي الأمريكي على الجنود الأمريكيين الذين يرتكبون جرائم خارج القواعد الأمريكية، وكذلك على المواطنين النرويجيين المتهمين أو المشتبه بهم بالتدخل في أعمال هذه القواعد. كما أنّ لدى النرويجيين مصلحة في تدمير السيل الشمالي، فهم يأملون أن يسمح لهم ذلك ببيع المزيد من كميات الغاز الطبيعي لديهم إلى أوروبا.

ذهب عدد من أفراد الفريق الأمريكيين إلى النرويج للقاء المخابرات والبحرية. كان الهدف هو تحديد المكان المناسب بدقة في بحر البلطيق لزرع المتفجرات. كانت البحرية النرويجية سريعة في إيجاد البقعة الصحيحة في المياه الضحلة لبحر البلطيق على بعد أميال من جزيرة بورنهولم الدنماركية. كان ذلك ممتازاً للغواصين الذين لم يكن عليهم القلق من تيارات المد والجزر الكبيرة عندما ينطلقون من سفينة كسح ألغام نرويجية من فئة ألتا، ويزرعون المتفجرات.

كانت هناك مشكلة أخرى: أيّ حركة غير معتادة تحت الماء قد تسترعي انتباه السلطات في السويد أو الدنمارك، والتي يمكن أن تقوم بالإبلاغ عنها. لهذا اتفق النرويجيون والأمريكيون على أنّ بعض المسؤولين الكبار في الدنمارك والسويد يجب أن يعلموا بشكل مختصر بنشاطات الغوص في المنطقة، وبهذا الشكل يمكنهم أن يتدخلوا ويبقوا التقارير خارج التسلسل الذي يوصلها إلى العلن بحيث تتمّ حماية عملية تفخيخ الأنابيب. تمّ الاتفاق بشكل منفصل مع الدنماركيين والسويديين.

كان النرويجيون هم الذين تمكنوا من حلّ بعض العقبات الأخرى، مثالها أنّ لدى البحرية الروسية تكنولوجيا مراقبة متطورة قادرة على التقاط واستهداف الألغام المزروعة تحت الماء، وكان ينبغي تمويه أجهزة التفجير الأمريكية بحيث تبدو جزءاً من المكونات الطبيعية في المياه للأجهزة الروسية. الأمر الآخر هو استخدام توقيت تدريبات الناتو الدورية التي أجريت ذلك العام في حزيران كتغطية للقيام بعملية زرع المتفجرات.

لكن فرض هذا الغطاء تغيير الخطة، فيجب أن يكون هناك فاصل زمني بين التدريبات وعملية التفجير، الأمر الذي وضع بعض التشويش على العملية. لكن تبعاً لتجربة المخابرات المركزية في تخطي القوانين، حتى الأمريكية منها، كان الأمر قابلاً للتنفيذ، مع زيادة مخاطر انفجار المفخخات من تلقاء نفسها في أيّة لحظة.

تمّت العملية، وتمّ تفجير الخطوط، وأبدى المسؤولون الأمريكيون سعادتهم الفائقة بتنفيذها، علناً أو في الخفاء. في تصريح حديث في بداية هذا العام لمساعدة وزير الخارجية نولاند أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ: «أنا مثلك – وأعتقد أنّ الإدارة كذلك – ممتنون للغاية لمعرفة أن السيل الشمالي 2 هو الآن خردة كبيرة من المعدن في قاع البحر». وقبلها كان بلينكن سعيداً أيضاً في تشرين الثاني الماضي عندما ردّ على سؤال حول انفجار الأنابيب: «إنّها فرصة هائلة لإزالة الاعتماد على الطاقة الروسية مرة واحدة وإلى الأبد، وبالتالي التخلص من قيام فلاديمير بوتين بتسليح الطاقة لتعزيز مخططاته الإمبراطورية».

■ بتصرّف عن:

Nord The Out Took America How Pipeline Stream

# عندما تتحوّل العقوبات الغربية إلى «نعمة»!

**يتحدث كاتب المقال المنشور في صحيفة «القرن» Столетие الروسية عن التطورات الملموسة التي حصلت في 2022 في قطاع الزراعة الروسي، ليرسم صورة واضحة عن القدرة على عدم السماح للعقوبات الغربية بالتأثير على الاقتصاد الزراعي المحلي عندما تدعم الدولة هذا الاقتصاد وتضع في حسبانها هدف «الاستقلال الاقتصادي». لا يمكن بالطبع أن ننسى القدرات الزراعية الهائلة لروسيا والتي تمكنها من مقاومة العقوبات بفعالية أكبر، ولكن يكفينا أن نتذكر السنوات السوداء التالية لانهيار الاتحاد السوفييتي ومدى ما كان يمكن أن يحدث لو أنّ الأمور في روسيا تُدار بالطريقة ذاتها.**

■ يوري الكسيف
ترجمة: قاسيون

بسبب العقوبات كان من الضروري تغيير الإرشادات المعتادة، لكن هذا لم يؤثر على دخل المزارعين. تمكنت الشركات المحلية من الضغط على المنافسين الأوروبيين والأمريكيين في أسواق آسيا والشرق الأوسط، التي تأثرت بالجفاف والأسمدة باهظة الثمن. هذه ليست مبالغة، فقد تمكنت روسيا من تحقيق نجاحات كبيرة وهي الآن مصدر رئيسي للقمح باعتراف وزير الزراعة الأمريكي سوني بيرديو. يجب أن نفترض أنّ أيام «أرجل بوش المعطرة برائحة المبيضات» التي تمّ توريدها إلينا في التسعينيات بأعداد لا تصدق، هي شيء من الماضي ولا ينبغي أن يحدث مرة أخرى. تمكنت روسيا من تقليص استيراد المنتجات الزراعية بنسبة 80%، لكن كيف؟ يعتقد بعض الاقتصاديين أننا غير قادرين على إطعام أنفسنا والآخرين، وتحقيق السيادة الكاملة في قطاع الغذاء.

هل يمكننا التحدث عن الاستقلال الاقتصادي إذا كنا لا نزال نشتري الماشية والدجاج بعمر يوم واحد والبيض ومكملات الفيتامينات والشتلات والبذور من الخارج؟ حتّى أننا نستورد مستنبت الكريمة الحامضة. نعم بالطبع فالقطاع الزراعي لا يمكنه الاستغناء بشكل كلي عن المشتريات الأجنبية، ولكن في الوقت نفسه تمّ تقليص المواد المستوردة بشكل كبير.

إنّ الزراعة التي بقيت لسنوات عديدة في قبضة الاستيراد، بدأت بشكل نشط تعكس هذا النموذج. صحيح أنّ الانتقال إلى أن يكون كلّ شيء في الزراعة محلياً، يتطلب وقتاً أطول من بقيّة القطاعات «السلالات الحيوانية الجديدة والنباتات المتنوعة لا تظهر في عام واحد»، لكن يستمرّ عمل الإكثار المحلي المضني دون توقف. بلغ حجم البذار المحلية المستخدمة اليوم 60%.

قررت الدولة أخيراً عقد صداقة مع العلوم الزراعية. تمّ إنشاء مجلس البحث العلمي في مجال الإنتاج الزراعي والصناعي والتنمية الريفية. بأمر من حكومة الاتحاد الروسي تم نقل 11 معهداً كانت تعمل في مجال إكثار وإنتاج البذار في مناطق حساسة من وزارة التعليم والعلوم إلى وزارة الزراعة. يعني هذا أنّ تربية الماشية وإكثارها وإنتاج الشمندر السكري والذرة والبطاطا وفول الصويا وعباد الشمس سيكون تحت مراقبة دقيقة من هؤلاء الذين سيتولون إدخالها في الإنتاج. هناك 375 ألف نوع بذار في مجموعة معهد «جميع الروس لإنتاج المحاصيل»، وأصناف الكتان وحدها 7 آلاف. في أوسيتيا الشمالية، في موقع مثالي على ارتفاع 2500 متر، تمّ وضع بنك وراثي لأصناف البطاطا الصحية. هذه خطوة هائلة إذا ما أخذنا بالاعتبار أنّ سنوات «اقتصاد السوق» في روسيا أدّت إلى تقليص حصة الإنتاج من بذار البطاطا المحلية إلى نسبة حرجة تبلغ 7%، والشمندر السكري إلى 1,8%.

حتّى الآن نربي فقط 1,7 إلى 2% من دجاجنا. قبل ثلاثة أعوام قررت وزارة التعليم والعلوم إنشاء 150 مختبراً جينياً جديداً. أطلق المركز العلمي الفدرالي لتربية الدواجن في موسكو خطّاً «خالصاً» للدجاج البيّاض من سلالة «Smena–9» ونطوّر اليوم إنتاج الدجاج المحلي. أعلن رئيس الهيئة الاتحادية للإشراف البيطري والصحة النباتية روسيل خزندار Rossel_khoznadzor مؤخراً عن تقليص واردات بيض التفقيس بقرابة النصف بسبب نمو الإنتاج المحلي. في السنوات القادمة سيتم تقليص استيراد الخنازير والأبقار، وسنكون قادرين على إطعام أنفسنا بشكل كلي من خلال سلالات المواشي المحلية. نوقش هذا الأمر مؤخراً من قبل علماء الأكاديمية الروسية للعلوم في اجتماع حول استبدال الواردات الزراعية.

**على الدولة أن تضع خططاً لإحياء المناطق الريفية وذلك يبدأ مع إنشاء تجمعات زراعية «حقول مع مراكز معالجة»**

## لا تراجع عن الاستقلال الاقتصادي

أولئك الذين يعتقدون أننا لا ننتج آلاتنا الزراعية الخاصة مخطئون بشدة. لأول مرة منذ 30 عاماً تمّ تجميع 4300 جرار «كيروفيتس» في الحجرة الرئيسية لمصنع جرارات سانت بطرسبورغ، ليعمل في أكثر من ألفي حقل. معداتنا مفضلة في عشرة بلدان أجنبية. ناقل الحركة الأتوماتيكي، والغطاء الخارجي والرفارف وسقف الكابينة والتابلوه الداخلي المصنوع من بلاستيك شديد التحمل، كلّ هذا من إنتاجنا الخاص. العام الماضي اختبر إقليم أوريول أقوى آليّة حصاد شاملة: تورووم TORUM 785 المصنّعة من قبل شركة Rostselmash. أكّد عمل الآلة القياسي أنّ حلول المصممين الروس يمكن أن تكون أفضل من الحلول الأوروبية.

تمّ العام الماضي إطلاق محطة حبوب العابرة لبايكال، وهي أول وأقوى محطة روسية والأولى في العالم. يمكن عبرها شحن الحبوب إلى آسيا والصين والشرق الأوسط. وهذه قائمة غير كاملة لما تمكنا بالفعل من القيام به عبر استبدال الواردات.

يعزى التقدم الكبير في الزراعة إلى حقيقة أنّ مجلس الوزراء اضطرّ العام الماضي إلى مراجعة إستراتيجية تطوير مجمعات القطاع الزراعي ومصائد الأسماك حتّى 2030. ووضع هدفاً طموحاً لتحقيق معدل نمو متوسط قدره 3% سنوياً حتى 2030. للتمكن من ذلك سيكون من الضروري تخصيص حوالي 900 مليار روبل سنوياً لاحتياجات المزارعين. في المستقبل القريب، نحتاج إلى بناء 40 سفينة جديدة لنقل المنتجات الزراعية، وإشراك ملايين الهكتارات في التحول الزراعي، وزيادة إنتاج الآليات الزراعية بشكل كبير، وبناء مجمعات كبيرة للألبان وتربية الأغنام، وتطوير السلالات المحلية وقاعدة البذار، ممّا يؤثر بشكل مباشرة في أمننا الغذائي.

كان مثل هذا الدعم للقطاع الزراعي في روسيا الجديدة مجرّد حلم. لا نزال بحاجة المزيد – كما هي الحال في أوروبا – لكنّ هذه الإجراءات كافية لزيادة الإنتاج الزراعي بمقدار 30% بحلول 2030. والقيمة الزائدة سترتفع بمقدار 6,5 تريليون روبل. عندها يمكن المضي قدماً في استبدال الواردات الزراعية بشكل كلي.

الحكومة تعلن استعدادها لسداد ما يصل إلى نصف تكاليف بناء وتحديث مراكز الإكثار والبذار «هناك حاجة لعشرات منها». كما تعلن استعدادها لتعويض 20% من تكاليف تحديث مؤسسات إنتاج أعلاف الأحياء المائية. لم تكن نتيجة هذا الدعم تحتاج إلى مستقبل طويل للمسها: في كانون الأول 2022 تمّ افتتاح 11 شركة كبيرة وجديدة وحديثة يرتبط عملها بالتصنيع الزراعي باستثمارات رأسمالية كبيرة. ولم يتم نسيان مؤسسات الإنتاج الصغيرة، فبالنسبة للعاملين لحسابهم الذين يديرون مزارع فرعية خاصة، تتوفر اليوم القروض الميسرة بفوائد 1 إلى 5% سنوياً لكلّ من القروض قصيرة الأجل والاستثمارية طويلة الأجل الممتدة لـ 12 عاماً.

على الدولة أن تضع خططاً لإحياء المناطق الريفية، وذلك يبدأ مع إنشاء تجمعات زراعية «حقول مع مراكز معالجة». اتبعت بعض مصانع معالجة اللحوم الكبيرة هذا المسار: بناء مزرعة مع حقل تسمين، وورشة لحصاد العلف، ومسلخ، ووحدات معالجة نفايات، وحصاد العلف والرعي. يمكن أن تتطور وتتحوّل هذه التجمعات إلى مراكز ثقافية ومدارس ومنازل ريفية جيدة للقرويين، وهي التي شهدت روسيا ظهورها على طول البلاد خلال الحقبة السوفيتية. ستساعد هذه الممارسة على تسريع حلّ المشكلات الريفية.

لم نعد اليوم نضع خطة لأنفسنا – كما فعلنا ذات مرة – اللحاق بالركب وتخطي الولايات المتحدة. لكن هذا سيحدث إن لم تنحرف الدولة عن المسار المخطط له.

■ بتصرّف عن:
Прокормим и себя, и других

# الذكاء الاصطناعي: توتر تاريخي عالٍ وتلاقي أسئلة الماضي والحاضر والمستقبل

**في مواد سابقة أشرنا إلى الأزمة الفكرية التي يعيشها النظام الإمبريالي، والتي من أهم ملامحها عدم قدرته على تبرير وجوده، وبالتالي عجزه عن إعادة إنتاج نفسه من خلال البنية الفوقية التي تنظم مختلف مستويات الممارسة الحقوقية والسياسية والقيمية والثقافية والفنية والعلمية. وهذا العجز النسبي يتخذ شكل التدمير لما هو قائم من بنى ثقافية وعلمية وسياسية وفنية بلبوس تيارات عدمية لها نتائجها المدمرة على مستوى العقل والهويات الفردية وفهم العالم، وحكماً الدول والسرديات التي يعرفها المجتمع البشري. وهنا نعالج، مرة جديدة، حضور «واشتداد» هذه الأزمة في ميدان العلم من باب الذكاء الاصطناعي.**

■ د. محمد المعوش

## الذكاء الاصطناعي ومحاكمة الفلسفية تطبيقياً

إن الذكاء الاصطناعي يضع موضع التطبيق فهم العلم للعقل وعملياته وكيفية تشكله، وهو بالتالي يرتبط بشكل وثيق بقضية الفلسفة الأساس، أي علاقة الوعي بالواقع، أي بالسؤال الفلسفي الأساس حول انقسام وثنائية المادة– الوعي، الوجود–الفكر، الملموس– المجرد، الخاص– العام، الجوهر– الشكل... ولكونه كذلك، فإن ميدان الذكاء الاصطناعي هو حقل اختبار الفلسفة بالمعنى التطبيقي «بمعزل عن المدى الذي يمكن للتطبيق أن يصله في توليد ظواهر العقل وعملياته لكونها عملية تاريخية طويلة ليس الذكاء الصناعي إلى حد الآن إلا أن يدبدب على أرضها» كون السؤال الفلسفي هنا لم يعد تأملياً مجرداً، بل يعتمد على نتائج يمكن إلى هذا الحد أو ذاك قياسها وتصميمها وتنفيذها. ولكن لا تحضر الفلسفة بشكل صاف في ميدان الذكاء الاصطناعي، بل تأخذ شكلَ نظريات علم النفس التي تعتمد بشكل وثيق على النظرات الفلسفية إلى العالم. ولهذا، فإن ميدان الذكاء الاصطناعي يكثف صراعاً تاريخياً طالما ارتبط بانقسام الوعي على قادة الانقسام الاجتماعي للمجتمع الطبقي نفسه.

## المناهج المهيمنة ما قبل الماركسية

لكونه ميدان اختبار النظريات النفسية على مختلف مرجعياتها الفلسفية والمنهجية، فإن الذكاء الاصطناعي يسمح باختبار هذه النظريات والنظرات إلى العالم نظراً لمدى قدرتها على القيام بما تقول إنها قادرة على تفسيره، أي العقل البشري وعملياته المعقدة. وعلى مدى العقود الستين الماضية تقريباً كان الذكاء الاصطناعي ينمو بشكل صاروخي من خلال تحويل النظريات النفسية المهيمنة «ما قبل الماركسية» إلى خوارزميات ونظم تحاكي العمليات العقلية و«الذكاء». هذا ما سمح بالتحديد بتقييم عملي لهذه النظريات. ونقصد بكون هذه النظريات «ما قبل ماركسية» أي تلك التي تعتمد على نظرات إلى العالم «فلسفات» قبل ظهور الماركسية على مسرح التاريخ بمعزل عن الموعد الفعلي لهذه النظرية النفسية أو تلك والتي ظهرت نسبياً خلال القرن العشرين. ونقصد بذلك النظريات العقلية «Cognitive» «تختزل العقل بالخرائط العقلية والعلاقة بين الرموز» والبيولوجية– العصبية «Neurobiologism» «تختزل العقل بالعمليات العصبية في الدماغ أو الدوافع الفيزيولوجية للجسم» والميكانيكية البحتة «تختزل العقل بتراكم التجربة الحسية– الجسدية بشكل كمي» وفيها مثلاً يقع النموذج الاختزالي من النظرية السلوكية «behaviorism» ومن مؤسسيها بافلوف، والبنائية «constructivism» ومن مؤسسيها بياجيه، التي تعتمد في تشكيل العمليات العقلية على الترابطية الشكلية «connectionism» للربط بين ظواهر الواقع وتزامن وقوع الظواهر وتسلسلها الزمني وشكلها الخارجي «الحجم، اللون، المكان والموقع...». هذه النظريات «وما اشتق منها» وصلت اليوم حسب الموقف النقدي في الميدان إلى طريق مسدود «Impasse».

## الماركسية والجدل

بالترافق مع النقاش المحتدم في الميدان، تطورت التقييمات ووصلت إلى خلاصات أساسية والتي يمكن إيجازها بالتالي: إن النظريات المهيمنة في الميدان، والخوارزميات المشتقة منها، لم تقدر على تمثيل المستوى النوعي للعقل وعملياته، وبقيت محصورة بالمستوى الكمي، الذي لا يسمح بولادة الجديد النوعي من خلال التجربة الحسية للنظم والروبوتات. وصعوبة ذلك تكمن في عجز هذه الخوازميات عن القبض على جوهر الظواهر ومعانيها. أي بكل بساطة العجز عن إمكانية تجريد الواقع بغية تعميمه والتي هي العمليات القاعدية لكل البنية العقلية والتعلم وتطور الوعي. هذه الخلاصات وصل إليها الميدان بمعزل عن كون من يضعها ماركسياً وجدلياً أم لا. وهكذا كان النقاش يتطور بشكل تجريبي، وتطلب اكتشاف الموقع الجدلي في الميدان وقتاً ليس بقليل لكونه كان يسير بين ألغام المؤسسة والبنية العلمية والأكاديمية التي غابت وهُمشت فيها النظرة الجدلية والماركسية. ولكن على الرغم من ذلك فرضت الجدلية نفسها، وإن بأشكال اختزالية أو غير ناضجة في العديد من الاتجاهات في الميدان. فنجد مثلاً حضورها من خلال الاعتماد على منهجية نظرية النشاط الثقافية– التاريخية «Cultural–historical activity theory» التي أسسها عالم النفس السوفييتي ليف فيغوتسكي، وطورها لاحقاً تلامذته وزملاؤه. ونجدها أحياناً من خلال بعض المقولات العامة التي تنقض الميكانيكية في النظرة إلى الوعي. وهكذا مثلاً تطور النقاش باتجاهات تقترب من جوهر الموقع الجدلي، من ناحية مركزية ودور التناقض، وكيفية تحويله إلى خوازميات قادرة على تمثيل ولادة الظاهرة العقلية النوعية من خلال التجربة المحسوسة والكمية. وكنا سابقاً قد عالجنا الأبحاث التي تعتمد على فكرة التناقض في الذكاء الاصطناعي على الرغم من محدودية حضورها.

**أن ميدان الذكاء الاصطناعي هو حقل توتر عالٍ ضمن الصراع الذي يدور حول مصير البشرية والمجتمع ككل**

## التوتر والواقع

حتى لا نطيل، إن الميدان اليوم يعيش توتراً هو التوتر الذي نراه اليوم في العالم ككل، حول الحاجة إلى عالم جديد، ومعه إلى نظرة جديدة عن العالم نفسه وكيفية بنائه، تتجاوز الانقسام الاجتماعي ومعه تجاوز انقسام الوعي. وعلى الرغم من أن الميدان ينتعش اليوم بأشكال كبيرة عبر الاعتماد على النظريات الميكانيكية للعقل وعملياته، ولكنه انتعاش مفهوم انطلاقاً من أن الكثير من التطبيقات التي يمكن للخوارزميات «الكمية» تخديمها لا تحتاج إلى القبض على المستوى النوعي، ولها طابع ميكانيكي بالضرورة «بعض الصناعات والوظائف العملية البسيطة» مدعومة بما سماه البعض «قوة الحساب» التي تملكها اليوم الحواسيب «الخارقة» مثلاً. ولكن هذا الانتعاش لا ينفي أن ميادين جديدة في الذكاء الاصطناعي تقف عاجزة عن خرق الحدود المعرفية للمنهجيات والنظريات المهيمنة الميكانيكية و«ما قبل الماركسية» ومنها مثلاً بعض التطبيقات في ميادين اللغة والتواصل والفن والصحة والتعلم العابر للسياقات والقدرة على الإبداع «تعاني اليوم الأنظمة الذكية من أزمة عدم قدرتها على تطبيق ما تعلمته في سياقات جديدة كون ما تعلمته يعتمد على الزمان والمكان الخاصّين للتجربة السابقة بشكلها المحسوس لكونها لم تتعلم جوهر–العام الظاهرة بل شكلها الظاهر والكمي فقط». وهذا التوتر يجلب إلى الميدان كل يوم النقاش الفلسفي والمعرفي بالضرورة، بحيث أصبح الذكاء الاصطناعي ميدانا فلسفياً ونفسياً بامتياز تجري فيه محاكمة العقل المثالي والميكانيكي كل يوم، وإن كانت هذه المحاكمات تمت تغطيتها اليوم بالنجاح النسبي والمتوسع للتطبيقات «الذكية». ولكن باعتراف أهل الميدان فإننا ما زلنا اليوم ضمن ما يسمى بالذكاء الاصطناعي الضعيف «week AI» وما زلنا بعيدين عن الذكاء الاصطناعي القوي «Strong AI».

## اندماج الفلسفة بالعلم والسياسة

ربطاً بما سبق، فإن الذكاء الاصطناعي يعكس الأزمة الفكرية ليس فقط لعصر الرأسمالية، بل يعكس أزمة الفلسفة المثالية وما قبل الماركسية للمجتمع الطبقي على مر التاريخ كله. ونقول إنه لا يعكسها فقط، بل هو يساهم في اشتدادها وتعظيمها. فالفلسفي والنفسي المهيمن يجري اختباره ونسفه كل يوم. وهذا تأكيد جديد أن الممارسة هي محك الفكر، فما بالنا إذا كانت الممارسة هي حول الفكر نفسه وليس طروحات محددة منه. ولا نقول إن الذكاء الاصطناعي سيكون ميدان انتصار المادية التاريخية بشكل منفصل عن الصراع السياسي الدائر عالمياً، بل نقول إنه عنصر أساس في انتصارها، فكل حقل تجربة هو أرض للصراع بالنهاية. والصراع السياسي والدول والتجارب التي تخوض هذا الصراع تقدم للعلم مساحات وممكنات تطوره. خصوصاً أن البنية الرأسمالية اليوم تعادي تطور العلوم والتكنولوجيا، خصوصاً إذا كان ميدان العلم المعني يعادي في تطوره كل البنية وعلاقاتها، فالذكاء الاصطناعي يعادي في جوهره قضية تقسيم العمل الحالية للمجتمع الرأسمالي، وقادر على تحرير القوى البشرية العاملة من أقسام عظيمة من العمل الجسدي وبعض من العمل الذهني غير العالي، ويسمح بتوظيف تلك الطاقات المحررة بميادين أعلى إنتاجية لناحية تطور البشرية ككل، وخصوصاً أبحاث الصحة والفلك وغيرها، والتي يمكن أن تجيب عن أسئلة البشرية التاريخية كاستعمار الفضاء وإطالة أمد الحياة وغيرها. وهذه كانت نبوءة ماركس الأساسية على هذا المستوى لدور العلم والتكنولوجيا العالية في مجتمع الحرية.

هكذا نرى أن ميدان الذكاء الاصطناعي هو حقل توتر عال ضمن الصراع الذي يدور حول مصير البشريةً والمجتمع ككل، وتتمحور فيه كل أسئلة التاريخ والحاضر والمستقبل. ويجب أن يحتل في نقاشاتنا موقعاً مركزياً، وتحديداً قضية عجز البنية الفوقية للرأسمالية عن التعامل مع التناقضات الاقتصادية والاجتماعية للتشكيلة الرأسمالية، والذكاء الصناعي هو تكثيف لهذا العجز على مستوى الفلسفة وعلم النفس والسياسة والتكنولوجيا.

# «تألقي أيتها الألماسة المجنونة»

**// أثار الموسيقي روجر ووترز- 79 عاماً الذي شارك في تأسيس فرقة «بينك فلويد»- الجدل سابقاً، بموقفه من الحرب، بعد تصريحاته أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بأن التحرك الروسي تجاه أوكرانيا «لم يحدث من دون استفزاز». فيما دعته موسكو للحديث أمام المجلس المؤلف من 15 عضواً.**

ورد ووترز بنشر بيان على موقع تويتر، قال فيه: إنه «يدحض بالكامل» اتهامات سامسون.

فيما أعلن نائب رئيس مجلس الأمن الروسي دميتري مدفيديف، أن روجر ووترز– المؤسس المشارك لفرقة Pink Floyd هدم في كلمته خلال اجتماع مجلس الأمن الدولي، جدار الأكاذيب الذي أقامه الغرب.

ونشر مدفيديف بياناً على حسابه في «تويتر»، باللغة الإنجليزية، مشيراً إلى أن أعمال فرقةPink Floyd، ومبيناً أنها أصدرت المجموعة في عام 1979 ألبوم «الجدار» The Wall وفي عام 1975 أغنية «تألقي أيتها الألماسة المجنونة» Shine On You Crazy Diamond.

وكتب مدفيديف: «في الأمم المتحدة، يقوم روجر ووترز بهدم «جدار» الأكاذيب الذي أقامه الغرب، تألقي أيتها الألماسة المجنونة».

حيث قال: «الاجتياح الروسي لأوكرانيا لم يحصل من دون استفزاز. لذا، أنا أيضاً من أشد المدينين للمحرضين». ودعا إلى وقفٍ فوري لإطلاق النار.

واعتبر ووترز في أيلول الماضي شخصاً غير مرغوب فيه من قبل مدينة كراكوف البولندية، وألغيت حفلاته الموسيقية هناك، بسبب موقفه من الحرب.

وكان قد كتب رسالة مفتوحة في ذلك الشهر، قال فيها: إن على الغرب التوقف عن تزويد كييف بالسلاح، واتهم الرئيس فولوديمير زيلينسكي بالسماح بالتطرف القومي في أوكرانيا، وحثه على «وضع حد لهذه الحرب المميتة».

في حين شنت، مؤلفة أغاني «بينك فلويد» بولي سامسون حملة عليه، ووصفت ووترز بأنه «معاد للسامية» وبأنه «بوق بوتين» ضمن حملة معادية لأي صوت يبدي رأياً مستقلاً في الغرب.

# أخبار ثقافية

## تقارير أولية بأضرار الآثار في حلب وحماة وطرطوس

أفادت التقارير الأولية الواردة للمديرية العامة للآثار والمتاحف من بعض المحافظات بأضرار طالت بعض المواقع الأثرية نتيجة الزلزال.

ففي حلب تعرضت القلعة لأضرار طفيفة ومتوسطة، منها سقوط أجزاء من الطاحونة، وحدوث تشقق وتصدع وسقوط أجزاء من الأسوار الدفاعية الشمالية الشرقية.

كما سقطت أجزاء كبيرة من قبة منارة الجامع الأيوبي، وتضررت مداخل القلعة، وسقطت أجزاء من الحجارة، ومنها مدخل البرج الدفاعي المملوكي، وتعرضت واجهة التكية العثمانية لأضرار.

وتضررت بعض القطع الأثرية المتحفية داخل خزن العرض، وظهرت تصدعات وتشققات على واجهة المتحف الوطني في حلب.

تعرض حي العقبة التاريخي المتاخم لسور المدينة الغربي لأضرار وانهيارات، وهو غير بعيد عن باب أنطاكيا، كذلك الأمر في حي الجلوم التاريخي، حدثت أضرار إنشائية بالغة منها سقوط أسقف غمس وجدران وأجزاء من واجهات.

كما تأثرت بيوت خاصة تاريخية في جادة الخندق بأضرار متوسطة وطفيفة، وكما تفيد المعلومات بسقوط عدد من مآذن الجوامع التاريخية في حلب.

وفي حماة، تأثرت مبان تاريخية في المحافظة، ما أدى إلى سقوط أجزاء من بعض الواجهات التاريخية لهذه المباني، ومنها سقوط واجهة عقار تاريخي أثري على ارتفاع طابقين من شريحة الجلاء، وحدوث تشققات وتصدعات في واجهات وجدران مبانٍ أخرى تاريخية.

وفي حي الباشورة التّاريخي تضررت واجهة عقار بسقوط جزء من واجهته الرئيسية وتصدعه، ومن مدينة السلمية أفادت التقارير بسقوط قسم من الجزء العلوي لمئذنة جامع الإمام إسماعيل، ما أدى إلى تصدع واجهة الجامع، وشوهدت أجزاء متساقطة من الجدران الخارجية لقلعة شميميس.

وفي طرطوس، تضررت بعض المباني داخل قلعة المرقب، وحدثت أضرار طفيفة ومتوسطة منها سقوط كتلة من برج دائري في الجهة الشمالية. كما أدت الهزة إلى سقوط الجرف الصخري في محيط قلعة القدموس وانهيار بعض المباني السكنية المتوضعة في حرم القلعة. وفي محافظة حمص سقطت مئذنة الجامع الكبير في القصير بالكامل.

## كانوا وكنا

**زلزال حلب 1138**

زلزال وقع بالقرب من مدينة حلب في 11 تشرين الأول عام 1138 ميلاديّة، صنّف كرابع أخطر زلزال في التاريخ. هو من بين أكثر الزلازل دموية في التاريخ. وسبقه زلزال أصغر في العاشر من الشهر نفسه، ولقد بلغ عدد الضحايا الذين سقطوا بسببه 230,000 قتيل وقُدّرت شدة الزلزال بـ 8,5 درجة على مقياس ريختر.

# لماذا يحكمنا الجنون؟ 1 من 2

**لقرون.. كانت السلطة المطلقة والامتيازات المرتبطة بها في أيدي الأرستقراطيين والنبلاء والسلطات الكنسية. كانت إرادتهم هي الحقيقة والقانون. تغير ذلك عندما اندلعت الثورة الفرنسية. «1789-1799» تم استبدال الأفكار القديمة عن الحكم المطلق والأرستقراطية وسلطة الكنيسة بالمثل العليا، بالكلمات التالية: «الحرية والمساواة والأخوة».**

■ بيتر فان إلس
ترجمة قاسيون بتصرف

كان للفرد دور مركزي، وللناس الحق في الفردية، والحق في الحرية والاختيار. الحق في أن تكون، أصبحت الـ «أنا» هي المركز. كان رينيه ديسكريتس، الفيلسوف الفرنسي «1596–1650» قد صرح بذلك بالفعل، عندما أدلى بالعبارة التالية: «أنا أفكر، إذاً أنا موجود»، التي أصبحت في عام 2023 هي: «أنا أستهلك، إذاً أنا موجود».

«الحرية» مفهوم نسبي، لأنه لا يوجد استقلال ذاتي حقيقي. الحرية الحقيقية الوحيدة هي الحرية في داخلك. الحرية والاختيار لفعل الشيء الصحيح. تقول «ليا إيبي» في عام 2023، «المساواة» بعيدة كل البعد عن ذلك، والأغنى يزدادون ثراءً، ويزداد عدم المساواة كل عام. «الأخوة» مفهوم منسي في هذه الأوقات، حيث الفردية والأنانية والنرجسية والـ «أنا» والاقتصاد والرأسمالية والليبرالية الجديدة هي الأمور المركزية.

في الماضي، حكم النبلاء والكنيسة بيد قوية– على الرغم من أن الكنيسة كان لها تأثير كبير حتى نهاية الخمسينيات. كان جيلي لا يزال يذهب إلى الكنيسة كل يوم أحد– وكانوا يتمتعون بالحكم المطلق، ولم تكن له حدود. كانت الحدود للبورجوازية فقط. الآن هُدمت تلك الجدران وأصبح هناك المزيد من الحرية للفرد، وتناقصت الحدود وتزايدت اللامحدودية.

رغم أن الأمر يتعلق بشكل أساسي بالعالم الغربي، لكن العالم الغربي كان إلى حد كبير محدداً للعالم. ولا يزال الاقتصاد والمال والسلطة هم الأولوية الأولى، لأن هناك ظاهرة معروفة، وهي أن القوة مُفسدة دائماً. استولى الإنسان على المؤسسات الكنسية، وأصبح عالماً لـ «سعادته» الخاصة به، وفرديته، وهويته الخاصة، ولكن تلك «الحرية» خلقت أيضاً الفراغ واللامعنى والوحدة، كان على المرء أن يعيد اختراع نفسه. ولكن ألَا يخلق هذا العصر الجديد اضطرابات نفسية جديدة، ومعاناة جديدة؟

الأيديولوجية السائدة حتى يومنا هذا، هي الليبرالية «التي يفترض أن الأصل فيها هو التنوير» سياسياً واجتماعياً. تنعكس «حرية» الفرد، من بين أمور أخرى، في السعي وراء السوق، الذي يجب أن تتبنى فيه الحكومة موقفاً منضبطاً. دخلت مرحلة ما بعد الحداثة إلى مجتمع نيوليبرالي فردي، حيث يكون الجميع بمفردهم في العالم، مع مسؤوليتهم الخاصة، ونجاحهم الخاص، وحيث يمكنك شراء «السعادة» و«الحرية».

بعد زوال السلطات القديمة، بما في ذلك الكنيسة، وخاصة التنشئة التقليدية «حيث شارك كل من الوالدين والعائلات والمجتمع في ذلك»، تغيرت المعايير والقيم والوعي الأخلاقي والأخلاق والحدود، وأصبحت غير واضحة، ولم تعد هناك حدود بعد الآن، لا يوجد حد. أصبح ديننا الجديد يستهلك ويستهلك «مستنيراً» «لملء الفراغ الروحي بداخلنا؟»، حيث أصبح الجشع فضيلة «الجشع خير» ومجتمعنا الرأسمالي يبشر «بالسعادة». وصية جديدة أخرى هي: «سوف تستمتع».

تقول مارغريت تاتشر: «لا يوجد شيء اسمه المجتمع. لا يوجد سوى أفراد».

ومع ذلك، فإن تلك «الحرية» الفردية لها جانبها السلبي، أي زيادة درجة الشعور بالوحدة، والخوف من الهجر، ومشاكل الهوية، والفراغ، وفقدان المعنى. تعد الوحدة، الجسدية والنفسية، واحدة من أكبر مشاكل العالم الغربي في العصر الحديث. بالإضافة إلى ذلك، منذ الستينيات، ازدادت حالات الطلاق بشكل حاد، وأصبح الناس يتزوجون بشكل أقل. يصبح الناس والأطفال والشباب مشردين ومنفصلين، ويبحثون عن أشكال جديدة من المعنى.

وهذا يضع ضغطاً هائلاً على الناس، وخاصة الشباب، الذين نشأوا في ظروف تعليمية ومعيشية وبيئية مختلفة تماماً. إن تطوير الذات وتحقيق الذات ليس طريقاً سهلاً، وإلى جانب ذلك، إذا لم تنجح، إذا لم تكن «ناجحاً»، فهذا خطؤك، في عالم مليء بالأرواح المنعزلة. ومع ذلك، فإن معظمهم ليسوا «ناجحين» وبالتالي يخلق المزيد من الخاسرين، والمتسربين أكثر من الفائزين. غالباً ما يكون قدر الناس أقل لطفاً، ويتم تحديده جزئياً، أيضاً من خلال خلفيتهم. يولد بعض الناس في ظروف جيدة «عائلية»، لكن الغالبية يولدون في ظروف أكثر صعوبة. «مثل: الفقر، والوالدين المطلقين».

يكبر شبابنا مع فكرة أنهم في مركز العالم، وغالباً ما يكبرون بدون شخصية الأب. عندما يتم تربيتهم من قبل كلا الوالدين، يجب عليهم بانتظام تلبية المعايير العالية، وغالباً ما يكونون مدللين، فهم دائماً ما يشقون طريقهم ويحصلون على ما يريدون، فهم مدللون بلا حدود. أصبح التعلق هو الانفصال. لذلك ليس من المستغرب أن يعاني العديد من الأطفال والشباب وكبار السن من الانفصال القلق، والعلاقات الشخصية غير المستقرة ومشاكل الهوية وتقلبات المزاج، وغالباً ما تكون لديهم صورة سلبية عن الذات. إنهم متسرعون ولديهم ميول انتحارية وتشوه نفسي. بالإضافة إلى ذلك، هناك شعور مزمن بالفراغ واللامعنى وبعض الغضب الشديد. وهناك درجة عالية من التوتر / الضغط «الذي يحركه مدى الأداء» الذي يؤثر على الكثيرين. هذه كلها أعراض للاضطراب الحدي، حيث ذهبنا بعيداً، بمفهوم «الحرية» للجميع– للبعض أكثر من الآخرين بالطبع– لمجتمع مريض جداً. لقد ألحق هذا أضراراً بالكثير من الأطفال، وألحق أضراراً كثيرة بالأرواح. نحن ندفع ثمناً باهظاً لحياتنا الممزقة والوحيدة. لكن يمكن أن يزداد الأمر سوءاً دائماً، من السيئ إلى الأسوأ.

**النظام الفاسد يجذب الناس الفاسدين الرأسمالية والقوة والجشع والأنا تحفز الانحراف والجنون في الإنسان البحث عن مديرين ناجحين والذين يحصلون أيضاً على مكافآت وافرة**

قاسيون
2023
عودة قاسيون الورقية من جديد
قيمة الاشتراك السنوي للأفراد 30000
حزب الإرادة الشعبية
اطلاق حملة الاشتراكات السنوية
كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار